جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير التنافس السعودي الإيراني على النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط

(2020-2011)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطلبة:

- سليمان سامي أوكيد

- محمود رحال

إشراف الأستاذ:

د.عشور قشي

لجنة المناقشة:

أ. محمد عمرون .....رئيسا

د. عشور قشي ..... مشرفا و مقررا

د. سفيان طبوش ..... مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا انجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا وآخرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "قشي عشور" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، فنتمنى له التوفيق والنجاح في مسيرته العملية والعلمية. كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وإلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة مولود معمري الذين قاموا بمرافقتنا طيلة مشوارنا الدراسي.

شكرا للجميع

الإهداء

أهدي ثمرة هدا العمل إلى روح والدي رحمه الله، وأمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، اللذان قاما بتوفير كل الإمكانيات لتعليمي وتكويني.

وإلى أعز الناس إخوتي وأخواتي، وكل أقاربي

دون أن أنسى كل أصدقائي الذين كانوا لي سندا وعملوا على مساعدتي في إنجاز هذا العمل

محمود.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما

وإلى جدتي الغالية وأخواتي حفظهم الله.

ثم أصدقائي الذين ساهموا من قريب أو بعيد في مساعدتي في انجاز هذا العمل.

سامي.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري للدراسة.

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأنظمة الأمنية الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم القوى الإقليمية.

المطلب الثاني: مفهوم الأنظمة الأمنية الإقليمية.

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي والنظام الأمني الإقليمي الشرق الأوسطي.

المطلب الأول مفهوم نظرية مركب الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط.

الفصل الثاني: أصول ومحددات التنافس السعودي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط.

المبحث الأول: خلفية تاريخية للعلاقات السعودية الإيرانية.

المطلب الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية الإيرانية.

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.

المبحث الثاني: محددات التنافس الإقليمي السعودي الإيراني.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

الفصل الثالث: تأثير التنافس السعودي الإيراني على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

المبحث الأول: بروز الدولة الفاشلة وإفرازاتها الأمنية

المبحث الثاني: انتشار الحروب الأهلية والحرب بالوكالة.

المبحث الثالث: صعود الجماعات المسلحة والعبر الوطنية.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من بين أهم الأقاليم الحيوية في العالم؛ فهو منطقه إقليم استراتيجي يتربع على مساحة شاسعة تتميز بالتنوع السكاني والعقائدي، وهو مهد الحضارات عبر التاريخ، له تموقع جيوسياسي حيوي، فهو يطل على أهم المعابر والمضايق، مثل: مضيق تيران ومضيق باب المندب وقناة السويس بالإضافة إلى الثروات الباطنية الهائلة من بترول وغاز.

من بين أهم الفاعلين الأساسيين في الإقليم المملكة العربية السعودية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهما دولتان لهما نفوذ وقوة داخل المنطقة، وكانت العلاقة بين طهران والرياض نسبيه فمنذ سنه 1926 كانت العلاقة مبنية على التعايش إلى غاية 1971 فهناك بدا التوتر بين البلدين بعد رفض السعودية الوقوف مع السياسة الاستيطانية لإيران فتفاقمت الأمور بعد الثورة الإيرانية 1979 حيث اشتد التنافس بينهما، فكانت تسعى كل منهما لفرض سلطتها على المنطقة والانفراد بها ونشر توجهاتها الإيديولوجية، فإيران تسعى للتوسع لاسترجاع الإمبراطورية الفارسية التي كانت من أوسع الإمبراطوريات في العالم وتصعيد المد الشيعي على غرار المملكة السعودية التي تسعى دوما لاحتواء إيران والمد الشيعي وقياده العالم الإسلامي فكل ذلك أدى إلى حتميته صعود توترات وحروب داخل الإقليم مما أدى إلى تغلغل القوى الكبرى في المنطقة باستعمال سياسة الاحتواء وتفعيل سياسة الأحلاف، فالمملكة السعودية كانت حليفة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كانت حليفة روسيا ونتج عن ذلك تحطيم العديد من الدول وتغيير خريطة الشرق الأوسط الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي للمنطقة نتيجة للصراعات الجديدة والقديمة، من قبل القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية في المنطقة.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هدا الموضوع وفقا لمجموعة من الدوافع والمبررات الموضوعية والذاتية تتمثل في:

أولا-أسباب موضوعية: وتتمثل فيما يلقاه هذا الموضوع من اهتمام وانتشار واسع داخل الأوساط الأكاديمية والدراسات السياسية ومراكز البحث، ذلك نظرا لحيوية وعدم اكتمال الموضوع رغم اكتفاء الدراسات السابقة على التركيز في العوامل الداخلية كالطائفية أو الخارجية كالتدخل الأمريكي، لدا ركزنا في دراستنا على عواقب التنافس السعودي الإيراني على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

ب-أسباب ذاتية: وتتمثل في ميولاتنا ورغبتنا الخاصة في دراسة التنافسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والنموذج البارز على ذلك هو التنافس السعودي الإيراني، لا سيما أن ذلك التنافس قائم مند عقود من الزمن، فكان دائما هناك توترات وصراعات بينهما حتى كتابة هذه الأسطر، وكما لعبت دورا كونهما من أبرز الفواعل في الأزمات التي وقعت داخل نظامها الإقليمي والأضرار المحدثة على النظام الأمني للإقليم وفتح المجال للتدخلات الدولية.

أهداف الدراسة:

البحث في أهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوسياسية، وفهم التنافس الإقليمي القائم بين المملكة السعودية وإيران لبسط نفوذهما في المنطقة، وكيف انعكس ذلك سلبا على النظام الأمني الإقليمي للمنطقة.

أدبيات الدراسة:

- كتاب بنفشه كي نوش، بعنوان "العلاقات السعودية – الإيرانية مند بداية القرن العشرين حتى اليوم "، عام 2017، تطرق هذا الكتاب إلى العلاقات السعودية الإيرانية من منظور تاريخي شامل في أواخر القرن العشرين حيث أشار إلى الخلافات الموجودة بين البلدين وبذكر المراحل العديدة التي مرت بها العلاقات السعودية الإيرانية حيث طرح في دراسته تساؤلا مهما " هل الخصومة بين السعودية وإيران هي السبب في عدم الاستقرار الإقليمي، أم هي نتيجة لعدم الاستقرار؟ " الذي يدلي بعدم تجاهله للجانب الأمني في الإقليم.
- كتاب عبد الحكيم عامر الطحاوي، بعنوان العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، عام 2004. عرض الكتاب بداية العلاقات السعودية الإيرانية وعلاقتها بدول الخليج العربي كونها قوتان إقليميتان لما تحتويه من مصادر الطاقة والثروات الطبيعية ومكنتها الجيواستراتيجية وتطرق الباحث على العلاقات بين الدولتين وأثرها في استقلال دول الخليج العربي (خروج الاستعمار البريطاني في المنطقة) وركز على القضايا الإقليمية والمواقف التي أخذنها كلا الدولتين.
- دراسة ميسوم الياس، الصراع الإيراني – السعودي وتداعياته على دول المنطقة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران 2، 2018. تطرق الباحث إلى دراسة طبيعة النظام السياسي

لكلا الدولتين والاختلافات الموجودة فيها وشرع في إبراز التداعيات الإقليمية والدولية للصراع وعرض دراسة مستقبلية للصراع الإيراني السعودي.

- دراسة مصطفى محمد صلاح محمد، السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط " البحرين، سوريا، اليمن نموذجا "، حيث تتمحور الدراسة حول التفاعلات البينية سواء المعلنة أو غير المعلنة بين السعودية وإيران وانعكاساتها على مستقبل قضايا الشرق الأوسط.

إن ما تختلف فيه هذه الدراسات عن عملنا هذا هو تركيزها على العلاقات السعودية الإيرانية عبر تاريخ البلدين وتركيزها على المحددات السياسية والأيديولوجية، وتجاهلها لزوايا أخرى من البحث مثل زاوية الأمن الإقليمي حيث تسبب التنافس السعودي الإيراني في زعزعة النظام الأمني الإقليمي وخلق جوا فوضويا غير مستقر وهش. ولم تتطرق الدراسات السابقة إلى دراسة الفواعل غير الحكومية الجديدة (داعش) التي تساهم مباشرة في تدهور وتأزم الأوضاع في الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

أدى التنافس السعودي الإيراني في مختلف جوانبه على الهيمنة في الشرق الأوسط لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، الذي أدى إلى تدخل القوى الكبرى باستعمال سياسة الاحتواء وتفعيلها لحلفائها الإقليميين ما تسبب في التأثير على النظام الأمني الإقليمي للمنطقة، ومن خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التنافس السعودي الإيراني على النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ما هي طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية داخل الإقليم.

- ما هي محددات التنافس السعودي الإيراني داخل الإقليم.

- ما هو تأثير التنافس السعودي الإيراني على النظام الأمني الإقليمي.

الفرضيات:

1-كلما تعرضت المصالح الاستراتيجية الإقليمية لإيران والسعودية، كلما زادت حدة التنافس بينهما.

2-أعطت التغييرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مند عام 2011 فرصة لزيادة نفوذ السياسة الإيرانية والسعودية في المنطقة.

3-كلما زاد التوتر بين السعودية وإيران كلما أدى إلى اللااستقرار في المنطقة.

حدود الدراسة:

أ-الحدود المكانية: شملت حدود الدراسة المكانية منطقة الشرق الأوسط عامة والتركيز على الدولتين الأساسيتين في دراستنا إيران والسعودية.

ب-الحدود الزمنية: بدأت دراستنا مند بداية العلاقات السعودية الإيرانية من 1928 إلى 2020.

الإطار المنهجي: لدراسة الموضوع قمنا بتوظيف مجموعة من المناهج وهي:

أ-دراسة تاريخية:

يقوم هذا المنهج على فكرة مؤداها أن الطريقة الملائمة لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعية السياسية المعاصرة هي دراسة جذورها و امتداداتها التاريخية ،و وراء ذلك قناعة مسبقة تبنى على أساس أن الحاضر إنما يعكس الماضي ، و إن المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر و التحولات الاجتماعية المختلفة و هو القانون التاريخي ، و يعد هذا المنهج في دراسات العلاقات الدولية من أقدم المناهج التقليدية شيوعا ، وهو يعلق أهمية كبيرة على التطور التاريخ الدبلوماسي و ذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا و امتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في تفهم الظروف و المؤثرات التاريخية أمرا ضروريا لا ستعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة[1]

[1]- تامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط.1 (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 75.

تم الاستعانة بهذا المنهج لمعرفة الخلفيات التاريخية لفواعل الموضوع المدروس والعلاقات التي كانت تجمع بين كلا البلدين، ودوريهما الإقليمي في الحقبة الماضية لغاية الوصول للحقائق تفسيرها لتسهيل عملية التحليل.

ب-المنهج المقارن:

يعرف المنهج المقارن على أنه الأسلوب الذي يساعد الباحث أو الطالب على فهم النص الدراسي من خلال الاعتماد على وضع مجموعة من المقارنات التي تبين نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف الواردة في المنهج. [1]والمنهج المقارن بصفة عامة هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشياء والمقارنة بين خاصيتها.[2]

وقد تم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة سلوك إيران والسعودية من خلال المقارنة بين محددات التنافس بينهما في إقليم الشرق الأوسط، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين السياستين.

ج-منهج دراسة الحالة:

يهتم منهج دراسة الحالة بالتركيز على دراسة حالة معينة بحثا معمقا وبحث العوامل المعقدة التي أثرت فيها، وذلك بتجميع البيانات الشاملة المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من قبل الباحث وتتفق أغلب التعريفات أن هذا المنهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سوءا كان فردا أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا، ويهدف إلى الاهتمام بالموقف الكلي والنظر إلى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها.[3]

وقد قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة لرصد معلومات حول الأضرار التي وقعت على بعض من دول الإقليم من وراء التنافس السعودي الإيراني.

د-المنهج التحليلي:

المنهج التحليلي أحد المناهج المتخصصة المستخدمة من جانب الباحثين في تفصيل الدراسات العلمية، ولفظة المنهج تعني المسلك، أو طريقة التفكير التي يتبعها الباحثون والباحثات من أجل إجلاء الغموض

[1]- محمود أحمد درويش، **مناهج البحث في العلوم الإنسانية**، ط.1(القاهرة: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، 2018)، ص.185.
[2]- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية**، ط.1(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص.99.
[3]- اياد خالد الطباع، **الوجيز في أصول البحث والتأليف**، ط.1 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص.33.

عن الظواهر أو الإشكاليات، ووفقًا لنظريات مُؤَصِّلة، لمواجهة الواقع، وذلك على اختلاف نوعيات الأبحاث العلمية، بما ينظم ترتيب المهام، ومِنْ ثَمَّ توضيح الأسباب، وبلوغ النتائج التي توضح مَكنون الظاهرة،

وفي الغالب لا يُستخدم منهج واحد في تنفيذ البحث العلمي، ويسعى الباحثون للاستفادة من هذه المناهج أقصى استفادة، وتخطِّي السلبيات التي تشوب بعضها، وتعظيم الإيجابيات؛ من خلال الاعتماد على أكثر من منهج، وفيما يلي سنوضح طبيعة المنهج التحليلي من خلال أطروحات محورية عديدة.[1]

ولقد قمنا باعتماد هذا المنهج في تحليل أهداف ومصالح الفواعل المدروسة في منطقة الشرق الأوسط، واستنتاج تأثير التنافس بين إيران والسعودية على النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط.

الإطار النظري: اعتمدت الدراسة على النظريات التالية:

1-النظرية الواقعية: فهي النظرية التي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة رافضة بدلك كل من يتصل بالجانب الأخلاقي لهده العلاقات، معتبرة أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات وأن هذا السعي لا يتوقف إلا عند الموت.[2]

فالسياسات الدولية في صراع من أجل البقاء ، و أن على الدول العمل على تحقيق مصلحتها القومية و ذلك عن طريق البحث عن تطوير و تدعيم وحماية و استخدام القوة أي أن القوة هي المصلحة القومية الوحيدة و بالتالي لا يمكن تصور أي تطابق للقيم العامة في العالم مع قيم دول معينة كل السياسة الدولية تهدف الى المحافظة على القوة و حسب مورغا نتو فإن الواقعية السياسية تعتبر أن الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية ،وأن سياسة الدولة كأية سياسة أخرى و هي الصراع من أجل السلطة ..وطالما كان هدا التطلع الى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأي سياسة أخرى .[3]

فهده النظرية تنطبق تماما على الموضوع المدروس بحيث تتنافس الدولتين على الريادة والهيمنة في الاقليم وذلك بتفعيل سياستها عبر القوة من أجل الحفاظ على الاستمرارية وتحقيق المصالح.

---

[1]- فتيحة عزام، **المنهج التحليلي**، مبتعث الدراسات والاستثمارات الأكاديمية، 2019.

[2]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ،ط.1(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.134.

[3]- الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار والادوار السياسية** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2019)، ص.27.

2-نظرية مركب الأمن الإقليمي: انبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي التقليدية من مفهوم مركب الأمن الذي طرحه باري بوزان انطلاقا من افتراض عام مفاده أن الأمن ظاهرة علائقية يقوم على علاقات متشابكة حيث لا يمكن فهم الأمن الوطني لأية دولة بمعزل عن امن الدولة الأخرى بمعنى أن هناك حالة من الاعتماد المتبادل الأمني، وهنا ترتبط متغيرات ومفاهيم الصداقة والعداوة التاريخيتين بعوامل الايدولوجيا ولحدود وخطوط الانقسام الاثنية، ويؤدي كل هدا إلى ما يعرف بمركب الأمن. ويعني مركب الأمن بمعناه التقليدي:

مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.[1]

لقد قمنا بالاستعانة بنظرية مركب الأمن الإقليمي لانسجامها بالموضوع المدروس فبحديث قمنا بدراسة النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط ومدى تأثير التنافس بين القوى الإقليمية عليها وهذا ما حاولت هده النظرية تفسيره فكلما كان هناك حالة من الاعتماد الأمني المتبادل كلما كان هناك استقرار داخل الإقليم، وعندما تكون هناك عداوة فبتالي يؤدي إلى لا استقرار في المنطقة.

تقسيم الدراسة

كمحاولة منا لتغطية جميع جوانب الموضوع محل الدراسة شملت الخطة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث قمنا بضبط المصطلحات الأساسية والكلمات المفتاحية المتعلقة بالموضوع.

ويأتي الفصل الثاني لدراسة أصول ومحددات التنافس السعودي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط حيث تطرقنا الى خلفية تاريخية للعلاقات بين البلدين التي قسمناها إلى جزئيين وهما العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية والعلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية وتطرقنا كذلك إلى المحددات الداخلية والخارجية بين البلدين.

ونفس الشيء بالنسبة للفصل الثالث الذي ندرس فيه تأثير التنافس السعودي الإيراني على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط حيث أبرزنا فيه الدولة الفاشلة وإفرازاتها الأمنية بالتركيز على العراق، سوريا واليمن، وتطرقنا كذلك إلى دراسة انتشار الحروب الأهلية والحرب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط

[1] Barry buzan**, people, states and fear, the national security problem in international relations** (London wheat sheaf books,1982)pp74

الذي أدى بنا إلى دراسة صعود الجماعات المسلحة غير الدولتية وعبر الوطنية التي تنشط في حدود الإقليم.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي نظري للدراسة

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأنظمة الأمنية الإقليمية

المطلب الأول: مفهوم القوى الإقليمية

أولا: تعريف القوة

القوة هي أكثر المفردات استخداما في العلاقات الدولية وذلك في ظل نظام دولي يفتقد إلى حكومة عليا مركزية، لدلك تسعى الدول إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة، التي اعتبرها "هانس مورجانثو" الغاية والوسيلة في السياسات العالمية كما أشار أيضا بان القوة هي القدرة على التحكم في أفكار و أفعال الآخرين و اتجها "لازويل"و"كابلان" إلى تعريف القوة على أنها المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ في حين يرى "والتر هان" أن القوة هي درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الأجندة الدولية ملائمة لإنجاز أهدافها .أما في إطار علاقات القوى، فان القوة تفهم بمعنى العلاقة المتبادلة بين طرفين آو أكثر، تبنى على الإمكانات المتقابلة لدى تلك الأطراف، ودرجة التأثير المتبادلة فيما بينها؛ بمعنى أن القوة يمكن تلمسها من خلال القدرة على التأثير في العلاقة المتبادلة.[1]

يقصد بالقوة ليس فقط العناصر الكلية للقوة آو القدرات الكلية للدولة ولكن يقصد بالقوة أساسا القدرة المتاحة، أو المحتملة، لدولة ما على تغيير آو تبديل عملية صنع القرار داخل دولة أخرى بما يتوافق مع أهداف ومصالح الدولة الأولى. وتوجد القوة في ثلاثة أشكال مادية عسكرية ومعنوية.

ويقصد بالقوة المادية قاعدة الإمكانيات الوطنية وتشمل الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية من ناحية حجمها ونوعها، والتركيب السكاني والاقتصاد الوطني بما يتضمنه من قدرات وإمكانيات صناعية ومعدل النمو السنوي في الدخل القومي، والقدرات التكنولوجية. أما القوة العسكرية فهي التي تشكل قدرة الدولة على خوض الحرب فتشمل التقنية العسكرية والتسليح والقوات البشرية والكفاءات القتالية كما تشمل أيضا درجة التطور العلمي. أما القوة المعنوية فتتركز في إرادة الأمة في البحث على المكانة، وتتأثر القوة المعنوية للدولة بعناصر مثل الايديولوجية والشخصية القومية[2].

---

[9] -خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، (القاهرة: مطابع الأهرام، 2015)، ص. 13.

[2]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مطابع الاهرام،2001)، ص ص. 62-63.

وتتم دراسة القوة من أربعة جوانب أساسية هي مستوى القوة وانتشار القوة ومصادر القوة وأخيرا تجانس القوة آي درجة التوازن في الموارد الكلية للقوة أي مدى امتلاك الدولة للقوة ومن ثم قدرتها على التأثير في تفاعلات النظام الإقليمي أما مستوى قوة النظام الإقليمي فتقاس بالقوة الكلية لأعضائه ومن ثم يمكن التمييز بين نظام إقليمي وأخر من منظور القوة.[1]

ثانيا: مفهوم الإقليم

الإقليم قد يكون جزءا من دولة أو يشغل مساحة واسعة من أرض تتبع عدة دول مختلفة، أو قد يتمثل في جزء من قارة، وأحيانا قد تشغل أبعاده مناطق مختلفة في أكثر من قارة واحدة ومن ثم فان مساحة الأقاليم تختلف من إقليم إلى أخر، إلا أن أهم ما يميز كلا منها هو تجانس أراضي كل إقليم من حيث الخصائص الجغرافيا التي تشكل شخصيته العامة. وعلى ذلك يذكر الأستاذ "ستامب" بأن الإقليم عبارة عن مساحة ما من سطح الأرض تتشكل من خصائص جغرافية خاصة تميز هذا الإقليم عن غيره من الأراضي الأخرى المجاورة.[2]

ثالثا: مفهوم النظام الإقليمي

النظام الإقليمي، كوحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى، في أبسط معانيه، هو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين، أي انه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط متميز.

ولقد سعت الجهود النظرية الجديدة التي أثارت هذه المنهجية التحليلية ابتداء من أواخر الستينات وأوائل السبعينات إلى إبراز المكانة المهمة لمفهوم النظام الإقليمي كمنهج أو أداة تحليل للسياسة الدولية[3]

، وتوضيح كيفية استخدام هذه المنهجية وفق عدة أنماط أو معايير للتحليل مع دراسة هيكلة النظم

---

[1]- محمد السعيد، مرجع سابق،ص. 63.

[2]- حسين أحمد أبو العينين، محمد فاتح عاقل، محمد سطيحه، **جغرافيا العالم الإقليمية: أسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي**، ط1 (بيروت: دار النهضة العربية ،1967)، ص. 15.

[3]- محمد السعيد ادريس، دراسة في أصول العلاقات الدولية و الإقليمية،مرجع سابق، ص. 31.

الإقليمية، وتقديم العديد من الدراسات التطبيقية لإبراز أهمية الأقاليم، على نحو ما جاء في دراسة كل من الأستاذين "لويس كانتوري" و "ستيفن شبيغل" بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم"[1] ودراسة كل من «ريتشارد فولك" و"ميندسول لوفيتز" عن "السياسات الإقليمية والنظام العالمي". ولقد استهدفت هذه المؤلفات تقديم تحليلات مقارنه يمكن أن تساهم في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة[2]

ولقد لخص كل من "كانتوري" و "شبيغل" أهم مميزات استخدام النظام الإقليمي كمنهاجيه لتحليل العلاقات الدولية في النقاط التالية:

- أنه يساهم في تعميق تحليل العلاقات الدولية ودراستها من خلال تقديمه وحدة تحليل متوسطة بين مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي. فبدلا من التعامل مع جميع الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي (الدول) يمكن التركيز فقط على عدد محدود جدا من وحدات التحليل الإقليمية (الأقاليم).
- أنه يصحح رؤى بعض الباحثين ورجال السياسة الذين يتعاملون مع مختلف التطورات الدولية من منظور النظام المسيطر ومن ثم يقدمون أحكاما خاطئة لتجاهلهم لعوامل مهمة في التحليل

تتعلق بطبيعة وخصوصية الحدث والظاهرة السياسية وبالذات خصوصياتها الإقليمية فكثير من الأحداث قد لا يكون للقوى العظمى سوى دور ثانوي أو محدود في تفاعلاتها لأنها قد تكون من نتائج عوامل إقليمية.

- يساعد الخبراء والمتخصصين في الأقاليم الذين يحصرون أنفسهم في دراسة الدول بمعزل عن بعضها البعض، في توسيع مجال دراستهم لتشمل الخصائص والسمات المشتركة بين دول ذلك الإقليم وفي الوقت نفسه يساعد المهتمين بالشؤون الدولية إلى تحديد الخصائص الفريدة للأقاليم المختلفة[3].

---

[1]- Louis J.Cantori, Steven L. Spiegel, **The International Politics of Regions: A Comparative Approac**h (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970).

[2]- Richard A. Falk, Saul H. Mendlovitz**, Regional Politics and World Order** (W.H.Freeman& Co Ltd 1973).

[3] -Ibid.pp19.20.

- يساعد من خلال تحليل العوامل المسيطرة داخل النظم الفرعية و داخل الدول أعضاء تلك النظم على تقديم فهم واسع للتفاعلات التي تحدث بين مختلف أجزاء النظام الدولي، كما يساعد في الوقت نفسه على فهم سلوك كل دولة داخل المستويات المختلفة للنظام الدولي
- يساعد من خلال الدراسات المقارنة بين النظم الإقليمية لمناطق مختلفة على فهم الخصائص المميزة لكل من هذه الأقاليم وتفاعلاتها السياسية، كما يمكن من خلال الدراسة المقارنة لأنظمه فرعيه إقليمية للإقليم نفسه ولكن على مدى فترات تاريخيه مختلفة فهم خلفيات التطورات والتفاعلات السياسية داخل ذلك الإقليم.[1]

رابعا: مفهوم القوة الإقليمية

أ-تعريف القوة الإقليمية:

يعد مفهوم القوة الإقليمية أحد المفاهيم ذات الدلالات المتعددة في حقل العلاقات الدولية، كما انه يتداخل مع العديد من مفاهيم ومصطلحات الحقل الأخرى ويعود دلك إلى اختلاف وتعدد المعايير التي يضعها كل تعريف للقوة الإقليمية وإلى ارتباط وتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل القوى الكبرى والقوى المتوسطة فضلا عن مفاهيم الهيمنة والقيادة.

واستند البعض إلى أن الدولة لتكون قوى إقليمية ينبغي أن تكون أولا جزءا من منطقة محددة جغرافيا ، وقادرة على الوقوف ضد أي تحالف من الدول الأخرى في المنطقة و لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية ،كما أنها بالمقارنة بالقوة المتوسطة يمكن أن تكون أيضا قوة كبرى(أو عظمى) على النطاق العالمي بالإضافة إلى موقعها الإقليمي فيما أصاف البعض إلى دلك رغبة الدولة في القيادة و استعدادها لتكون وسيطا في الأمن الإقليمي أولا وفي الشؤون الاقتصادية ثانيا، و أن تتوافر لديها الموارد الكافية للتأثير على الساحة الدولية فيما يتعلق بشؤونها الإقليمية ن وأخيرا أن يتم الاعتراف بها من جيرانها جبرا أو عن طيب خاطر. . [2]

فيما ركز تعريف أخر على ما تحوزه الدولة من موارد القوة فعرف القوة الإقليمية بأنها تلك الدولة التي تمتلك موارد مادية تفوق ما تمتلكه أي دولة أخرى من دول الإقليم ومن أبرز هده الموارد عدد السكان و

---

[1]- مرجع سابق، richard.opcit.p20

[2]- شيماء محمد عبد الله أبو عامر، **التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران**، مدارات إيرانية، ع.1 (سبتمبر2018)، ص. 244.

الاتساع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية ولاجتماعية والمشاركة في التفاعل الواضح مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية. فالقوة الإقليمية هي التي تمارس دورا رياديا في منطقتها ولها القدرة على التأثير على المنطقة التي تتواجد فيها، كما أنها تمثل هده المنطقة في المؤسسات والهيئات الدولية

والإقليم قد يعتمد على دولة واحدة قوية يدور في فلكها، وينشا هدا الوضع بسبب أن الدولة المهيمنة إقليميا بفضل ما تحوزه من مقومات القوة تستطيع فرض إرادتها والتأثير على الدول الأخرى في المنطقة، وخلق نوع من الرضا عن هيمنتها في المنطقة من خلال وسائل مختلفة أبرزها المنافع الاقتصادية التي توفرها لدول الإقليم والحفاظ على الأمن الإقليمي، وكذلك من خلال القدرة على طرح رؤية معينة للعالم والقيم التي يجب أن تسوده، وقد تنشا القوة الإقليمية بفضل الدعم الذي توفره قوى أخرى من خارج الإقليم.[1]

ب-معايير تحديد القوة الإقليمية:

وضع ديتلف نولتي noltedetelf، عددا من المعايير المحددة لتحديد القوى الإقليمية على النحو التالي:

- رؤية الدولة الذاتية ومطالبتها بمكانتها الريادية في المنطقة التي هي جغرافيا و اقتصاديا وسياسيا محددة-إمكانيتها المادية (العسكرية و الاقتصادية و الديموغرافية) و التنظيمية (projection-عرض(السياسية) و الأيدولوجية لاستخدامها إقليميا.
- -أن يكون لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية (الأنشطة والنتائج).[2]

-وهناك معايير أخرى أيضا تمت صياغتها لتحديد القوى الإقليمية، وهي:

- مترابطة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا مع المنطقة.
- تؤثر بشكل كبير على ترسيم الحدود الجيوسياسية والبناء السياسي –الفكري في المنطقة.
- تمارس هذا التأثير عن طريق هياكل إدارية (تنظيمية إقليمية).
- تحدد وتضع هوية أو مشروع إقليمي مشترك.

[1]-شيماء محمد عبد الله أبو عامر،**التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط و اثرها على القوة الإقليمية لإيران**،المرجع نفسه ص. 245.
[2]-المرجع نفسه، ص ص.245،246.

- توفير المنافع(collective good) العامة للمنطقة أو تشارك في توفيرها.
- تحدد جدول أعمال الآمن الإقليمي بشكل كبير.
- منصبها القيادي في المنطقة معترف به آو على الأقل يتم احترامه من الدول الأخرى داخل أو خارج الإقليم، وخاصة من قبل القوى الإقليمية الأخرى.
- تتكامل مع المحافل والمؤسسات الإقليمية والعالمية وتتبنى ليس فقط مصالحها الخاصة ولكنها تتصرف أيضا كممثل للمصالح الإقليمية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الأنظمة الأمنية الإقليمية

أولا: مفهوم الأمن

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وفي ذلك يرى باري بوزان BarryBuzan انه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالنسق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له.

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز توماس هوبز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالتها الطبيعة في العلاقات الدولية.

والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في المجتمعات من خلال عقد اجتماعي يتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزيه مشتركه ويعتقد هوبس أن هذه السلطة المركزية قد ا نشئت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول لكونه مصدرا من مصادر شرعيه السلطة وسببا للولاء لها ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمه التغير فهو حقيقة متغيره طبعا للظروف الزمان والمكان وفقا لاعتبارات داخليه وخارجية مفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركيه مركبة لا تتصف بالجمود.

[1]- شيماء محمد عبد الله أبو عامر، مرجع سابق، ص. 246.

الأمن كذلك حقيقة نسبيه وليست مطلقه، فالنسبية هنا تنشا من السعي المستمر للدول إلى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن الدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق تفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقه نحو زيادة القوه مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح المعضلة الأمنية ويرجع كل من بوث وويلر نشاه المعضلات الأمنية إلى شعور دوله ما بعدم اليقين والاطمئنان عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدوله أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحة لدعم أمنها أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه الى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها.[1]

أما مفهوم الأمن الواسع يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي أي أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئه الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع وفقا لهذا الرأي فان هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.[2]

ومن جانب أخر هنالك الأمن الخشن والأمن الناعم فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن والذي يتبلور من اختلال موازين القوة بين الدول، أما الأمن الناعم فهو مفهوم ينتج فيه كل التحديات الغير عسكريه التي تواجهها الدول مثل التحديات الصحية الجرائم المدنية الهجرة الغير شرعيه واللاجئين التطرف والإرهاب. وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها امن الإفراد بأمن الدولة والمجتمع وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافيا وعابره للحدود يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى.

ثانيا: مفهوم الأمن الإقليمي

ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد. مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم

---

[1]-الحربي سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن، مستوياته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، مجلة العربية للعلوم ع19، (31 يوليو 2008)، ص ص. 13،9.

[2]-المرجع نفسه، ص. 9.

اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم، ويجري ذلك ضمن دائرتين:

أ-الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.

ب-الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.[1]

لذلك يظهر مفهوم الأمن الإقليمي في صور متعددة مختلفة، فقد تتبنى دول الإقليم (الدائرة الداخلية)مفهوما موحدا لأمنها الإقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له، أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما امنيا إقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه و لا يصاغ مفهوم الأمن الإقليمي من وجهة نظر دول الإقليم المعني فقط إذ تتمتع بعض الأقاليم بأهمية استراتيجية، سياسية آو اقتصادية أو عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الإقليم (الدائرة الخارجية)،مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه، منفردة آو بالاشتراك مع دول الإقليم آو مع دول خارجية أخرى.

يرى آخرون أن الأمن الإقليمي هو اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها. وفقا لذلك، فأن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هده المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.[2]

[1]-مرجع سابق، ص، 19.
[2]-مرجع سابق، ص،19.

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هدا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا لا بد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[1]

وذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه لمصطلح المركب الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض. وباري بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن. دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني وعلى هذا فان مصطلح المجمع الأمني في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.[2]

إن النطاق الإقليمي للأمن يمكن تحديده من خلال ثلاثة معايير:

1-المعيار الجغرافي: يتضمن عنصر الجوار وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة ايجابيا وسلبيا.

2-المعيار السياسي والأيديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها، وإنما تواجده من ارتباطات وانتماءات.

[1]-الحربي سليمان،مرجع سابق، ص.20
[2]-المرجع نفسه، ص.20.

3-معيار قوة الدولة: هناك علاقة ارتباطيه بين قوة الدولة ونطاق أمنها، إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي اتسع مجال أمنها واتجهت إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.[1]

ثالثا: مفهوم نظام الأمن الإقليمي

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات او مؤسسات، وعليه فان هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن حيث يتغير ويتطور بالتغير وتطور ذلك الأمن. ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجه عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية النظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليميه تتم بين مجموعه من الدول تقع في منطقه جغرافية واحدة أو ما استقر عليه العنف الدولي وصفها إقليما. وترتبط في ما بينها بروابط معينه وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام امني لحال منازعاتها بالطرق السلمية وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم بيد انه لا بد من خصائص معينه يجب توافرها للحصول على تعاون امني يؤدي الى إقامة منظومة أمنية مؤسسية وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توفر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق ثم وجود راي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون وأخيرا وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار التحالفات أو بيئة النظام.

وفي هذا السياق فان عمليه إقامة وإدارة النظام الأمن الإقليمي تختلف مضامينها وأوزانها من منطقه إقليميه إلى أخرى ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر ووفقا لشروط قيام هذا نظام وفعاليته، أوضاع وموازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي. حيث أن أدبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعه من الركائز أول مقومات التي يقوم عليها النظام الأمن الإقليمي ويمكن حصر البعض منها كما يلي:

[1]-الوليد أبو حنيفة، **دور البراد يم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار والأدوار السياسية**، مصدر سابق، ص132.

وضع حلول عمليه حاسمه للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي للدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا للأمن وسيادة الإقليم.

- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، ابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
- عمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصاعد كافة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لأي نظام أمني إقليمي هو تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم، فاستقرار النظام يعني بلوغه مستوى ثابت لما يعني الحفاظ على الوضع القائم الذي يعد أساسا لتحقيق الاستقرار فجوهر الاستقرار بناء على نظريه النظم هو تحقيق التوازن ليس في المصالح فحسب بل في القوى أيضا هذا التوازن ينبغي الوصول إليه سلميا عبر تطبيق قاعدة الأمن المتبادل التي تقوم على أساس التعاون بين وحداه النظام لمصلحه الإقليم ككل. الاستقراء في أي إقليم لابد من أن ينطلق من توافق وتعاون إقليمي وليس بالاعتماد على العلاقات الثنائية وهذا ما يدفع إلى تعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنيه على أساس التوافق والتعاون.[2]

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي والنظام الأمني الإقليمي الشرق الأوسطي

المطلب الأول: مفهوم نظرية مركب الأمن الإقليمي

أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي في تحليل العلاقات الدولية

يحتل المستوى الإقليمي مركز أوسطا بين المستويين الوطني والدولي، وهو يضم مجموعة من الدول

التي تتفاعل فيما بينها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما ينطوي على مجموعة من الخصائص التكوينية تجمع بين عوامل القوة والتماسك والضعف.

[1] الوليد،مرجع سابق، ص ص.21،23.
[2] المرجع نفسه، ص24.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في بروز تفاعلات جديدة أدت إلى نهوض الدراسات الإقليمية ،فظهرت مجموعة من الأفكار تدور حول ضرورة ايلاء اهتمام خاصا للأمن الإقليمي ،خاصة مع ظهور مجموعة من التهديدات غير تلك التي كانت سائدة زمن الحرب الباردة مثل بروز الجماعات الإرهابية المسلحة ،والجريمة من التهديدات غير تلك التي كانت سائدة زمن الحرب الباردة مثل بروز الجماعات الإرهابية المسلحة ،والجريمة المنظمة ،و تجارة المخدرات، تفرض على الدول التكتل و التعاون الأمني لموجهتها و هو ما ساهم في بروز مفاهيم جديدة في حقل العلاقات الدولية, ويعد الأمن الإقليمي أحد تجلياتها .

تعد نظرية مركب الأمن الإقليمي لصاحبها باري بوزان و أولي ويفر بمثابة دعوة جديدة في حقل التنظير في الأمن الإقليمي ؛حيث تمت تهيئة نظريتهم البيئة ما بعد الحرب الباردة، غير أن مفهوم الأمن بقى أساسها فهي لم تتنصل من هيمنة الفكر الواقعي في اعتبار الدول فواعل أساسية في العلاقات الدولية، فنظرية مركب الأمن الإقليمي هي مزيج من الواقعية الجديدة والبنائية، حيث نلمس الاقتباس عن والتز لدى بوزان و ويفر عبر نظريتهما محل الدراسة عن حديثهما عن بنية الأمن الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ يطرحا سؤالهما على الصيغة التالية: ما لذي نعنيه بالبنية في هذا السياق؟، فهما إضافة لبنية الأمن الدولي يتحدثا عن البنية الفوضوية و لكن في هذه المرة في حدود الإقليم آو مركب الأمن الإقليمي و يجيبان عن سؤالهما بالقول نحن نستعملهما بشكل واسع بالمعنى الوالتزي [نسبة إلى والتز] ،لتعني مبادئ ترتيب الأجزاء في النظام و كيف تتميز هده الأجزاء عن بعضها البعض، لكن مدانا أوسع من صياغة المنظور الواقعي الجديد لأننا نريد أولا : أن نتفحص المنظورات البنيوية الأخرى عبر المنظور الواقعي الجديد ،وثانيا: لمنح الامتياز للمنظور الإقليمي.

بناء عليه، يمكن لهذه النظرية أن تكون خطا وسطا لجسر الهوة بين الواقعية الجديدة والبنائية، وبقدر ما يتعلق الأمر بدراسة الإقليم يمكن القول أن نظرية مركب الأمن الإقليمي قد تكون النظرية الوحيدة التي تتعامل مع الأمن الإقليمي بطريقة شاملة ومنهجية، في الوقت الذي تمكنت فيه من دمج مختلف النظريات العامة للعلاقات الدولية أو نظريات محددة من بعض ظواهر الأمن الدولي[1]

ب-نظرية مركب الأمن الإقليمي:

انبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي التقليدية من مفهوم مركب الأمن الذي طرحه باري بوزان انطلاقا من افتراض عام مفاده أن الأمن ظاهرة علائقية يقوم على علاقات متشابكة حيث لا يمكن فهم الأمن الوطني

[1]- عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الاقليمي، دراسة اقليمية مقارنة بين اقليمي بين جنوب شرق أسيا والساحل الافريقي**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،ص ص.69-72.

لأية دولة بمعزل عن امن الدولة الأخرى بمعنى أن هناك حالة من الاعتماد المتبادل الأمني و هنا ترتبط متغيرات و مفاهيم الصداقة و العداوة التاريخيتين بعوامل الايدولوجيا و الحدود و خطوط الانقسام الاثنية، و يؤدي كل هدا إلى ما يعرف بمركب الأمن .و يعني مركب الأمن بمعناه التقليدي: **مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.**[1]

ويقول باري بوزان أن مركب الأمن هو مجموعة الدول التي ترتبط هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل واقعيا من غير الممكن النظر إلى امن أية دولة بمعزل عن امن الدول الأخرى. وتعد الدول كوحدة مرجعية، ويمثل القطاعين العسكري والسياسي قطاعات تحليلية وهما فقط الوحدات والقطاعات الأمنية المعنية في مركب الأمن التقليدي وقام باري بوزان وأول ويفر في كتابهما (أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي) بمراجعة بعض أفكار نظريتهما التقليدية، حيث جاءت النسخة الثانية للنظرية اقل تركيزا على الدول باعتبارها موضوعا مرجعيا بتضمين وحدات مرجعية فضلا عن أنها وسعت من دائرة اهتمامها إلى خارج نطاق البعدين العسكري والسياسي بتضمين وحدات جديدة حيث يعرفه لمرة أخرى في كتابه لعام 2003 على انه:

مجموعة الوحدات التي تكون بينها عمليات كبرى للأمننة أو عدم الأمننة آو كلاهما، فهي مترابطة، ذلك أن مشكلاتها الأمنية لا تكون محللة أو مصممة إلى حد معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى.[2]

وتنطلق الفكرة المركزية لنظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة من حقيقة تاريخية مفادها أن اغلب التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة أكبر على المسافات القصيرة ومنها على المسافات الطويلة، وعليه، ومن خلال هذا المعطى، فانه من الطبيعي أن يتشكل الاعتماد الأمني المتبادل على قاعدة التقارب الجغرافي الإقليمي: مركبات أمنية ذلك أن أغلب الدول تولي اهتماما كبيرا بالتوترات الأمنية التي تقع بالجوار القريب فضلا عن أن طابع الأمننة هنا يكون أكثر حضورا وتكون شدة الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات

أكثر حدة بين المركبات الأخرى وخارجها. وتقع عملية الأمننة آو نزع الطابع الأمني في قلب نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة حيث يعرف أولي ويفر الأمننة على أنها تظهر حينما تعلن نخبة وجود تهديد يخلق درجة

[1] Barry buzan**, people, state and fear, the national security problem in international relations**,(London wheat sheaf books,1982)pp74

[2]Barry buzan and ole woever**, regions and power the structure of international security** (Cambridge: university press, 2003) p,44.

عالية من الطوارئ أو التأهب، ويبرز الاستجابة في حالة الأزمة. وإما نزع الطابع الأمني فهو جعل الوضعية طبيعية وتقليص جو الأزمة.[1]

وما يمكن ملاحظته من خلال التطرق إلى مفهومي نظرية مركب الأمن الإقليمي التقليدية وكدا الحديثة، هو استبدال الدول كموضوع مرجعي للأمن بفكرة الوحدات (أفراد، جماعات، هوية..). فضلا عن إضافة فكرة الأمننة ونزع الطابع الأمني لوصف إدراك صناع القرار لطبيعة مختلف القضايا. كما انفتح تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي على مدى واسع من القطاعات والمرجعيات، وذلك من خلال الاعتراف بدور الفواعل من غير الدولة في عملية التحليل الأمني ويمكن النظر إلى مركبات الأمن الإقليمية على أنها مجموعة معضلات أمنية متمركزة في منطقة جغرافية معينة، أين تكون تصورات التهديد أكثر من ضرورية عند الدول أو الفواعل الأخرى وهو ما يخلق اعتمادا امنيا قويا، لذلك لا يمكن فصل امن الدولة الواحدة عن امن الدول الأخرى.[2]

ج-المتغيرات النظرية لنظرية مركب الأمن الإقليمي:

العداوة أو الصداقة: تتأثر العلاقات الأمنية الإقليمية بشكل كبير بنمط علاقات العداوة أو الصداقة التاريخيتين، وكذا المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية حيث يبدأ التحليل الأمني لنمط هده العلاقات من المستوى الإقليمي ثم يتم تقفي أثره وامتداده محليا وعالميا على افتراض أن المستوى الإقليمي لنمط علاقات العداوة والصداقة يفرز الخيارات الاستراتيجية ويحدد مضمون الأهداف الأمنية لكل طرف ثم يفرغها على المستوى المحلي أو الدولي.[3]

-التخومية: يمثل المتغير المستقل الثاني المؤثر في الديناميكيات الأمنية في متغير التخومية، الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، فالأمن أو عدم الأمن مرتبط في جوهره الاستراتيجي بالتقارب الجغرافي ذلك أن وجود مجموعة من الاطراف المتقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة المتقاربة والتي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات الموجودة بين الدول المتباعدة جغرافيا.

-الاعتماد المتبادل الأمني: يعمل الاعتماد المتبادل الأمني كمتغير مستقل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الايجابي. و يقصد بالاعتماد المتبادل عند أنصار النظرية

---

[1]-الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، ص،129.
[2]-محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية –الأوربية**، ط1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2018)، ص.82.
[3]-عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013)، ص.298.

الوظيفية الجديدة: وجود علاقات وظيفية بين مجموعة من الاطراف بحيث أن كل طرف ينتج وظيفة و يتلقى حاجة و مؤشره أن حدوث أية خلل في البيئة المحلية لطرف معين يؤثر مباشرة في بيئات الاطراف الأخرى .بينما ينظر إلى الاعتماد المتبادل الأمني في نظرية مركب الأمن الإقليمي بشكل موسع المجال، بحيث تكون علاقات تأثير أمني متبادل سواء كانت الأفعال ايجابية(تنسيق أمني، استقرار...)أو سلبية (الأعداد للحرب، زيادة النفوذ...) فالفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل هي الترابط الأمني الشديد، و التأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية، بحيث أن حالة التفكك أو الانسجام داخل بيئة أحد الأطراف تصدر مخرجاتها الأمنية إلى البيئات الأخرى.

-**الاختراق:** و يتضمن هدا المتغير المستقل مضامين متعددة حيث يتضمن معنى اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين و حماية مصالحها عبر وضع ترتيبات أمنية بمشاركة إقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي .غير أن عملية الاختراق لا تحدث عادة إلا عن طريق قيام طرف إقليمي يخلق فرص و مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، والمتمثل في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين، أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل ، أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية. فكل هده التفاعلات تشكل حافزا لتدخل القوى العظمى الخارجية واختراق المركب. كما يعتبر توازن القوى ومنطق المنافسة الأمنية الإقليمية عاملين محفزين للأطراف المحلية قصد طلب المساعدة من الأطراف الخارجية وهو ما يفضي إلى عملية الاختراق الخارجي لمركب الأمن الإقليمي.

-**مبدأ القوة:** ينتج تفاعل مبدأ القوة على المستوى الإقليمي خاصية توازن القوى، التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطراف بناء على التزامات هذا النظام. حيث تظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف تحرك سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة وتتصاعد هده المخاوف كلما اشتد الصراع من أجل التفوق في حيازة القوة على حساب الآخرين حيث يمكن أن تترافق هذه المخاوف بتهديدات الاستقرار الإقليمي.[1]

[1]-محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوربية**، مرجع سابق، ص ص.83-84.

د-مستويات التحليل:

ميز بوزان وزميله بين مستويين رئيسيين للتحليل للقضايا الأمنية وهما المستوى الإقليمي والمستوى العالمي مع الإقرار بغموض هذا التمييز أو صعوبة وضع حد فاصل بين ما هو إقليمي وما هو عالمي لكن التمييز بين المستويين يعطي نظرية المركب الأمن الإقليمي قوتها التحليلية. إذ يستهدف التمييز في المقام الأول إبراز الأهمية المنهجية والنظرية للتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية وكيف أنه أكثر قدرة على فهم الأبعاد الحقيقية ويذهب إلى ما وراء الأحداث الجارية في البيئة الدولية كما أنه يثبت العلامة الفارغة لنظرية مركب الأمن الإقليمي وتميزها عن النظريات الأخرى بل ذهب بوزان وزميله بعيدا في تميزها حتى عن المضمون التحليلي للواقعية الجديدة. فادا كان تحليل كنيت والتز[1]قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل فأن بوزان وزميله[2] حاولا الاعتماد على الفهم ألتعددي للعلاقات الدولية انطلاقا من الوحدة ثم المنطقة ثم ما بين الإقليمي ثم المستوى الكوني لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذه المستويات ما لم يؤخذ بعين الاعتبار المستوى الإقليمي في التحليل الذي يشكل المجال الحيوي في إنتاج الديناميكيات الأمنية. على اعتبار أنه بالرغم من أن العولمة الاقتصادية والتجارية وحتى الإعلامية تشكل محركا مهما للعلاقات الكونية إلا أن قوة الدفع الحقيقية نابغة من مصادر إقليمية وليست كونية سواء تعلق الأمر بالقضايا الأمنية أو الاقتصادية. المبرر لذلك هو أنه في نهاية المطاف هناك تقسيمات بين المجالات الجغرافية للأمن، في نفس الوقت لا ينفي أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي مسألة الترابط الأمني ما بين المناطق المطروح من قبل الكونيين أيضا لكن مرجعية هذا الترابط الأمني النهائية موجودة في المناطق الإقليمية.

الفكرة الأساسية هنا هي أن الديناميكيات الأمنية المتحكمة في سلوك الدول لها أصولها في المنطقة الإقليمية وهي تستمد قوتها من مستوى المنطقة الإقليمية وليس من مستويات أخرى لذلك فالنزعة الإقليمية هي مركزة على تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية. المبرر المقدم من قبل أنصار هذه النظرية لتحدي الكونيين هو التمايز الواضح بين المناطق و أن الديناميكيات الأمنية الإقليمية لكل منطقة تعمل بطريقة معينة على عكس ما يدعيه الكونيين من أن كل المستويات منحلة في مستوى واحد فالإقليمية هي السمة البارزة في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشتق تمايزها من العناصر الجغرافية و الاقتصادية و الديمغرافية و النظمية و تاريخ تشكيل الدول و علاقات الدول و الصداقة بين الدول ،بل و الاقتصادية و الديمغرافية و النظمية وتاريخ تشكيل الدول و علاقات الدول و الصداقة بين الدول ،بل حتى الصراعات الكبرى تساهم في تمييز المناطق عن بعضها البعض.

[1] Kenneth N Waltz "**explaining war"In: international relations theory :**Realism, pluralism, globalism, ed, by Paul R.viotti et Mark V.Kauppi (new York : Mac Millan Publishing Company,1993)p,40.
[2] Barry buzan and ole woever**,regions and power the structure of international security**،p45

لدلك وجه النقص في النظرية الواقعية، الواقعية الجديدة و النظرية الكونية في تحليل العلاقات الأمنية الدولية هو أنهما يبالغان في شدة في إعطاء المستوى الكوني أهمية كبرى على حساب المستوى الإقليمي الذي منه تشتق الديناميكيات الأمنية قوتها التأثيرية في العلاقات الدولية ،و مبررات كل نظرية متباينة لا تؤدي في نهاية المطاف إلى تقديم تحليل واف لحقيقة العلاقات الدولية مع إقرار أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي بإبقاء افتراض مركزية الدولة كوحدة أساسية في التحليل باعتبارها الطرف المهيمن على العلاقات الدولية الإقليمية حرص كل من بوزان و ويفر على تمييز نظرية مركب الأمن الإقليمي عن النظرية الواقعية ،الجديدة، الكونية لا يعني أنها لا تلتقي معها في عدد من النقاط مثل الاعتراف بأن الكونية وفرت فضاء للتحليل الإقليمي و أن الواقعية الجديدة وفرت إطارا جيدا للتمييز بين المستويات الكونية و الإقليمية.[1]

م-نماذج مركب الأمن الإقليمي:

يميز باري بوزان وزميله بين عدد من أنواع مركبات الأمن الإقليمية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الدولية الأمنية وتمكن من التنبؤ بمستقبل وضع البيئة الاستراتيجية فهناك مركب الأمن الإقليمي العام ومركب الأمن الإقليمي المركزي.

1-مركب الأمن الإقليمي العام:

يغلب على هذا النوع من مركبات الأمن طابع نظام وستفاليا في العلاقات الدولية والذي يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى حيث تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد فمثلا في منطقة الخليج هناك إيران والسعودية وفي جنوب إفريقيا هناك فقط دولة جنوب إفريقيا كقوة إقليمية قطبية مقارنة بالدول المجاورة لها.

لكن النقطة الأساسية التي تجمعه بنموذج مركب الأمن المركزي هي العلاقات الأمنية بين القوى الإقليمية داخل المنطقة ومختلف أنماط التفاعل الناتجة عن هذه العلاقة مثل المنافسات الأمنية والأحلاف العسكرية وتوازنات القوى وغيرها لذلك فعلاقات القوة هي التي سوف تسيطر على الديناميكيات الأمنية للمنطقة كخاصية مركزية مميزة لمركب الأمن الإقليمي مهما كان نوعه.

[1]-عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع، سابق، ص.300.

2-مركب الأمن الإقليمي المركزي:

ينتشر عادة مركب الأمن الإقليمي المركزي في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية أو اندماجا بمعنى أخر يغلب عليه طابع المؤسساتي الوظيفي. وأكثر الأمثلة تمثيلا لهذا النوع من مركبات الأمن الاتحاد الأوربي الذي يعكس المستويات العالية في النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية لكن الجانب التحليل المهم بالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمي على عكس النظرية الجديدة –هو العلاقات الأمنية أو خاصية الأمننة كوحدة رئيسية في تحليل وفهم العلاقات الدولية الإقليمية. بمعنى أخر العلاقات الأمنية التي تتحكم في مخرجات التفاعلات ما بين الدول وسلوكها في سياستها الخارجية.

من منظور بوزان وويفر، تسيطر على مركب الأمن الإقليمي المركزي الأجندة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية العادية التي ينظر لها بعيون أمنية، وبالتالي لا تنسى القضايا الأمنية وإنما يستمر الوعي بها لكنها بنظرة أكثر لطفا وأقل حدة في هذا النوع من مركبات الأمن يمكن أن تأخذ شكل الجماعة الأمنية بمفهوم كارل دوتش، لكن بوزان وويفر لم يحددا أي نوع من الجماعة؟ هل التعددية أو المندمجة من خلال سياق التحليل يقصدان الجماعة التعددية لأنه الأكثر انسجاما مع السياق العام لتحليل العلاقات الأمنية الإقليمية.[1]

3-مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى:

يتضمن هدا النوع من مركبات الأمن أكثر من قوة عظمى تمثل قلب التفاعل لمركب الأمن الإقليمي مثل حالة أرويا و شرق أسيا التي تمثل في هذا الأخير الصين و اليابان قوتين عظمتين تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما يتم تحليل مركبات الأمن الإقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لهذه القوى على المستوى الإقليمي و العالمي و من حيث نفوذ القوى العظمى يتدفق إلى المناطق المجاورة ومن ثم تكون هناك كثافة عالية للتفاعلات الأمنية ما بين مناطقية على عكس الحالة العادية وما دامت هذه هي الخاصيات التي تميز مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى فهي هجينة تجمع ما بين المستوى الإقليمي و المستوى العالمي. لذلك من ناحية التحليل، يستخدم متغير الصداقة /العداوة عادة في تحليل وفهم العلاقات الأمنية الإقليمية، لكن بسبب انخراط القوى العظمى في المستوى العالمي للعلاقات الأمنية الدولية، فان هذا المتغير يؤثر في المخرجات الأمنية للمستوى العالمي أيضا.

كما تظهر أثار هدا النوع من مركبات الأمن الإقليمية في إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة ومن ثم يظهر مستوى فرعي لمركب الأمن الإقليمي وهو التفاعلات ما بين المناطق إذ تتدفق خاصيات الأمننة من المستوى الإقليمي إلى المستوى ما بين الإقليمي بفعل نفوذ وقوة القوى العظمى. من الناحية

[1]-عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سابق، ص.302.

المنهجية يعني هذا أن فهم العلاقات الأمنية الإقليمية يبدأ من المنطقة ويمتد إلى المناطق المتاخمة ، وأن ما يجري في المنطقة ليس معزولا عما يجري في المناطق الأخرى مثال على ذلك الصين التي لعبت دورا أمنيا محوريا ليس فقط في شمال شرق أسيا و لكن كذلك في جنوب شرق أسيا خلال الحرب الباردة .لقد تدخلت الصين في الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة و دعمت باكستان ضد الهند التأثير المتزايد للقوة العظمى عبر المناطقي سوف يؤدي بالنهاية إلى ربط مركبات الأمن الإقليمية ببعضها البعض في مستوى أعلى و تصبح أكثر مركزية و نضجا كما يعتقد باري بوزان و أول ويفر كذا يتبلور مستوى إقليمي فرعي لتحليل العلاقات الأمنية الدولية و هو مستوى –ما فوق الإقليمي-و الذي بدوره يمكن أن يحل محل مستوى –ما بين الإقليمي[1].

4-المركب الأعلى:

النوع الأخر من مركبات الأمن هو المركب الأعلى الذي يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية فإذا بقينا في المثال الأسيوي نجد أن التفاعلات الأمنية ما بين شمال شرق أسيا وجنوب أسيا قوية ومكثفة بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق فلا تستطيع الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي ومن ثم هناك تلازم بين مركب الأمن الإقليمي ونظيره العالمي مشكلا علاقة تفاعلية عليا تجسد هذا النوع من مركبات الأمن.[2]

المطلب الثاني: النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط

أولا: مفهوم الشرق الأوسط

يعد مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم التي ثار النقاش والجدل حولها بشكل واسع ومازال هذا المفهوم يتسع ويضيق على وفق إرادات وأهداف معينة، وقد أدت القوى الخارجية أثرا كبيرا في تحديد ما يكون هذا الإقليم. ويمكن القول بصفة عامة أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية مند أواخر القرن الماضي ولكن الصعوبة في تحديد منطقة الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم على وفق التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة من الوزارات الخارجية في العالم.

---

[1]-ملرجغ سابق، ص.303.

[2]-الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص153.

يرى بعض المصادر أن هدا المصطلح أستعمل للإشارة إلى المشاريع الألمانية لبناء خط سكة حديد بغداد-برلين.

ويرى **برنارد لويس** أن تعبير الشرق الأوسط ظهر للمرة الأولى سنة1902 إذ أطلقه المؤرخ البحري الأمريكي **ألفريد ماهان** ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي ومن ثم تبنى هذا المصطلح في جريدة التايمز اللندنية ومن ثم الحكومة البريطانية، وبعدها شاع استعماله.[1]

وفي مارس 1921 أنشأ ونستن تشرشل وزير الاستعمارات البريطانية أنداك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفي عام 1932 أدمجت القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر واحتفظت القيادة الجوية باسم قيادة الشرق الأوسط.

في حين عرفت الموسوعة السياسية الشرق الأوسط بأنه مصطلح غربي استعماري كثر استعماله في الحرب العالمية الثانية: وهو يشمل منطقة جغرافية وهي سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، إيران وتتوسع أحيانا لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا.[2]

أما الوكالة الدولية للطاقة الدرية فقد عرفت منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا.

إن تعريف الوكالة للمنطقة يطوق كل دول الخليج العربي ويستبعد الصومال وجيبوتي والسودان وهم أطراف في جامعة الدول العربية باعتبارتلك الدول أقل صلة بالأطراف الأساسية رغم مدى الارتباط الجغرافي بين مصر والسودان والذي يؤكد ضرورة ضم السودان للمنطقة.

-ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لإقليم الشرق الأوسط

السياسة في الجغرافيا السياسية هي ممارسة السلطة المستمدة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسعى إلى السيطرة عليها. ولفهم النظم الجيوسياسية يجب علينا معالجة الفئات المكانية التي يستخدمها الجغرافيون كأطر تحليل إذ تتشكل من خلال التواصل والتفاعل السياسي والثقافي والتقليدي والتفاعل الاقتصادي كما أنها تتأثر بالحركة التاريخية.

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي و سياسي شاع استخدامه على كل الألسنة في أرجاء العالم المختلفة إذ يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه ذلك هو عامل المكان و العلاقات المكانية التي ميزت

[1]-فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، ط 1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص.18،20.

[2]-سهرة قاسم محمد الحسين، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013)، ص.14.

وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية إذ أن الرقعة الجغرافية انعكست تأثيرها في تنوع ظروف الإقليم المناخية و تنوع نشاطاته الزراعية فضلا عن ذلك أن هذا الامتداد العرضي مضافا إليه اتساعه المساحي أتاح له فرصة أن يكون جزءا من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطته المياه وما رسبت فيه من مواد هيدروكربونية كونت خزينا عظيما لإنتاج البترول و الغاز الطبيعي فضلا عن بقية المعادن و الموارد الأولية الأخرى.

ويعزي التعريف الغير دقيق لمنطقة الشرق الأوسط الذي تطرقنا إليه سابقا إلى الديناميكيات الجغرافية السياسية للمنطقة التي تربط دول الشرق الأوسط بتصنيف فضفاض للغاية كما يشكل المسلمون 85 في المائة من سكان المنطقة. هذا بالإضافة إلى أنها منطقة تضم المدن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس مما يجعلها منطقة حساسة للمسلمين في جميع أنحاء العالم لذلك فان تأثيرات التطورات السياسية في الشرق الأوسط غالبا ما نشعر بها خارج المنطقة أيضا.[1]

ثالثا: النظام الأمني الإقليمي الشرق أوسطي

ليس هناك إجماع بين حديد الأكاديميين في العلاقات الدولية حول توصيف منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكونها إقليم اندماجيا من عدمه.

توجد مقاربتان أساسيتان للقراءة البنيوية لما يمكن أن يسمح بتشكيل المناطق الأمنية المقاربة الأولى تعتمد على مفهوم الجهوية بينما الثانية تركز على نظريه الإقليمية وهو المفهوم المتعدد الأبعاد الذي يعكس مسار تطور الإقليمية في منطقه جغرافية ما وهذا المفهوم يشمل مكونات المجال الإقليمي المجتمع الإقليمي المركب العقلاني المنظومة الإقليمية أو الدولة الإقليمية يشار إليها باعتبارها الإطار الأمثل للتحليل والمقارنة الفهم عميق لبناء وظهور الكيانات الإقليمية والفاعلين البارزين في السياق التاريخي المتعدد الأبعاد.

حسب باري بوزان أن النظام الأمن الإقليمي مجموعه من الدول التي ترتبط فيما بينها من الناحية الأمنية إلى حد أن أمنها القومي يشكل وجهين لعمله واحده ولا يمكن أن ينفصل عن بعضه البعض كما أن عناصر هذا النظام تندمت بينها إلى درجه وجود ضمانات قوية أن الدول الأعضاء في هذا التجمع لن تحارب بعضها مطلقا بشكل مباشر وقد تحاول حل خلافاتها بطرق أخرى وبالتركيز على المقاربة اعتمدها باري بوزان والتي تعرف بنظريه مركب الأمن الإقليمي. وتعتبر مقاربه إقليميه للدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث يخصص حيز من التفسير الكلي حول امن منطقه الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية كبنيه جزئيه للأمن حيث يركز باري بوزان على الأنماط السياسية الاقتصادية والاجتماعية لبنيه الأمن في الشرق الأوسط

[1]-عبد القادر دندن، عبلة مزوزي، إسراء إسماعيل، (وآخرون)، **الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل**، ط1(برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص.52.

ومكوناتها الجغرافية الثلاث الخليج الهلال الخصيب والمنطقة المغاربية من خلال أثاره الانتباه للعلاقات بين الأنظمة الجزئية الأمن في السياق بنيات الدول درجه العداء أو الصداقة بينها ومقاربات السياسة الخارجية للنزاعات الإقليمية ويمكن للجماعات الأمنية أن تتابع أنماط الاندماجية والتعددية للأمن بينما الجماعات الأمنية المندمجة تتشكل من اندماج رسمي لكيانين أو أكثر تكون مستقلة سابقا لتتحول إلى بنيه واسعة النطاق مع وجود نموذج مشترك للحكم بعد الاندماج فان الجماعات الأمنية التعددية تحافظ على استقلال الحكومات المنفصلة في الأنظمة الأمنية ا لتعددية المنشأ والتوصيف والمكونات تمتلك الدول الأعضاء درجه كبيره من التوافق والانسجام بخصوص القيم المحورية المنبثقة من المؤسسات المشتركة ودرجه استجابة متبادلة ونفس مقومات الهوية والولاء المتبادل مندمجة لدرجه اعتماد توقعات موثوقة لتغيير السلمي[1]

للإشارة لا يوجد نمط واحد لتطوير انظمه الأمن الإقليمي على الصعيد العالمي ففي أوروبا مثلا تم تبني نظام مؤسساتي رسمي أما في أسيا فيسود حوار غير رسمي بين الكيانات الدولية ويحرس بعض القوى على جعل الترتيبات لا تخضع لمعايير مؤسسه وفي أمريكا اللاتينية يتم المسح بين الأسلوبين لكن إنشاء مثل هذه الأنظمة للأمن الجماعي لا يضمن إنهاء وحل النزاعات بقدر ما تعني الرغبة في تطوير السبل الجماعية الإقليمية لمواجهه الخلافات عبر وضع الميكانزمات تقترح بدائل جيده لإنهاء الخلافات.

في السياق نفسه تعرف المناطق بالجماعات الأمنية التعددية التي انبثق مفهوم التعاون لديها تلقائيا من حاله الفوضى التي كانت سائدة فيما بينها. كما تعرف بكونها نظاما الهرمية الإقليمية حيث إن السلم وفض النزاعات يكون من اختصاص سلطه الدولة المهيمنة ويؤكد katzenstein وmearsheimerهذا المعطى المتعلق بدور القوة المهيمنة في تطوير نظام الأمن الإقليمي ويؤكد هذا الأخير أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا هذه الإقليمية لتتحول إلى تصور مفاهيمي مؤسساتي وضع تراتبيه للفضاءات الجغرافية مرتبطة بالدول المحورية وتحت السيطرة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1]-محمد عصام لعروسي، **النزاعات المسلحة وديناميه التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، ط1، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020)، ص46.
[2]-المرجع نفسه، ص47.

الفصل الثاني:

أصول ومحددات التنافس السعودي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط.

بدأت العلاقات الإيرانية السعودية منذ 1928 حيث كانت العلاقات بين البلدين مضطربة وغير ثابتة حتى إنها عدائيه في العديد من الأحيان إذ مرت في مراحل مختلفة من شبه تعاونيه إلى عدائيه. تختلف القوتان الإقليميتان في استراتيجياتها وأهدافها داخل الإقليم وهذا ما يزيد الأمر تأزما وحدة وهو منذرا المزيد من التوترات لدول منطقه الشرق الأوسط الممزقة بالصراعات بشكل عام.

تختلف الدولتان في محدداتها الداخلية والخارجية مثل المكانة الجيوسياسية و الجي واستراتيجية النظام السياسي، الإيديولوجية الدينية والمذهبية، وتختلف خاصة في سياستها الخارجية وحلفائها الاستراتيجيون داخليا و خارجيا ما يزيد تعقيدا للعلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: خلفية تاريخية للعلاقات السعودية-الإيرانية

المطلب الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية الإيرانية

اتسمت العلاقات العربية الإيرانية عامة والعلاقات الخليجية الإيرانية خاصة بكونها علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين تفرضها الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية والعقيدة الدينية والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها من تأثير على استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي.

فمع بروز العهد البهلوي كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين، و حتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون و صداقة وثيقة إلا أنها لم تُحدِث أثارا كبيرة، و بدلا من دلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية، و اختفاء التعاون المشترك إلا في الحدود الدنيا على الجانب الثقافي و الديني و في إطار استراتيجي و إقليمي من حيث العلاقات السياسية و الاقتصادية التي تتأرجح بين الصعود و الهبوط من فترة إلى أخرى، والذي مثَّل المرتكز الفعال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات.[1]

تعتبر السعودية وإيران وريثتان للخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة السنية العثمانية. فقد خرجت تركيا من دائرة الصراع في المنطقة بعد سقوط دولة الخلافة وتولت المملكة العربية السعودية السنية الناشئة دفة إدارة الصراع التاريخي مع الصفويين وتمايزت معالم هذا الصراع الدائم بين السياسة والدين والمذهب والنفوذ الاقتصادي والعسكري في دول الجوار[2].

بدأت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران منذ العام 1928، إلا أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية الإقليمية على سبيل المثال كانت تلقي بظلالها على تلك العلاقات.[3] فقبل ذلك التاريخ كانت العلاقات موجودة بشكل أو بآخر، وغلب عليها التوتر والعداء حينا والتقارب والصداقة أحيانا أخرى.

فلا تكاد تهدأ حدة الخلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران حتى يتجدد فتيل الأزمة ثانية بين الدولتين منذرا بمزيد من التوترات بين دول منطقة الشرق الأوسط الممزقة بالصراعات بشكل عام، وعلى صعيد

1-محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011: دراسة تاريخية سياسية**، ط1 (عمان: غيداء للنشر والتوزيع ،2013)، ص.13.
2-بسام شحادات، **تحليلات في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية**، موقع نون بوست،2014.
3-محجوب الزويري، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة**، مركز الجزيرة للدراسات،2012.

العلاقات بين البلدين على وجه التحديد.[1]تميزت حقبة العلاقات بين السعودية وإيران خلال هذه الفترة بالعديد من الأحداث ومن بينها:

أولا: العلاقات السعودية الإيرانية 1926-1950

يمثل عام 1926 حدثاً مهماً للتاريخ السعودي والتاريخ الإيراني الحديث والمعاصر، ففي شهر يناير من هذا العام تمت مبايعة الملك عبد العزيز آل سعود ملكاً بجانب أنه سلطان نجد وملحقاتها، أيضاً شهد هذا العام في شهر إبريل حفل تتويج رضا شاه بهلوي إمبراطوراً علي إيران، وإذا كانت الدولتان قد تشابهتا في هذا الحدث من ذلك العام، فإن أول اتصال بينهما حدث في العام نفسه أيضاً، وذلك حينما قام الملك عبد العزيز آل سعود بالدعوة إلى عقد مؤتمر يسمي (مؤتمر العالم الإسلامي) لتوحيد كلمة المسلمين والنظر في شئونهم[2]

وقع أول اتصال بينهما في العام نفسه أيضا، و ذلك حين قام الملك عبد العزيز آل سعود بعقد مؤتمر سمي مؤتمر العالم الإسلامي، لتوحيد كلمة المسلمين و النظر في شؤونهم[3].ولما كان رضا بهلوي حريصا على إقامة علاقات مع الدول الإسلامية لتوطيد العلاقة فقد أرسل مندوبة لتمثيل بلاده في المؤتمر الإسلامي الذي افتتح بمكة المكرمة و كانت من النتائج الإيجابية للمؤتمر تأييد العالم الإسلامي للملك عبد العزيز أل سعود وأعماله العظيمة في الحجاز، ومن بين الدول الإسلامية التي صحح المؤتمر نظرتها إلى السعودية كانت إيران، وعلى الرغم من حرص شاه إيران على إقامة علاقات مع الدولة السعودية إلا أنه عندما وقع الأمير فيصل نائبا عن الملك عبد العزيز على معاهدة جدة مع بريطانيا في 20 ماي 1927 قامت الاحتجاجات الإيرانية حول المعاهدة عادت يران ذلك تعديا على مصالحها في البحرين و تقدمت بمذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم المتحدة طلبت بسحب المعاهدة بين جدة و بريطانيا و هي المعاهدة التي ردى إليها وزير الخارجية البريطانية، و رفض الادعاءات الإيرانية في البحرين كذلك نفت الحكومة السعودية أي حقوق لإيران في البحرين فكان دلك سببا في فتور علاقتها مع إيران في تلك الفترة[4]

ومع منتصف عام 1928 أرسلت الحكومة الإيرانية حبيب الله خان موفدا إلى جدة في محاولة لإعادة العلاقة بين البلدين، ومارس حبيب خان دورا مهما خلال لقائه بالملك عبد العزيز الذي سلمه رسالة من الشاه إيران رضا بهلوي. وقد ردت الحكومة السعودية في عام 1929 بأن أرسلت وفدا رفيع المستوى إلى طهران برئاسة الشيخ عبد الله الفضل، حيث التقى خلال زيارته الشاه رضا بهلوي في 12 أغسطس 1929م.وعلى

مصطفى الشيخ، **زلزال (باقر النمر) وصراع طهران والرياض الشيعة أوهام العقيدة وأحلام السلطة**، ط 1(القاهرة: كنوز للنشر،2016)، ص.41.

[2]-مصطفى محمد صلاح محمد، **السعودية وإيران صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، اليمن، سوريا نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي،2017.

[3]-كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر. نبيه فارس، منير البعلبكي، ط1 (بيروت: دار العلم للملايين،1977)، ص752.

[4]-عبد الحكيم عامر الطحاوي، **العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها في دول الخليج العربي**، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان،2004)، ص ص25-26.

أثر هذه الزيارة تم عقد معاهدة صداقة واعتراف بين البلدين في 24 أغسطس 1929م[1]، كان من أهم نصوصها القيام بعلاقات دبلوماسية بين البلدين طبقا لأحكام القانون الدولي وتأكيد أواصر الصداقة، وتطبيق جميع المزايا والحقوق التي يتمتع بها رعايا البلدين. وهي المعاهدة التي تم عرض نصوصها على مجلس الشورى الإيراني ووافق عليها[2].

وفي اليوم التالي للمعاهدة أعلن عن إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد عين حبيب الله خان وزيرا مفوضا في جدة، وتسلم عمله بصفة رسمية في السادس أبريل 1930م وبذلك قد يكون تم الاعتراف المتبادل بين البلدين. وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ شكلها الرسمي وتلعب دورها على ساحة العلاقات الدولية. وجاءت المعاهدة الإيرانية السعودية و الاعتراف المتبادل بين البلدين في فترة شهدت خلالها الدولة السعودية مزيدا من الاعتراف الدولي بها و كان الوزير المفوض الإيراني في جدة حبيب الله خان قد أرسل إلى وزارة الخارجية الإيرانية بضرورة دعوة الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي لزيارة طهران ،للتباحث في المسائل التي تهم العلاقات بين البلدين و هي الزيارة التي تمت في شهر يوليو من عام 1932 عقب جولة للأمير فيصل في أرويا اختتمها بزيارته لإيران و كان هدف الزيارة هو تطبيق مبدأ السياسة الخارجية السعودية الذي يقوم على دعم العلاقات السعودية مع الدول الإسلامية و تأكيد رغبة بلاده في انتهاج سياسة من الصداقة و حسن الجوار بين البلدين الشقيقين.[3]

وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 1943 بحيث ظهرت أول أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين، فقد اعتقلت الشرطة السعودية أحد الحجاج الإيرانيين داخل الحرم المكي وهو يلقي القاذورات على الكعبة الشريفة ويشتم الرسول والصحابة عليهم الصلاة والسلام، السلطات السعودية قالت أن الرجل اعترف بذنبه وأقيم الحد عليه بالإعدام، بينما جاءت ردت الفعل الإيرانية غاضبة ومتهمة السلطات السعودية بالتشدد وان الرجل أصيب بالدوار أثناء الطواف مما أدى به إلى الاستفراغ قرب الكعبة،

أرسلت إيران إلى السعودية بشكل رسمي "إن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا

1-هشام عوكل، **العلاقات السعودية الإيرانية عبر التاريخ بين الصد والرد**، شبكة المدار الإعلاميةالأوربية،10 أكتوبر2019

2-أمل إبراهيم الزياني، **علاقة المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي دراسة في العلاقات الإيرانية السعودية وتطور موضوع الأمن في الخليج**، (القاهرة: دار التأليف،1989)، ص.114.

3-عبد الحكيم عامر الطحاوي، ، مرجع سابق، ص ص.29-30.

الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج، نتيجة هذه الحادثة قام البلدين باستدعاء ممثليهم لدى الطرفين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي عام 1944 وأعيدت بعد عامين بوساطة عربية.[1]

ثانيا: العلاقات السعودية الإيرانية 1950-1979

وفي عام 1950 كانت إيران من أول الدول التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي وكان ذلك سببا لخلاف أخر بين إيران والسعودية حيث كانت الصحف الإيرانية تشجع يهود إيران على الهجرة لإسرائيل في عددها الصادر في 2 مايو 1953 م نشرت صحيفة البلاد قائمة تضم 77 شركة مملوكة لتجار يهود إيرانيين أو يهود مقيمين في إيران كما حذرت من التعامل معها.[2]

وفي العام 1953 توفي الملك المؤسس في السعودية الملك عبد العزيز آل سعود ليخلفه ابنه وولي عهده الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود، وبعد تولي الملك سعود الحكم وفي العام 1955 ميلادي وجهت إيران دعوة رسمية للملك الجديد لزيارة إيران في زيارة ملكية هي الأولى بين البلدين، قام الملك سعود بتلبية دعوة شاه إيران فقام بزيارة طهران فاستقبله الشاه وحشود كبيرة في طهران، وبعد عودة الملك سعود من إيران تم دعوة الشاه لزيارة المملكة فقام الشاه بتلبية الدعوة وحضر إلى السعودية فاستقبله الملك سعود وحضرا معا عرضا عسكريا في الرياض فيما اعتبر توثيقا للعلاقة بين المملكتين.

لم تنقضِ زيارة الملكين لبعضهما حتى عادت العلاقات للتوتر مجددا، حيث صرح الشاه محمد البهلوي لصحيفة أمريكية في لقاء معه انه مستاء من رؤية معاملة الملك لخدمه وقال انه شاهد العبيد يركعون للملك على ركبهم وأنه كملك لا يمكن أن يتصرف بتلك الطريقة، اعتبرت السعودية تصريحات الشاه اهانة للملك والمملكة،[3] فتوترت العلاقات بينهما، وأسهم في ذلك أيضًا، إصرار إيران على تسمية المسطح المائي بينها وبين الدول العربية بـ "الخليج الفارسي". بينما تسميه الدول العربية "الخليج العربي"، فأصدر الملك سعود قرارا بمنع دخول الإيرانيين والبحرينيين من أصول إيرانية للمملكة[4].

---

[1]-مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص.39.
[2]-عبد الله العلمي، **الأطماع الإيرانية في الخليج**، ط1(دبي: مدارك للنشر،2017)، ص.188.
[3]-بسام شحادات، مرجع سابق.
[4]-مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص ص.40.39.

وفي عام 1968، كان التوتر هو المسيطر على العلاقات بين البلدين، بسبب انسحاب البريطانيين من البحرين وزيارة الشيخ عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين إلى السعودية، حيث رأت إيران أن استقبال الشيخ عيسى اعتراف سعودي بالدولة البحرينية الجديدة.

وهددت إيران بضم البحرين بالقوة العسكرية إلى أراضيها، فرد الملك فيصل بأن أي هجوم على البحرين سيرد عليه من السعودية، وفي نهاية العام قام الشاه بزيارة السعودية في محاولة لرأب الصدع مجددًا مع إصرار الشاه في إيران على رفض استقلال البحرين وبقاء مقاعد البحرين في البرلمان الإيراني فارغة[1].

تلاحقت الإحداث بعد ذلك، وشهد عام 1969 مزيداً من التقارب وتعزيز العلاقات بين الجانبين، لاسيما بعد إعلان الشاه بأن الحكومة الإيرانية تحترم رغبة سكان البحرين ادا كانوا لا يرغبون بالانضمام إلى إيران، وفي 11 ماي 1970 تحصلت البحرين على الاستقلال،[2] ولعل دلك الموقف جاء بالتنسيق الذي تم بينه وبين الملك فيصل أثناء زيارة الشاه للرياض والتي تم الاتفاق فيها على عدم السماح للعناصر اليسارية بالظهور في الخليج العربي والمحافظة على الأنظمة القائمة فيه[3]

شهدت حقبه السبعينات العديد من الأحداث التي أثرت على العلاقات السعودية الإيرانية، لكنها لم تؤثر عليها على نحو مباشر ، ومنها الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى) وذلك أواخر 1971، ولقد التزمت السعودية جانب الصمت ولم تبد أي موقف من هذا الاحتلال، ولعل ذلك يعود إلى حرص السعودية الحفاظ على علاقاتها مع إيران، وعدم الإضرار بها، فضلا عن أن السعودية كانت قد حسمت مشكلاتها الحدودية مع إيران، اضافة أن الأخيرة كانت قد تخلت عن ادعاءاتها بالبحرين واعترفت باستقلالها فيما بعد، كان هناك خلاف في واجهات النظر بين الدولتين فيما يتعلق بالسياسة النفطية، على الرغم من حرص البلدين عن إتباع سياسة رفع الأسعار النفطية، لكن السعودية حاولت أن تربط سياستها النفطية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي أُسوة ببعض البلدان العربية الأخرى، الوقت الذي حرص فيه الشاه على تأمين احتياجات إسرائيل النفطية، ومع ذلك كانت السعودية حريصة

1-أسماء عزالدين، **العلاقات السعودية الإيرانية تاريخ من التوتر**، موقع الوفد، 2016.
3-بن ثامر براهيم الطائي، **الفرس يموتون على أعتاب البحرين (كيف نجح الملك حمد في تحطيم مخططات إيران)**، ط1(القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2016)، ص.127.
4-تاج الدين جعفر الطائي، **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، ط 1(دمشق: دار مؤسسة رسلان،2013)، ص.105.

على تضييق مجال الخلاف مع إيران في هذا الشأن، بهدف زرع الثقة بين البلدين فيما يتعلق بالسياسة النفطية[1].

شهدت هذه الحقبة تنافسا في مجال التسلح بين البلدين، لا سيما بعد انسحاب بريطانيا من منطقه شرق السويس، لقد حرص الشاه خلال هذه الحقبة على الحصول على اعتراف الولايات المتحدة، والدول الغربية بنفوذ بلاده في المنطقة، بوصفها قوه إقليميه، للحلول محل القوات البريطانية بعد انسحابها. وأخذت بناء قدراتها العسكرية على نحو لافت للنظر، وهو ما أثار قلق دول المنطقة ومنها السعودية، التي ازدادت مخاوفها وقلقها بشكل كبير.[2]

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية

أدى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية إلى بداية جديدة في العلاقات الإيرانية السعودية، وقد كان لهذا الحدث أهميته الكبرى على المستوى الإيراني، إلا أنه أدى إلى زعزعة الوضع في المنطقة، والجدير بالذكر أن إيران والمملكة العربية السعودية وقفتا في موقف واحد وجبهة واحدة أمام خطر الشيوعية الداهم، وكذلك أمام الحركات الراديكالية في المنطقة وذلك على الرغم من الخلافات الجذرية الموجودة بينهما في مجالات مختلفة، ولكن وقوع الثورة الإسلامية ونجاحها أظهر إلى حيز الوجود خطر نشر الإسلام السياسي وكذلك أدى إلى بروز الخلافات والتوترات الإيرانية مع دول الخليج العربي وخصوصًا السعودية مما أدى بدوره إلى زعزعة التوازن في المنطقة[3].

وهناك العديد من العوامل جعلت السعودية هدف للهجوم الإيديولوجي للثورة الإيرانية منها:

- ارتباط السعودية بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرها النظام الجديد علاقات تبعية موجهة ضد الثورة وأهدافها الإسلامية النبيلة.
- التشدد المذهبي الوهابي في السعودية وطبيعة النظام الحاكم واضطهاد هذا النظام للسكان الشيعة في السعودية.

[1]-غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية**، ط1 (بيروت: معهد الانماء العربي،1980)، ص.17.
[2]-محمد عبد الرحمان يونس عبيدان، **العلاقات الإيرانية السعودية 1941-1975**، مركز الدراسات الاقليمية، ع7 (كانون الثاني 2007)، ص.13.
[3]-**العلاقات السعودية-الإيرانية بعد الثورة الإسلامية**، منشور على الموقع الالكتروني صوت العدالة.

- محاولة السعودية فرض نوع من الهيمنة بالوكالة على منطقة الخليج إضافة إلى ادعاء الجانبين بأنه يمثل الإسلام الصحيح، وهو ما جعل الجانبين يسيران في اتجاهين متضادين، بدا ذلك واضحا في محاولة النظام الإيراني استغلال مواسم الحج لنشر أفكار الثورة والتعبير عنها من جانب ولإحراج النظام في السعودية بإحداث الاضطرابات للبرهنة على قدرة السلطة هناك على حماية بيت الله الحرام الأمر الذي يساعدها على طلب تدويل الأماكن المقدسة إسلاميا.[1]

لقد كانت العربية السعودية خلال تلك الأحداث تراقب الموقف حرصا على استقرار الوضع في المنطقة ورغبة منها في استمرار العلاقات السعودية الإيرانية لأهميتها في المنطقة وتأثيرها الكبير في دول الخليج، فقد أعلنت ترحيبها بعودة آية الله الخميني إلى إيران وتشكيل الحكومة الإيرانية برئاسة مهدي باذرجان.

ولما كان رئيس الحكومة الإيرانية من المعتدلين الإيرانيين، فقد أظهر حرصه على العلاقات الإيرانية مع المملكة العربية السعودية و دول الخليج العربي بصفة خاصة و الدول العربية بصفة عامة وأعلن عن رفضه تقسيم البلاد العربية إلى دول ملكية محافظة و أخرى جمهورية و كان أيضا موقف باذرجان من إسرائيل أيضا عاملا للتقارب مع العالم العربي في تلك الفترة من عمر الثورة الإيرانية حيث قام بقطع العلاقات مع إسرائيل في 19 فبراير 1979.و بعد ذلك قامت المملكة السعودية ببعث برقية تهنئة إلى مهدي باذرجان رئيس الحكومة الإيرانية بمناسبة توليه السلطة و على الجانب الأخر أعلنت الحكومة الإيرانية عن رغبتها في التخلي عن سياسة الشاه اتجاه دول الخليج و تعبيرا عن ذلك ألغت إيران في مارس 1979 صفقة أسلحة أمريكية كان الشاه قد تعاقد عليها و لعل هذا الاتجاه من الحكومة الإيرانية ما شجع حكومة المملكة العربية السعودية مرة أخرى على إرسال برقية تهنئة إلى الحكومة الإيرانية[2]بمناسبة إعلان قيام جمهورية إيران الإسلامية في الأول من أفريل 1979[3].

سادت العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة حالة من الهدوء والترقب لتوضيح الأمور، فصارت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى تنتظر تطور الأحداث حرصا على استمرار العلاقات وكانت هذه الدول مستعدة للتعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية في إيران. وكانت للنظرة السعودية واقعها حيث جاء تطور الأحداث معبرا عن اختلاف نوايا رجال الثورة، فسقطت حكومة باذرجان المعتدلة،

---

[1]-محمد علي حوات، **قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر**، ط. 1(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص.251.
[2]-عبد الحاكم عامر الطحاوي، **العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي**، مرجع سابق، ص ص158-159.
[3]-يحياوي عبد القادر، **العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين 1990-1991**، ط.1(الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع،2003)، ص.141.

وجاء ذلك عقب قيام مجموعة من الإيرانيين المتطرفين باحتلال السفارة الأمريكية في طهران في 4 نوفمبر 1979.و هو الحادث الذي ترك أثره في العلاقات الإيرانية الأمريكية و شكلت بداية قطيعة إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة و الغرب بصفة عامة، وبدأت التصريحات الإيرانية تعكس الوجه الآخر للثورة نحو دول الخليج حيث أخذت تهدد بتصدير الثورة و إسقاط حكومات أقطار الخليج العربي، مما أدى إلى بداية تحفظ المملكة العربية في مواقفها تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران حيث رأت في التصريحات الإيرانية ما يثير القلق و أن إيران أصبحت قوة ثورية تهدد منطقة الخليج. [1]

وتوالت الأحداث حيث شهدت فترة الثمانينات مدخلا آخر للتوتر حول الحرب العراقية-الإيرانية (1980 - 1988)، حيث استمر الموقف السعودي المناوئ للنظام الإيراني خلال هذه الحرب، منذ نشوبها في 1980، حيث أملت السعودية في أن تضعف الحرب إيران، وتضعف من إمكاناتها للعمل ضد السعودية وباقي دول الخليج العربي. ومما يذكر أن مبعث الخوف السعودي تمثل في الخشية من أن تمتد العمليات الحربية إلى المملكة، أو تشكل خطرا على نقل النفط عبر الخليج. وقد تجلى الموقف السعودي المناوئ لإيران أثناء تلك الحرب في قول الملك خالد عام 1981، للرئيس العراقي صدام حسين: "إننا معكم في السابق والحاضر، وإننا معكم في حربكم العادلة لاستعادة سيادتكم على أراضيكم المسلوبة، وسيطرتكما الكاملة والشرعية عليها."[2]

إذ أن المملكة العربية السعودية حريصة منذ بدء تلك الحرب على بذل جهودها لإنهائها بالطرق السلمية حفاظا على أمن الخليج العربي واستقراره بتصريح أدلى به الأمير فهد ولي العهد السعودي بقوله: "...إننا لسنا طرفا في الحرب ولكننا طرف عربي متكامل"، وأضافت وزارة الدفاع السعودية في تصريح لها في عام1981 قالت فيه: "لو استمرت الحرب بين العراق وإيران فإن دول الخليج العربية لن ترى من اضامن من اتخاذ موقف واضح إزاء هذا الخطر".

1-عبد الحاكم عامر الطحاوي، مرجع سابق، ص.160.

2-يمن عبد الله النيرب، **العلاقات الإيرانية -السعودية انعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي (2005 -2013)**، مذكره ماجستير، جامعه الازهر، غزه.

كان عدم اتفاق الطرفان المتحاربان على حسم النزاع، ونتيجة لاعتبارات قومية وعربية، وقف النظام السعودي بكل قوته إلى جانب العراق ومساندته ضد التهديدات الإيرانية تجاه منطقه الخليج العربي حسب وصف المسؤولين السعوديين، وقد عبرت السلطات السعودية عن ذلك بقولها :"قامت السعودية بمساعده العراق ضد إيران لأننا ندرك أنها لن تنتصر على إيران ولكن للحفاظ على بقاء العراق"، وكان الدعم المادي السعودي للعراق ليس الهدف منه دفع العراق لاجتياح إيران، وإنما للحفاظ على بقائه دولة عربية موحدة لا يجتاح من قبل إيران، لا سيما عقب الإمام الخميني وقاده الثورة الإيرانية في اتهامهم للمملكة العربية السعودية بموالاة الولايات المتحدة والتآمر معها ضد إيران.

عمدت السعودية إلى تزويد العراق بالتجهيزات للدفاع المدني العراقي، وان مدير الدفاع المدني السعودي قد وصل إلى العراق لبحث إمكانيات المساعدة في قضايا الأمن التي يستطيع تقديمها، وذلك تطبيقا لمقررات مؤتمر وزراء الداخلية العرب المنعقد في01ديسمبر 1980.

وبعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 04 فبراير 1981، كانت المملكة العربية السعودية ترمي من ورائه تعميق الروابط بين أقطار الخليج العربي، وتحقيق أهداف عسكرية وأمنية لإقامة سد دفاعي لمواجهه التحديات التي سارتها دول المجلس وأبرزها التغيير الذي شهدتها إيران عام 1979 الذي أدى إلى الإطاحة بنظام الشاه، متطلعات الإقليمية الجديدة لنظام الإيراني الجديد، وكذلك الغزو الاحتلال السوفيتي لأفغانستان من العام نفسه، ثم الحرب التي نشبت بين العراق وإيران عام 1980 فضلا عن أسباب خارجية وداخليه أخرى دعت إلى تأسيس ذلك مجلس.

انعكس ذلك سلبا في تدهور العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيدين السياسي والديني، خلال عامي 1980 - 1981 على التوالي صعَّدت إيران من ضغوطاتها ضد المملكة العربية السعودية، في حمله إعلاميه شملت الصحف والكتب والآلاف من الأشرطة المسموعة والمرئية، استهدفت من ورائها أثاره الشكوك تجاه مصداقية الحكومة السعودية وقدرتها على رعاية الأماكن المقدسة وزوارها من الحجاج والمعتمرين، فشجعت الحجاج الإيرانيين على تظاهر في شوارع مدينه مكة المكرمة إلا أن الحكومة السعودية استطاعت احتواء تلك الفتنه عن طريق القنوات الدبلوماسية منذ أكتوبر 1981 من خلال رسائل المتبادلة بين الحكومتين إذ تضمنت رسالة الملك خالد إلى الإمام الخميني الشكوى من الإعمال العدائية من جراء تصرفات الحجاج الإيرانيين المنافية للدين و شعائر الحج، إلا أن حكومة طهران حفرت فكره

أن الحج هو احتفال ديني بعيد عن السياسة وتحاشيا للصدمات، وجاء في رسالة الجواب للإمام الخميني:" أن الغرض من الحج ليس للعبادة الدينية وحدها، بل أن الغرض السياسي، لقد كان الحج مرتبطا بالسياسة حتى في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأن فصل الاثنين هو فكره القوى العظمى "وأكد الإمام الخميني في رسالته" أن الحج هو ممارسه دينية وسياسية وعلى السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق". أي انه سماحه للإيرانيين في الاستمرار بإثارة الاضطرابات في مواسم الحج، مما أدى إلى تزايد حده التوتر في علاقات الدولتين وخاصة في موسم الحج 1982[1].

واستمرت حالة التوتر بين البلدين، ففي صيف عام 1987 هاجمت مجموعة كبيرة من الإيرانيين مقر سفارة المملكة العربية السعودية في طهران، وقامت باحتلالها واحتجاز الدبلوماسيين السعوديين بداخلها والاعتداء عليهم من قبل مليشيات الحرس الثوري الإيراني.

وقامت مجموعة كبيرة من المليشيات برشق السفارة بالحجارة والزجاجات الحارقة، وتمكنوا من الدخول إلى فناء السفارة، وأحرقوا ثلاث سيارات بعد تحطيمها بالكامل، واقتحموا بعد ذلك المكاتب، وأتلفوا غرفة الاتصالات وعبثوا بأوراقها وأضرموا النيران في أثاث السفارة، بعد تحطيم نوافذها وأبوابها، كما قاموا بالاعتداء على الدبلوماسيين الموجودين بداخلها، وقاموا بخطفهم إلى جهات مجهولة، قبل أن يتم إطلاق سراحهم وإغلاق السفارة السعودية في طهران.[2]

و تصاعدت الأحداث أكثر فأكثر بعد وقوع أحداث مكة 1987،حين اندلعت اشتباكات بين مجموعة من الحجاج الإيرانيين و قوات الأمن السعودية ، على اثر تظاهرات اعتادت بعثة الحج الإيرانية القيام بها كل عام ضد أمريكا و إسرائيل رافعين شعارات الثورة الإسلامية، إلا أن قوات الأمن طوقت التظاهرة في تلك المرة و منعتها من العبور و هو ما أدى إلى التدافع والاشتباك لتصير تلك الحادثة نقطة مفصلية في التاريخ المضطرب للعلاقات السعودية الإيرانية و قد اختلف الطرفان في تقدير ضحايا الاشتباكات ففي حين أعلنت طهران أسفرت عن مقتل 402 شخص و إصابة آخرين نفت السعودية من جهتها عن وجود أي قتلى و أعلنت أن الإصابات بلغت نحو 949 شخصا من الطرفين و قد قطعت السعودية علاقتها الدبلوماسية

[1]-محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سيا سية**، مرجع سابق، ص ص.30،32.
[2]-**الاعتداء على السفارات نهج إيراني ينتهك الأعراف**، موقع العين الإخبارية،28،06،2019.

بإيران على إثر هذا الحادث وتم تقليل عدد الحجاج الإيرانيين المسموح به من 150 ألف الى 40ألف، وقاطعت إيران موسم الحج حتى يتم التواصل إلى اتفاق يسمح للبعثة الإيرانية بأداء فريضة الحج مرة أخرى مع تعيين حد أقصى للحجاج الإيرانيين (115 ألف حاج) والسماح لهم بالتظاهر في مكان تخصصه لهم السلطات السعودية.[1]

بعد وفاة الإمام الخميني وتولي علي اكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران للمدة 1989 - 1997 ظاهره مجموعه من المؤشرات حول إمكانية فتح صفحه جديدة في العلاقات ما بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عامه والمملكة العربية السعودية خاصة, فالسلطات السعودية من جانبها وجدت انه ينبغي أن تشهد علاقاتها السياسية مع إيران تحسنا وذلك انطلاقا من الرؤية السعودية التي تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار السياسي بين دول المنطقة وفقا للمصالح المشتركة تقتضي تحقيق التعاون في شتى الميادين التي ترتبط بها مصلحه كل دوله من دول الخليج العربي.

بانتهاء حرب الخليج الأولى، بدأت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعمل على مد جسور التعاون مع إيران، ومحاوله تضييق شقه الخلاف بين الدولتين، بالعمل على تحقيق المنفعة في المنطقة، وذلك بإرساء علاقات قائمه هذا أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التداخل في الشؤون الداخلية فبدأت العلاقات بينهما تعكس مؤشرات ودية في فتره ما بعد الحرب[2].

وقد سعت إيران من خلال تبني سياسة الانفراج السياسي في العلاقات الخارجية إلى تقليص الفجوة القائمة في العلاقات مع حكومة الرياض لإثبات حسن نواياها , وقد انعكس ذلك في تصريحات المسؤولين الإيرانيين الذين أعلنوا عن استعداد بلادهم لحل الخلافات سلميا مع دول المنطقة، ونظرا لأهمية المملكة العربية السعودية في المعاملة الأمنية - الخليجية أعطت إيران في علاقاتها مع حكومة الرياض الأولوية في المعادلة الأمنية الإقليمية لا سيما بعد أن أوقفت الحكومة السعودية حملاتها الإعلامية ضد إيران مما كان له رد فعل ايجابي من طرف طهران بدليل تعقيبات الرئيس رفسنجاني حينما أشار بقوله "إن سياسة إيران الفجة قد خلقت أعداء بغير داع" .

فضلا عن أن التحسن قد ظهرت بوادره في تبني إيران موقف محايدا من دخول القوات العسكرية العراقية إلى الأراضي الكويتية عام 1990، وتخلي طهران على رغبتها في تحويل موسم الحج إلى نفوذ سياسي، اذ تشير المصادر إلا أن المملكة العربية السعودية وإيران توافقت نظرتهم بشان العراق على انه مصدر قلق مشترك،

[1]-رينر برونز، **الأزهر والشيعة التقريب الإسلامي في القرن العشرين**، تر. محمد صفار، ط 1(القاهرة: تنوير للنشر والتوزيع،2017)، ص.459.
[2]- محمد سالم الكوا، مرجع سابق، ص. 38.

وحملت الدولتين حرب الخليج الثانية على السعي لوضع نهاية لخصوماتهم الطويلة، بحيث ساهم موقف إيران المحايد في التخفيف عن حده التوتر في علاقاتها مع المملكة العربية، بل وبدأت العلاقات بين الدولتين تعكس مؤشرات ودية في فتره ما بعد تلك الحرب.[1]

إذ استأنفت العلاقات السعودية الإيرانية بشكل رسمي على مستوى إعادة فتح السفارات بين البلدين، وكان ذلك على هامش اللقاء الذي جمع بين وزيري الخارجيتين السعودية والإيرانية في العاصمة العمانية في 17 مارس 1991، إذ لعبت سلطنه عمان دور مهم في تنشيط الاتصالات رغبه العلاقات بين البلدين، فاتفقا بعد أن تم الإعلان في 20 من الشهر المذكور، على أن يكون رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء وذلك في بيان صدر عن وزارتي خارجية الدولتين، وقد سرح في حينها محمد عرب السفير السعودي في طهران بان استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران جاء لمصلحه البلدين وتأمل أن تزيل كل المشاكل خاصة الأمنية في المنطقة.

كان للتغيرات والتطورات والإحداث التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية منذ دخول القوات العراقية إلى الكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم، إذ بدأت العلاقات السعودية الإيرانية تشهد تحولا ملحوظا من المواجهة على المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما تارة والى حاله من السلم النسبي. وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين خاصة اتخاذ إيران خطوات ايجابيه نحو دعم الروابط المملكة السعودية إلا أن هذا التقارب لا ينفي بعض الجوانب السلبية للأحداث الإقليمية والعالمية، إذا أثار تفكك الاتحاد السوفيتي مخاوف إيران ما اختلاف توازن القوى في المنطقة وما أدى إلى زيادة تحديات الاستقرار والأمن بالمنطقة وذلك نتيجة تغيير هيكل النظام العالمي، وما يتبعه من اختلاف معادلات الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقه الخليج العربي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة فقد أصبح ولأول مره في استطاعة الولايات المتحدة فرض هيمنتها الكاملة وبلا منازع على منطقه الخليج العربي بينما فقدت دول أخرى في المنطقة مثل العراق وسوريا ودول عربيه أخرى حليفها السياسي والاقتصادي والعسكري الاتحاد السوفيتي السابق التي عد احد عوامل الحفاظ على

توازن القوى، وهو الآمر نفسه بالنسبة لإيران التي فكرت أنها فقدت ورقه رابحه كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي.[2]

[1]-المرجع نفسه، ص ص. 40-41.
[2]-المرجع نفسه، ص ص.42-43.

انتهجت إيران سياسة خارجية قوية ومستقلة، إذ لجأ رفسنجاني في سبتمبر 1993 الى التعامل مع القيادة السعودية بهدف مسانده إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمه الأوبك والتي نتج عنها دعوات رسميه للقيادة الإيرانية بزيارة الرياض وبالمقابل آن هذه الأحداث قد أثرت بشكل واضح في طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، الأمر الذي أحدث نقلة في العلاقات الإيرانية السعودية خاصة بعد أن اتخذت إيران خطوات ايجابيه نحو دعم العلاقات مع السعودية، والابتعاد عن المواجهة بين الطرفين على المستوى الأيديولوجي والطائفي. لقد وجهت إيران دعوة للملك فهد بن عبد العزيز نتج عنها خلافات داخليه بين المحافظين والمعتدلين وقيام بعض الشخصيات الإيرانية بالتهجم على القيادة السعودية في الصحافة الإيرانية الأمر الذي أدى إلى انتكاسة في العلاقات بين البلدين، وازدادت سوءا نتيجة حاله التوتر على مسالة الحج ابتداء من موسم الحج عام 1994[1].

ومع حلول عام 1995، شاهدت العلاقات توترا حادا بين الطرفين حيث شنت عناصر مسلحة هجوما بالقنابل على مكتب بعثة الحرس الوطني السعودي، الأمر الذي أدى إلى مقتل 7 أشخاص منهم خمسه أمريكيين وجرح نحو 60 آخرين.

وفي جوان 1996، قامت عناصر مماثله بالقيام بتفجير ثكنة عسكريه أمريكية في ميناء الخبر السعودي مما أودى بحياة 19 أمريكيا وجرح أكثر من 100 آخرين. وأشارت في الوقت ذاته مصادر من لجنه التحقيقات في وزاره الداخلية السعودية، إلى أن الحادثتين همم مؤامرة مدعومة من إيران وتورطت فيها جماعه سعودية تطلق على نفسها حزب الله السعودي بدليل أن الرئيس الإيراني رفسنجاني صرح في عام 1996 بان حجاج بلاده ينون عقد اجتماعات سياسيه خلال موسم الحج لذلك العام، لكن الحكومة السعودية ردت بأنه لن تسمح بذلك، وحذرت من أنها لن تتسامح إطلاقا مع من يتجاوزون حدودهم في الأشهر الحرم، وستحملهم المسؤولية في محاوله العبث بأمن الحجاج وامن الكعبة الشريفة ومسجد الرسول {صلى الله عليه وسلم} وستواجه بكل حزم وقوة مثل هكذا محاولة[2].

استمر الشد والجذب بين الحكومتين، قبل منتصف عام 1997، إذ اتسم بالهدوء والحد من التوتر مع استمرار العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين، لتأخذ العلاقات بين الدولتين بعد منتصف العام نفسه السير نحو تطور متميز اتسم بطابع خاص في تدعيم تلك العلاقات في ظل الإدارة الإيرانية الجديدة. إذ بدأت سلسله من اللقاءات والاتصالات بين البلدين عقبه تولي الرئيس محمد علي خاتمي 1979 -2005.

---

[1]-فهد مزبال خزار الخزار، **العلاقات الإيرانية السعودية: التطورات الراهنة وأفاق المستقبل**، منشورات مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة،2003، ص.30.

[2]-محمد سالم الكواز،مرجع سابق، ص. 31.

الحكم في إيران وذلك في ضوء الاستعداد لعقد منظمه المؤتمر الإسلامي الثامن لها للمدة (9 / 11) ديسمبر 1997 في طهران

وقد تعززت صفحه التعاون بزيارات المتبادلة بين البلدين منذ فبراير ومارس 1998 وتوقعيه مع الاتفاقية التعاونية لمده خمسه أعوام 1998 -2002 للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية وتشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطن الدولتين في تلك المجالات عدا الممنوعة منها. ولتنظيم ومتابعه الاتفاقيات تشكلت اقتصاديه سعودية إيرانية مشتركه تجتمع دوريا للبحث في تقريب السياسات بين هذه المجالات إذ زار الرياض في 23 نوفمبر 1998 وافد إيراني كبير ضمه 350 من رجال الأعمال والتجار والصناعيين للمشاركة في معرض للمنتجات الإيرانية الذي تم افتتاحه في المملكة العربية السعودية.[1]

وقد عزز النفط من هذا التقارب بصورة اكبر كونه يعد الرابط السياسي والاقتصادي المؤثر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامه وإيران والمملكة العربية السعودية خاصة كونهما من اكبر منتجيه في الاوبك, فمعه تدهور أسعار النفط خلال العامين 1997 - 1998 والذي وصل إلى حدود 6 دولارات للبرميل الواحد, كان عام 1990 قد ابرز التقارب السعودي الإيراني وخلق توازن في سوق النفط, ففي هذا العام وعلى اثر اتفاق بين البلدين على سقف ثابت للإنتاج, الدخول ما في اتفاق مع فنزويلا والمكسيك بشان تخفيض الإنتاج حيث وصل سعر البرميل الواحد بحدود 30 دولار.[2]

وفي أفريل عام 2001 تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة بين السعودية وإيران والتي مثلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في علاقة إيران وكافة دول الخليج العربي بأكمله لأنها انتقلت من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبيا ورسميا، حيث شهدت العلاقات السعودية-الإيرانية درجة عالية من التطور والتنسيق والتعاون ترجم في تعدد وتبادل زيارات المسؤولين بين البلدين.[3]

فهي اتفاقية أمنية لتنظيم التعاون في مختلف المجالات الأمنية التي تهم البلدين، حيث تتضمن الاتفاقية بنوداً لمكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال إضافة إلى مراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين وبقية الأمور ذات الصلة بوزارتي الداخلية في البلدين. وأثارت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين إيران والمملكة العربية السعودية ردود الأفعال على الجانبين. فعلى الصعيد الإيراني أكد الرئيس

[1]-عصام السيد عبد الحميد، **العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997**، ط1(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية و الاجتماعية،2006)، ص.100.
[2]-محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص.53.
[3]-حسام الدين جابر سالم، العلاقات البحرينية الايرانية، مرجع سابق، ص ص88،89.

الإيراني محمد خاتمي أن «الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة معرباً عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية للتعاون بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين» وبالطبع لم يخف على المتابعين للشأن الخليجي أن هذا التصريح لا يخلو من إشارة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبي خاصة الأمريكي في الخليج، فيما اعتبر وزير الداخلية الإيراني الاتفاقية الأمنية «تطوراً مهماً ونقلة نوعية وجيدة في مجالات التعاون بين المملكة وإيران» مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية سيكون لها أثر إيجابي على المنطقة وستسهم في فتح مجالات كثيرة لآفاق التعاون والتعامل البناء الإيجابي بين البلدين. ومن جانبها اعتبرت المحللة الإيرانية فرحناز أمر إلهي أن (زيارة الأمير نايف لإيران تشكل مدخلاً لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن مكانة البلدين سواء على صعيد منطقة الخليج أو على صعيد الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي إضافة إلى دورهما وأهميتهما على صعيد دول الأوبك يحتم عليهما توطيد العلاقات وإرساءها والسعي لحل المشكلات الأساسية التي يعاني منها العالم الإسلامي والمنطقة)[1]

ما ساعد على التعاون بين البلدين علاقتهم داخل منظمة أوبك وهي منظمة تضم اثنا عشرة دولة تكسب دخلها المادي من صادراتها النفطية، ومهمتها المحافظة على مصالح دول المنظمة من سياسات الدول المستهلكة للنفط، إيران والسعودية من أهم الدول المنتجة للنفط وبالرغم من ذلك إلا أن التنافس بقي بينهم حول رئاسة المنظمة. أدى التعاون الإيراني السعودي إلى تحديد سعر برميل النفط اثنا وعشرون دولاراً كحد أدنٍ ى للبرميل وثمان وعشرون دولاراً كحد أقصى ومعدل إنتاج يومي من النفط للدول الأعضاء خمسمائة ألف برميل. تعزز التعاون الإيراني الخليجي ووصل حد التعاون العسكري وتبادل الخبرات بين البلدين، ورأت الدولتان أن كل طرف منهما لا يمثل خطرا على الآخر.[2]

و في منتصف أغسطس 2002 انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على اثر المؤتمر الصحفي المنعقد في واشنطن و الذي عرض من خلاله علي رضا جعفر زادة الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق عرض صورا لمنشآت سرية في ناتانز و أراك بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث بين أن المنشأة ناتانز منشأة لتخصيب اليورانيوم و موقع أراك مصنع للماء الثقيل و أفاد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية و أظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية أن جزءا من هده المنشآت مبنية تحت الأرض و هي محاطة بسياج أمني كبير و تبدو

[1]-صحيفة البيان، 03 أكتوبر 2001.

[2]-هالة محمود طه دودين، **العلاقات الايرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية 2001-2005**، مدرات إيرانية، م2، ع5 (سبتمبر 2019)، ص ص .104-105.

أنها مصممصة لمقاومة الضربات الجوية كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في ساجاد مقاطعة يزد. و بعد أشهر طرأ عنصر جديد على الأزمة النووية الإيرانية مع اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثارا مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة الإيرانية الأمر الذي اعتبرته دليلا على قيام إيران بتقنية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية و لقد دفعت تلك التطورات إلى إعلان إيران عن تعليق أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم طوعا و قد جاء دلك بعد الاتفاقية التي وقعتها مع الترويكا الأوروبية [1]أما موقف العربية السعودية فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاقية ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية خلال اجتماعها في 25 نوفمبر أنه إذا توفر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هدا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني فيما إذا أفضى إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل و خصوصا السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي ،على أمل أن تستتبع دلك المزيد من الخطوط المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .[2]

وبعد شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بمعاونه القوات البريطانية وذلك في عام 2003 وقد شعرت إيران باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت واشنطن أهدافها في العراق في الوقت الذي شعرت فيه المملكة العربية السعودية أيضا أنها مستهدفه ولكن بالصورة غير مباشر وذلك من خلال الضغط الإعلامي والسياسي الأمريكي عليها وبالتدخل في شؤونها الداخلية الأمر الذي سارع في وثيرة التقارب مع إيران وسار على عكس التيار الأمريكي وفي هذا الإطار زار الرئيس الإيراني محمد خاتمي السعودية في العام 2003 وذلك بعد الحرب الأمريكية على العراق مباشره وأعلن في حديث لجريده الوطن السعودية في 16 يونيو 2003 أن التقارب السعودي الإيراني ضمان للمنطقة و أكد على جودة العلاقات مع السعودية بقوله أنها جيده ويجب علينا المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة ،هذا يوم نحن اقرب إلى بعضنا وحققنا الثقة بعدم تدخل أيمنا بشان الأخر واحترام الطرف المقابل كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسع التعاون بين البلدين وبالتالي فان البلدين يتمتعان بالأهمية والتأثير و تقاربهما و حل خلافتهما من شأنه أن يكون فعالا جدا حتى توصلنا في هذا الإطار إلى عقد الاتفاقية الأمنية وفي ذلك الحين بلغ التعاون في المجال العسكري ثروته بين البلدين بتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية ووصل الأمر لدرجه تأييد المملكة

---

[1]-فداء يوسف أبو جزر، **العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997-2005**، رسالة ماجستير، برنامج دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر،2014، ص.77.

[2]-عمر محمد براهيم، أمال محمود محمد عبد المجيد، **البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الأوسط**، المركز الديمقراطي العربي، 2016

السعودية لموقف إيران من إجراء تجاربها العسكرية خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصاروخ شهاب اثنين الذي لم تراه السعودية يمثل خطرا على أمنها في حين اعتبرته الولايات المتحدة يشكل تهديدا إقليميا ودوليا وكانت هذه القضية أول مرة تتضارب فيها مواقف السعودية مع واشنطن تجاه مسألة حساسة من مثل هذه العيار و مهما يكون فقد توصلت كلا من الرياض وطهران في تلك الفترة إلى نتيجة هامه مفادها أنكلا الدولتين لا تمثلان خطرا على الأخر.[1]

وازدادت العلاقات سوءا بعد وصول محمود أحمدي نجاد الى الحكم في صيف 2005، قاد أحمدي نجاد الذي جاء ممثلًا لتيار أصولي متداخلٍ مع نزعةٍ قوميةٍ طاغية، تحولًا في سياسات إيران الإقليمية؛ مستفيدًا من التغيّر الاستراتيجي الكبير الذي طرأ في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأميركي وضرب العراق وأفغانستان. فقد أخذ يروّج ليس لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار فحسب، كما كان عليه الحال في عهد آية الله الخميني، وإنما أيضًا لإنشاء مشروعٍ إيراني يمتد إلى البحر الأبيض المتوسط مستخدمًا أدوات تصدير الثورة مثل تسييس الطائفية ودعم ميليشيات وأحزاب طائفية في المنطقة.

لقد استغل النظام الإيراني تهرّب النظام الرسمي العربي من تحمّل مسؤولية القضية الفلسطينية والتنصّل منها عبر مبادرات السلام وغيرها، لاستخدام هذه القضية الوطنية في محاولة الحصول على شرعية شعبية عربية. كما استغل عدم حلّ مسألة المواطنة كأساسٍ لعلاقة الفرد بالدولة في الأقطار العربية لتحويل مشاعر الغبن باتجاه طائفي وبالتوازي مع إطلاق عملية بناء قوس نفوذٍ إيراني يمتدّ شمال شبه الجزيرة العربية ويشمل كامل الهلال الخصيب، أعلن أحمدي نجاد فور وصوله إلى السلطة استئناف تخصيب اليورانيوم، الذي كان خاتمي قد أوقفه في عام 2003 بعد أن كشفت المعارضة الإيرانية عن وجود برنامج نووي سري عام 2002؛ وهو ما أضاف عامل خلافٍ آخر مع السعودية[2]

و في عام 2006 جاءت الحرب بين حزب الله و إسرائيل التي استمرت 33 يوم باقتحام عناصر من حزب الله الحدود الدولية بين لبنان و إسرائيل ، و دخلت الأراضي الفلسطينية و قتلت عددا من الجنود الإسرائيليين و اختطفت اثنان منهم ، لتضع الحكومة السعودية في موقف صعب بسبب ما بدا أنه تراجع تجاه العربي الإسرائيلي ، فقد ألقت اللوم حكومة الرياض على حزب الله لإدخاله لبنان في حرب خاسرة مع إسرائيل و اتهمت إيران في دعم حزب الله لخوض تلك الحرب التي أدت في موت أكثر من 1100 لبناني و خسائر و أضرار

[1]-فداء يوسف أبو جزر، مرجع سابق، ص ص.105-106.
[2]-**التوتر السعودي-الايراني: جذور الأزمة وتداعياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،19 يناير 2016.

في اقتصاد لبنان تقدر بنحو 5.3 مليار دولار ،و هدا ما غبر عنه المسؤولين و رجال الدين السعوديين الذي انتقدوا مغامرة حزب الله في خطفه جنديين إسرائيليين و إشعال الصراع .

فاتهمت إيران حكومة الرياض بالميل إلى الوقوف بالجانب التأييد الغربي لإسرائيل ودلك كما انتقادات أبرز الصحف الإيرانية وهدا ما أدى إلى التراجع في العلاقات السعودية الإيرانية، لا سيما بعد ما وصفت حكومة الرياض حزب الله بأنه يرفع من طموحات إيران الإقليمية وبشكل واضح مع لبنان، ويؤكد على تصميمها لتأسيس موطئ قدم لهل بصورة تدريجية في منطقة المشرق العربي.

وفي أعقاب حرب 2006 استمر التنافس السعودي الإيراني عبر وكلائهما اللبنانيين، في بيئة سياسية منقسمة بعمق للسيطرة على مقاليد الحكم في لبنان، لنبني ودعم كل طرف لمجموعات ذات نفوذ في الساحة السياسية اللبنانية.[1]

وفي يناير كانون الثاني عام 2007 أبلغت السعودية مبعوثا إيرانيا أن إيران تعرض منطقة الخليج للخطر وذلك في إشارة للصراع بين للجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة حول العراق وعلى البرنامج النووي الإيراني. بعدها وتحديدا في شهر آذار/ مارس من نفس العام قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة للرياض لتهدئة الأوضاع بين البلدين.[2]

وبعد تلك الزيارة، استشار أحمدي نجاد السعودية بشأن موقف إيران النووي والنزاع العربي الإسرائيلي، إلا أنه نبهي إلى أن لا أكثر في الاستنتاج من التعيين الجديد الذي قام به المرشد الأعلى خامنئي لوزير الخارجية الأسبق علي أكبر ولايتي ليكون صلته المباشرة مع السعودية وهو تحرك يلمح إلى "استمرار الوفاق مع الرياض «وفقاً لمل يقوله أبطحي، إلا أنه لم يثمر أي نتائج طيبة[3]وقبل اندلاع ثورات "الربيع العربي" عام 2011، مثّل العراق نقطة التوتر الأبرز في العلاقات السعودية – الإيرانية؛ إذ ظلّت السعودية تتهم إيران بمحاولات بسط نفوذها على العراق، مستفيدة من قيام الولايات المتحدة بتدمير مؤسسات الدولة العراقية، وعلى رأسها الجيش، وتسليم السلطة لحلفاء طهران من ميليشيات وأحزاب. عِلماً أنَّ السعودية ودول الخليج العربية لم تقم بأي عمل لمنع الولايات المتحدة من العدوان غير المبرر على العراق المحاصر واحتلاله، والذي لم يكن يشكل أي تهديد.

---

[1]-محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص ص.119-120.

[2]-وكالة الوطن للأنباء ،2017/11/20

[3]-بنفشه كي نوش، **العلاقات السعودية الايرانية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم**، بيروت، دار الساقي، ط1 ،2017، ص،245.

وقد أوجد اندلاع ثورات "الربيع العربي" أسبابًا أخرى جديدة للخلاف، ففيما اتخذت السعودية موقفًا "مبدئيًا" في معارضة الثورات العربية، تفاوتت مواقف طهران منها بحسب مصالحها. فبعد أن أيدت إيران ثورات تونس ومصر (بوصفها "تعبيرًا عن صحوة إسلامية" حسب خامنئي)، وساندت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في البحرين، وعدّتها أيضًا امتدادًا للصحوة الإسلامية التي بدأت بالثورة الإيرانية عام 1979، تحوّلت الثورة العربية ضد الاستبداد والفساد -في نظرها -إلى "مؤامرة" أميركية إسرائيلية عندما وصلت إلى سورية، فقد أصبحت المسألة قضية استهدافٍ للمقاومة ومحورها. وما لبث هذا التقييم أن أُسقط على الثورات كلها بأثر رجعي. أما في اليمن، فلم تعترف إيران بوجود ثورة هناك إلا عندما استولى الحوثيون على السلطة وحاولوا الاستئثار بحكم البلد في النصف الأخير من عام 2014.

وفي عام 2015 حدث تدافع منى في موسم الحج، والتي نتج عنها مقتل نحو 2300 حاج أجنبي، من بينهم 464 إيرانياً، وهي أسوأ أزمة وقعت في مواسم الحج بعد أحداث 1987 وتورط بحادثة منى عدد من كبار المسؤولين الإيرانيين الذين توفي بعضهم أثناء حادثة التدافع وكانوا قد دخلوا موسم الحج دون جوازات دبلوماسية، ويصل عددهم الإجمالي لـ 16 شخصية أمنية وعسكرية ودبلوماسية، بينهم سفير إيران السابق بلبنان غضنفر ركن أبادي الذي أشرف على ملف تسليح حزب الله اللبناني لفترات طويلة. كما كانت هناك أسماء مهمة أخرى كالضابط في جهاز استخبارات الحرس الثوري، الجنرال علي أصغر فولاد غر بالإضافة إلى نائب رئيس جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري للحروب النفسية عبد الله ضيغمي واسمه الرمزي "الجنرال مشفق"[1]

السعودية بدلا من أن تعترف بهذا الخطأ -وان يكن قد تسبب به بعض الحجاج-وتقدم الاعتذار لدول الضحايا فأنها اتهمت الحجاج وخاصة الإيرانيين بأنهم هم السبب بهذه الكارثة، بل أن مفتي السعودية اعتبر أن الحجاج الإيرانيين قد خالفوا مناسك الحج وتسببوا بهذه الكارثة وقد رافقت تلك الحادثة اتهامات وتصريحات متصادمة بين الطرفين[2].

ومع بداية سنة 2016، شهدت العلاقات الثنائية تصعيدًا في التوتر والصراع حينما أقدمت السلطات السعودية في يناير/كانون الثاني على إعدام 47 شخصا من بينهم أربعة سعوديين شيعة أبرزهم عالم

[1]- صالح حميد، **كيف أحبطت السعودية مخططات إيران لتسييس الحج، موقع** العربية الاخبارية ،2016
[2]-محمد جاسم محمد، **العلاقات السعودية الايرانية بعد حادثة الحج في منى**، مركز الفرات، 2015

الدين الشيعي المعارض للنظام السعودي نمر النمر، وخلفت هذه الحادثة غضبًا واسعًا لدى الشيعة في الشرق الأوسط وإيران على الخصوص، حيث هاجم محتجون إيرانيون مقر السفارة السعودية بطهران وأدانت الحكومة الإيرانية عملية الإعدام. ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلنت الرياض قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وشهد التوتر أوجه من خلال الاتهامات والتهديدات المتبادلة التي ترجمت إلى صراع في اليمن وسوريا.[1]

المبحث الثاني: محددات التنافس الإقليمي السعودي الإيراني

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المحددات الداخلية السعودية

1-المكانة الاستراتيجية للسعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر وأهم الدول إقليميا ودوليا، هي تحظى بمكانة متميزة بين دول العالم[2]، تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية حوالي 2150000كم[2]، أي أربعة أخماس من شبه الجزيرة العربية وهو ما يمثل قرابة 70 بالمائة منها.[3]أكبر مناطق المملكة الإدارية مساحة هي المنطقة الشرقية وتمثل حوالي 27.6 بالمائة من مساحة المملكة، يليها بعد ذلك منطقة الرياض، فمنطقة المدينة المنورة ثم مكة المكرمة. تجاور المملكة السعودية سبع دول عربية في حدود برية يبلغ مجمل أطوالها نحو 4531كم[2]، حيث تجاور كل من الأردن، والعراق، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، واليمن.

وقَّعت المملكة مع جميع الدول المجاورة اتفاقيات ومعاهدات تعين خط الحدود البرية فيما بينها، وتم ترسيمها ووضع علامات الحدود على الطبيعة، عدا جزء من خط الحدود مع دولة الإمارات العربية تم تعيينه بموجب اتفاقية تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين ولم يرسم على الطبيعة. أضف إلى ذلك وجود مكة المكرمة والمدينة المنورة والكعبة التي تعد قبلة للمسلمين في صلاتهم أكسب السعودية

القدسية الدينية باعتبارها منطلق الرسالة النبوية الشريفة والأرض المقدسة للمسلمين، وهذه

1-وليد بليلة، العلاقات **السعودية الايرانية: بين التحالف والصراع**، موقع اضاءات، 2016.
2-رانيا سنجق، **أهمية موقع المملكة العربية السعودية**، منشور على موقع موضوع ،2015
3-مشرف قسم الهلال، **أهمية موقع المملكة العربية السعودية**، منشور على موقع منتديات كأس العالم،2010.

المسؤولية الدينية على عاتق المملكة شكلت لها امتيازا، فمنذ التأسيس اختارت لملكها لقب خادم الحرمين الشريفين لما تراه من مسؤولية تاريخية حيال المسلمين.[1]

2-المكانة الدينية للسعودية

تحظى المملكة العربية السعودية بمكانة دينية هامة، فبعد ظهور الإسلام وتوطيد أركانه، أصبحت مكة المكرمة صاحبة المكانة الأولى في العالم الإسلامي[2].

يزور المسلمون من كافة أرجاء العالم الإسلامي، المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، واللذين يعدّان من أهم مقدسات المسلمين ويبلغ عدد زوارهما حوالي 12 مليون مسلم سنويًا، وقد عني الولاة من الخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء علي مر التاريخ الإسلامي بالاهتمام بالحرمين الشريفين، وحظيا في العصر السعودي بمزيد من الاهتمام والتوسيع والتشييد والعناية، كما يوجد في السعودية العديد من المواقع الإسلامية الأخرى، منها مساجد أبرزها مسجد قباء والذي يعرف بأنه موقع أول مسجد في الإسلام، ومسجد القبلتين الذي كسب اسمه من حادثة تغيير اتجاه القبلة ومسجد الإجابة. عُرف البقيع بأنه مقبرة أهل المدينة منذ صدر الإسلام، وبالقرب من جبل أحد تقع مقبرة شهداء أحد التي تضم أجساد 70 من شهداء أحد كما أن هناك مواقع شهدت أحداثًا تاريخية مهمة ومفصلية في بداية التاريخ الإسلامي، ومنها سقيفة بني ساعدة، ومواقع معارك بَدْر أُحُد والأحزاب. توجد كذلك عدد من الآبار تاريخية، منها بئر أريس أو الخاتم وبئر غرس والبوصة أو البصة والسقيا وعثمان أو بئر رومة. بالقرب من وادي العقيق وجِدَت العديد من القصور التي تعود للصحابة وآل البيت والتابعين في العهد الأموي، منها قصر عنبسة، وقصر عروة بن الزبير، وغيرها بالنسبة لأشهر آثار العهد العباسي الباقية إلى الآن فهي عين زبيدة التي بنتها أمة العزيز زبيدة لسقي الحجاج، أما أشهر الآثار العثمانية فهو الخط الحديدي الحجازي بمحطاته في كل من المدينة المنورة ومدائن صالح.

ولقد كان الملك عبد العزيز هو أول من وحد جميع المناطق التي يسيطر عليها في كيان واحد في يوم 23 سبتمبر عام 1932، وأُعلن اسمها المملكة العربية السعودية والتي تتألف من 13 منطقةً إداريّةً، تنقسم كلّ منطقةٍ منها إلى عددٍ من المحافظات يختلف عددها من منطقةٍ إلى أخري، وتنقسم المحافظة إلى مراكز

[1]-لبنى عبد الله محمد علي يس عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية**، المركز الديمقراطي العربي،2015.
[2]-**مكة المكرمة التاريخ والمكانة والدين**، وكالة الأنباء السعودية، 2017.

ترتبط إداريًا بالمحافظة أو الإمارة، يوجد بها المسجد الحرام الواقع في مكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة، واللذان يعدان أهم الأماكن المقدسة عند المسلمين.[1]

إن هذه الصفات تضفي أهمية خاصة على المملكة العربية السعودية لأنها تختلف عن كل بلدان العالم لأسباب منها تطبيق الشريعة الإسلامية وقبل دلك احتضان الأماكن المقدسة والتي فرضت واجبات على الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم تجاه هده الدولة، هذا الحال أضاف مسؤولية على المملكة في سياستها الخارجية تمثلت في:

1-النظرة إلى المملكة العربية السعودية تختلف عن النظرة إلى بقية دول العالم بشكل عام والإسلامي منها بشكل خاص.

2-شعور أبناء المملكة وقيادتها بمسؤولية تجاه الدول الإسلامية الأخرى وشعوبها وقضاياها، مسؤولية تختلف عن أية دولة إسلامية أخرى.

3-تفسر النشأة الخاصة للمملكة العربية السعودية إلى حد كبير الدور الأساسي والجوهري الذي يقوم به الإسلام في النظام السياسي السعودي، فهو أكثر من كونه دينا بمعنى العقيدة التي تنظم العبادات والفروض بل هو منهج ينظم مسيرة الحياة بكل جوانبها الخاصة والعامة وتصف النصوص الصادرة عن النظام السياسي السعودي أن الدولة السعودية دولة ملكية شوربة إسلامية، والملك هو السلطة العليا التي تحكم البلاد.

4-إن حرص النخبة السعودية عن إظهار الطابع الإسلامي للسياسة الخارجية السعودية لا يعني أنها سياسة إسلامية خالصة أو أنها تخدم أهدافا إسلامية وحسب، ذلك أن علاقات المملكة الدولية تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية مثلما تخضع له كافة علاقات الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس يختلف توظيف النخبة السعودية لشعاراتها الإسلامية في علاقاتها الدولية من فترة زمنية إلى أخرى حيث تقلص هذا الاستخدام إلى أفل درجاته وبرزت أكثر الاعتبارات الواقعية السياسية والاقتصادية والعسكرية.[2]

---

[1]-صالح أبو قاسم، مكانة **السعودية في العالم**، جريدة الأسبوع المصرية،2019.

[2]-عباس فاضل عطوان، **العلاقات السعودية التركية**، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2015)، ص ص.28-29.

3-دور النفط والغاز السعودي

مع حلول سنة 1949كان النفط يعمل فعليا على تدعيم المكانة الاستراتيجية للسعودية،[1]فالمملكة العربية السعودية تنتج من النفط يوميا عشرة ملايين برميل فهي من أكثر الدول إنتاجا للنفط، واقتصادها نفطي إذ أنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول بعد فنزويلا بما نسبته16 بالمائة من احتياطات النفط العالمية المؤكدة،[2] وسادس احتياطي غاز وأكبر مصدر نفط خام في العالم والذي يشكل قرابة 90% من صادراتها، وتحتل المملكة المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر اقتصاديات العالم وتُعتبر السعودية من القوى المؤثرة اقتصاديًا في العالم، يشكل اقتصاد المملكة أكبر اقتصاد للسوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تحتفظ المملكة بحصة قدرها 25 % من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول مجتمعة

تعتبر المملكة رابع دولة في العالم تمتلك احتياطيات للغاز تقدر بحوالي 283 تريليون قدم مكعب تتمركز في 103 حقول للغاز، كما أن إنتاجها من الغاز في الفترة الحالية يصل إلى 9.9 مليارات قدم مكعب يوميا، وقد تمكنت من إنتاج 4.02 تريليون قدم مكعب قياسية من الغاز خلال العام 2013. وتخطط شركة أرامكو السعودية في المضي قدما في خطط طموحة لرفع احتياطيات المملكة من الغاز الطبيعي إلى 333 تريليون قدم مكعب بحلول عام 2016 من خلال التوسع في استكشافات الغاز الحر غير المصاحب للنفط والذي يرتبط استخراجه بإنتاج النفط، ويبلغ نصف احتياطات المملكة الحالية من الغاز الطبيعي من الغاز المصاحب للبترول والذي يعتمد استخراجه على إنتاج البترول الخام، وتشير المعلومات الجيولوجية أن أراضي المملكة تحتوي على احتياطات مقدرة من الغاز الصخري تزيد على 645 تريليون قدم مكعب.[3]

4-النظام السياسي السعودي

يعتبر نظام الحكم في السعودية نظاماً ملكياً مطلقاً في ظل انعدام وجود أية أحزاب أو اتحادات أو جمعيات سياسية. وتستند طبيعة نظام الحكم في المملكة إلى النظام الأساسي الذي تم إصداره في 1992 في أعقاب دعواتٍ عديدة طالبت بالإصلاح السياسي. ويتكون النظام السياسي للحكم، الذي ينظر إليه باعتباره بديلاً عن الدستور، من 83 مادة، حيث قامت بصياغته لجنة خاصة تم تشكيلها على يد الملك

1-نايف بن حثلين، صراع **الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962**، تر. أحمد معربي، ط.1(بيروت: دار الساقي،2013)، ص.30.
2-أحمد مشعان نجم، مكانة **تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، ط.1(عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،2017)، ص.290.
3-صالح أبو قاسم، **مكانة السعودية في العالم**، جريدة الأسبوع المصرية،2019

ووزير الداخلية في ذلك الوقت. وتستند هذه المواد إلى أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تم وصف القرآن (كتاب المسلمين المقدّس) والسنّة (أحاديث النبي وأفعاله) بأنهما "المصدر الأساسي" للحكم وتجدر الإشارة إلى عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الملكية: يأتي الملك على رأس هرم السلطة في المملكة، فهو الملك ورئيس الوزراء والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة. كما يجمع الملك بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتحظى المراسيم الملكية بمكانةٍ أعلى من القرارات القضائية والإدارية، إذ يستطيع الملك إصدار مرسوم ملكي لنقض أي قرار آخر. وبحسب المادة 44 من النظام الأساسي، يعتبر الملك الحكم الفاصل بين السلطات الثلاث في البلاد وتهيمن العائلة المالكة على الحكومة، كما يشغل أبناء هذه العائلة أغلبية المناصب الرئيسية في البلاد. تضع الطبيعة الاستبدادية للحكومة حداً لجميع الجمعيات غير المرخصة رسمياً أو التي لا يتم الإشراف عليها بشكلٍ رسم، وإلى جانب الملك ذي الصلاحيات الواسعة، يشارك عددٌ بسيط من أبناء العائلة المالكة المؤثرين ومجلس هيئة كبار علماء الدين في صنع القرارات السياسية. ويحظى علماء الدين بسلطةٍ واسعة على مستوى الشؤون الداخلية[1].

وتنص المادة الخامسة على أن "نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم". كما تنص على أنه "يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة". وكانت المادة تتضمن بندا ينص على أنه "يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي"، إلا أنه مع صدور نظام "هيئة البيعة" تم إلغاء هذا البند واستبداله ببند آخر ينص على أنه "تتم الدعوة لمبايعة الملك، واختيار ولي العهد وفقا لنظام هيئة البيعة".

ونصت المادة السادسة من نظام هيئة البيعة على أنه "عند وفاة الملك تقوم الهيئة بالدعوة إلى مبايعة ولي العهد ملكا على البلاد وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم". وانطلاقا من هذا النص، انتقلت السلطة إلى الأمير سلمان ليكون ملكا للبلاد.[2]

أ-السلطة التنفيذية

من الناحية النظرية، يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية في المملكة. إلا أنه يتم من الناحية العملية

[1]-**الحكم والسياسة في السعودية**، موقع فنك، 2020.
[2]-**ألية انتقال الحكم في السعودية، موقع** الجزيرة ،2017.

تعيين وإقالة الوزراء بموجب مرسوم ملكي ولمدة أربع سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن أبناء العائلة المالكة يشغلون العديد من المناصب الوزارية في المملكة والتي يصل عددها إلى 22 منصباً.

ويعتبر الديوان الملكي مكتب الملك، وتجري فيه مناقشة المسائل التشريعية المقدّمة أو الصادرة بموجب مراسيم ملكية. ويؤثر على التشريعات أصحاب النفوذ من العائلة المالكة والوزراء وبعض المستشارين وأعضاء المجلس الأعلى لعلماء الدين. كما يمكن لزعماء القبائل التأثير في أعلى مستويات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، يجوز للمواطنين اللجوء إلى الديوان الملكي بشأن مسائل تحتاج إلى دعم الملك كالمشكلات البيروقراطية على سبيل المثال.

وفي 1992، أصدر الملك الراحل فهد بن عبد العزيز النظام الخاص بمجلس الوزراء. ويقوم هذا النظام المكوّن من تسعة فصول و83 بتعريف مجلس الوزراء على أنه الهيئة المسؤولة عن السلطة التنظيمية، ويشغل الملك منصب رئيس الوزراء. ويجري تعيين الوزراء وقبول استقالاتهم وإقالتهم من مناصبهم، هم ونوابهم، بموجب مراسيم ملكية. وتتضمن المادتان 57 و58 من النظام الأساسي للحكم على مهام الوزراء. وتصبح قرارات مجلس الوزراء نافذة بعد موافقة الملك. ويتولى الوزراء مناصبهم لفترة أربع سنوات أو لغاية إقالتهم. وتعرّف المادة 24 من قانون مجلس الوزراء المجلس على أنه السلطة التنفيذية المطلقة، وله صلاحية كاملة على كافة المسائل التنفيذية والإدارية، بما فيها: مراقبة تطبيق الأنظمة والقوانين الداخلية والقرارات؛ وإنشاء المؤسسات العامة وتنظيمها؛ ومتابعة تنفيذ خطة التنمية العامة؛ وتشكيل اللجان للإشراف على سير عمل الوزراء والوكالات الحكومية.[1]

ب-السلطة التنظيمية

يقوم العاهل السعودي بتعيين رئيس وأعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم 150 عضواً لمدة أربع سنوات، وتتوزع السلطة التشريعية السعودية بين الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى وفي عام 2006 أصدر الملك عبد الله أمره الملكي القاضي بإضافة نظام البيعة من ضمن النظام الحكم الأساسي[2]

ومر مجلس الشورى بعدة مراحل قبل تأسيس هيكله الحالي. فقد دعا مؤسسه الملك عبد العزيز إلى إنشائه حين دخل مكة المكرّمة عام 1924. ولعدة أعوام، فقد اعتمد المجلس ذو الهيكلية البسيطة

1-**الحكم والسياسة في السعودية**، مرجع سابق

2-محمد صادق محمد إسماعيل، **دور المملكة العربية في العالم الإسلامي**، ط1 (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010)، ص.46.

على قانونٍ أساسي يتم من خلاله تعيين عددٍ صغير من المستشارين لا يزيد عن اثني عشر مستشاراً. وقام مؤسسو مجلس الوزراء عام 1953 بتوزيع مهام مجلس الشورى القديم على عدد من الوزارات والإدارات. وفي نهاية المطاف، فقد بقيت صلاحيات وفعالية المجلس محدودة إلى أن أصدر الملك فهد القانون الأساسي لمجلس الشورى عام 1992. ويحدّد هذا القانون في 30 مادة المهام الأساسية للجان المجلس وقواعد مناقشة القرارات. ويتمتع الملك بسلطة إعادة هيكلة المجلس وحلّه على النحو الذي يراه مناسباً.

في البداية، تضمن المجلس 60 عضواً ورئيساً، ثم تم توسيعه ليضم 120 عضواً، حتى بلغ حالياً 150 عضواً يختارهم الملك. وستضمن المجلس 12 لجنة تتعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتعليم والثقافة والمعلومات والمسائل الصحية والاجتماعية والخدمات والمرافق العامة والشؤون الخارجية والأمن والإدارة والشؤون الإسلامية والاقتصاد والصناعة والمال. وسمح الملك عبد الله بتعيين النساء بعضوية كاملة في مجلس 2013

وتكمن المهمة الأساسية لمجلس الشورى في تقديم الاستشارة للملك فيما يتعلق بالمعاهدات وبالمسائل السياسية، سواء أكانت على المستوى المحلي أو الدولي. ويجوز مناقشة السياسات في المجلس بموجب أمر ملكي أو دعوة من الأعضاء أو المواطنين.

ويصبح قرار المجلس رسمياً بعد تصويت الأغلبية لصالحه، ثم يُحوَّل إلى رئيس الوزراء (الملك أو نائبه) لينظر فيه مجلس الوزراء. وإذا وافق كلا المجلسين (مجلس الشورى ومجلس الوزراء) على قرار ما، يتم إرساله إلى الملك للمصادقة عليه. وفي حالة عدم الموافقة، يقرر الملك ما يراه مناسباً. ويتطلب اقتراح قانون ما أو سياسة أو مسودة تعديل 10 أعضاء على الأقل من مجلس الشورى. ويقوم المجلس بدراسة القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويتم إصدارها وتعديلها بموجب مرسوم ملكي، ثم تُنشر في الجريدة الرسمية قبل أن تصبح نافذة المفعول.

ج-السلطة القضائية

يستند النظام القانوني في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية.[1] وتحدد المادة 46 من النظام الأساسي للحكم أن القضاء سلطة مستقلة. ولا سلطان على قرارات القضاة سوى الشريعة الاسلامية. [2]

[1]-عبد العزيز محمد الدخيل، التنمية **الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، ط.1(بيروت: دار الساقي،2012)، ص.112.
[2]-محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي، السلطة **التنظيمية في المملكة العربية السعودية**، ط.1(الرياض: مكتبة العبيكان،2004)، ص.75.

ولكن في الواقع، للملك السلطة أن يتدخل ويؤثر على جميع الإجراءات القضائية من خلال مراسيم ملكية. يقع مجلس القضاء الأعلى في قمة الهرم القضائي في المملكة العربية السعودية،[1] ويتألف من 12 قاضٍ يعيّنهم الملك وفق توصيات من أعضاء المجلس. والملك هو المرجع القضائي الأخير وله حق منح العفو. ويجوز للمجلس تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم.

يتألف نظام المحاكم السعودية من أربعة مستويات. وأكثرها عدداً وأهمية هي المحاكم الشرعية التي تنظر في أغلب القضايا في النظام القانوني. وفي المستوى الثاني المحاكم العامة التي تنظر في القضايا الجنائية والدعاوى المدنية ومسائل قانون الأحوال الشخصية والأسرة والعقارات. وفي المستوى الثالث، غالباً ما تُرفع الدعاوى المدنية إلى مكاتب المحافظات في محاولة لحل النزاعات عن طريق التحكيم. وفي حال فشلها، يتم رفعها إلى المحكمة. ومحكمة الاستئناف هي المستوى الرابع والأخير للمحاكم. ويقوم ثلاثة قضاة أو أكثر، بقرار الأغلبية، بحل النزاعات أو الخلافات المقدّمة. وينظر ديوان المظالم في القضايا المتعلقة بالحكومة. ويشمل الفرع الثالث من النظام القانوني لجان متعددة ضمن وزارات الدولة وغرفة التجارة، والتي تحكم في النزاعات القانونية مثل مشاكل العمال.[2]

ثانيا-المحددات الداخلية الإيرانية

1-المكانة الاستراتيجية الإيرانية

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة على خريطة الاستراتيجيات العالمية، وذلك لطبيعة موقعها الجيوإستراتيجي المميز، فقد مكنتها هذه الميزة الجغرافية من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها، فضلًا عن المزايا الاستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، ومن الناحية الجي واستراتيجية أيضا تسيطر إيران على مضايق

في غاية الأهمية كمضيق هرمز الذي يعتبر من الممرات البحرية الحيوية لنقل النفط الخام لأن 80بالمائة

[1]-محمد ابن عبد الرحمان الطويل وآخرون، **الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية**، ط.1(الرياض: معهد الادارة العامة،1995)، ص.77.
[2]-**الحكم والسياسة في السعودية**، مرجع سابق.

من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم بمعدل حوالي 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا،[1] وبالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدوار خارجية، عززت من سياستها ومكانتها إقليميًا ودوليًا.[2]

تقع إيران ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة ولها امتداد كبير في تنوع الأقاليم المناخية وتقع على الجانب الشرقي للخليج العربي وتعتبر بمثابة جسر العبور إلى أوروبا وآسيا، وتطل إيران على أهم المسطحات المائية منها الخليج العربي في الجنوب الغربي و المحيط الهندي والبحر العربي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، فإيران تقع في قلب العالم الإسلامي وهي واحدة من اكبر الدول في المنطقة حيث تبلغ مساحتها 1648000 كلم^2،ويبلغ عدد سكان إيران حسب إحصائيات 2014نحو 78,143,644نسمة، فالعامل الجغرافي يمثل أهم العوامل الثابتة في سياسة إيران الخارجية والتي تسعى من خلالها إلى حماية أمنها القومي الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية[3].

يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الاستراتيجية، اد أنه يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي **لـ: سبيكمان** التي مفادها من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها **هالفورد ماكيندر** والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها **فيرجويف** والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام.[4]

2_النظام السياسي الإيراني

يرتكز النظام السياسي في إيران منذ ثورة 1979 على عدد من المؤسسات الحاكمة المتداخلة على مستوى النفوذ والصلاحيات، وبعض هذه المؤسسات فريدة من نوعها وغير تقليدية في الأنظمة السياسية المعاصرة، لكنها مرتبطة أساسا بطابع الحكم الديني في الدولة، وتتشكل بعض هذه الهيئات والمؤسسات

1-حيدر رصوي، القدرات **العسكرية الإيرانية في الخليج**، مركز دراسات الجزيرة، 2010.
2-فراس الياس، **انطلاقا من العراق...بانوراما عامة للإستراتيجية الإيرانية الشاملة**، موقع نون بوست،2019.
3-دلال التجاني، **إيران وتأثيرها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2018
4-وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الاقليمية عام 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ،2010)، ص.83.

أ-المرشد

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية ، فلا يستقيم نظامها إلا بها و لا يكتسب شرعيتها إلا بأعمالها ، و بناء على ما تقدم ، فان المرشد يتمتع بوضع شديد التميز و التمدد أيضا ، لأنه باختصار يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة و تنص على ذلك (المادة57)من الدستور المعدل و مضمونه ما نصه "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة و دلك وفقا للمواد اللاحقة في هدا الدستور و تعمل هده السلطات مستقلة عن بعضها البعض "و يلاحظ أن التعديل الذي أدخل على هده المادة في دستور 1979 قد انصب على أمرين ، أحدهما إضافة صفة "المطلق" لإشراف ولي الأمر ، و الأخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق في ما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة "رئيس الجمهورية"[1]

نصت المادة الخامسة من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في ظل استتار الإمام تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة، ليدير شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة (107) من الدستور، ونصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.

ومؤهلات المرشد هي: العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف العصر والشجاعة والفطنة والذكاء والقدرة على إدارة الأمور.[2]

فالمادة 110، فقد نصت على صلاحيات ووظائف الولي الفقيه وهي:

-تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة.

- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

- القيادة العامة للقوات المسلحة.

[1]-ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011**، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014)، ص.26.

[2]-سيدي أحمد ولد احمد سالم، الولي **الفقيه...الدور والصلاحيات**، الجزيرة نت،2004

إ-إعلان الحرب والسلم والنفير العام.

-تنصيب وعزل وقبول.

-حل الخلافات بين السلطات الثلاث.

-حمل مشكلة النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

-إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية.

-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم المحكمة العليا.

-إصدار العفو العام.[1]

ب-مجلس الخبراء

مجلس الخبراء هو المجلس الذي يجيب عن سؤال كيف ومن يختار المرشد. ويتألف من 86 عضواً ينتخبهم الشعب مباشرة لمدة ثماني سنوات، لا تقل سن أحدهم حسب القانون عن ستين عاماً، ولا يتقاضى أعضاؤه راتباً. ويتميز هذا المجلس بأنه يشرع بنفسه لنفسه، وأعضاء المجلس غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى. ومهمته انتخاب المرشد الأعلى ومراقبة أدائه وإقالته عند الضرورة أو عند ارتكابه ما يخالف الإسلام أو أسس النظام.[2]

ج-رئيس الجمهورية (السلطة التنفيذية)

يعد رئيس الجمهورية -وفقا للمادة 13 من الدستور-أعلى سلطة في الدولة بعد "مقام القيادة"، وينتخب لفترتين كحد أقصى، مدة الواحدة أربعة أعوام، ويتبع في معظم صلاحياته للمرشد الأعلى، كما أن حرية حركته تقيدها مجموعة من الأجهزة غير المنتخبة يسيطر على أغلبها رجال دين، وأهمها مجلس صيانة

الدستور، ويتولى الرئيس مسؤولية تسيير الأمور اليومية لشؤون البلاد، بالإضافة إلى ترؤسه مجلس الأمن القومي الذي يتولى تنسيق السياسة الدفاعية والأمنية، ويمكن للرئيس التوقيع على اتفاقيات مع

[1]-ممدوح بريك محمد الجازي، مرجع سابق، ص ص. 27-28.

[2]-منال الريني، **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الأول: القوى السياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص 5.

حكومات أجنبية والموافقة على تعيين سفراء، ويعاونه مجلس الوزراء أو الحكومة.[1]

د_مجلس الشورى الإسلامي

تعتبر مجلس الشورى الإسلامي بمثابة السلطة التشريعية الحقيقية في إيران ،فهو الذي يتولى مهمة سن ، شرح و تفسير القوانين العادية ، و التدقيق و التحقيق في جميع شؤون البلاد ،كما تتم المصادقة على المواثيق، العقود، المعاهدات ، والاتفاقيات الدولية في هدا المجلس ،ومنح الثقة للأطقم الوزارية ،و غيرها من الصلاحيات ،إلا أنه لا يحق للمجلس سن قوانين مغايرة لأصول و أحكام المذهب الرسمي للبلاد ،ويتكون مجلس الشورى الإسلامي من 290 مقعد للنواب ،و هو منتخب مباشرة من الشعب كل أربع سنوات ، و يتم تخصيص مقاعد معينة للأقليات المعترف بها دستوريا .[2]

هـ-السلطة القضائية

نص الدستور الإيراني على أن القضاء سلطه مستقلة تعمل على حماية حقوق الإفراد والمجتمع كما أنها مسؤولة عن تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني وقد ورد ذكر القضاء في الدستور في 18 مادة تمتد من -106الى174 وتم تحديد صلاحيات القضاء بموجب الماده106 من الدستور ويتولى وزير العدل مسؤوليات التنسيق بين السلطة القضائية من جهة ومن بين الحكومة والسلطة التشريعية من جهة أخرى ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمه المرشحين مقدمه من رئيس السلطة القضائية ويضع الدستور على رأس السلطة القضائية شخصا يختاره المرشد لمده خمس سنوات أما رئيس المحكمة العليا الذي يقوم بالإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القانونية والمدعي العام للبلاد فتنص المادة 162 من الدستور المعدل على أن رئيس السلطة القضائية يعينهما ويشترط فيهما أن يكونا مجتهيداين في حين كانت المادة نفسها قبل التعديل تفوض القيادة هذا الحق بعد التشاور مع قضاة المحكمة العليا [3]

3-النفط والغاز الإيراني

تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي عالمي مؤكد من النفط الخام، وثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي

[1]- زهير حمداني، **هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران**، مرجع سابق.
2-هشام داوود الغنجة، **العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق 2003-2013**، ط.1 (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص.41.
[3]-ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ط.2 (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص.98-99.

وعلى الرغم من احتياطيات البلاد الوفيرة، إلا أن إنتاج إيران من النفط والغاز الطبيعي، تباطأ بشكل كبير على مدار السنوات الماضية، بفعل تشديد العقوبات المفروضة عليها من القوى الدولية منذ أوائل عام 2011. وتطل إيران على مضيق هرمز من الشمال عبر محافظة بندر عباس، وللممر المائي أهمية عالمية لتجارة النفط العالمية، إذ يمر به نحو 17 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات المكررة (2013)، أي ما يقارب ثلث تجارة النفط المنقولة بحراً، وحوالي 20% من إجمالي إنتاج النفط العالمي، وعلاوة على ذلك، يمر به قرابة 3.7 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال، وهو ما يمثل أكثر من 30% من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميا. وقد بلغت احتياطيات إيران من النفط الخام في بداية عام 2015 نحو 158 مليار برميل، أي ما يقارب من 10% من احتياطي النفط الخام في العالم، أو ما يوازي 13% من احتياطيات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ويقع حوالي 70% من احتياطي النفط الخام الإيراني في حقول برية، فيما الباقي يوجد في المياه الخليج العربي، كما يشار إلى وجود بعض الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين.[1]

4-الأيديولوجية الدينية والمذهبية

كون إيران الدولة "الشيعية" الوحيدة، ولعبها دور القائد بالنسبة لأتباع هذا المذهب حول العالم، فقد أصبح هذا المذهب ومن يتبعونه أحد أهم المرتكزات في صنع القرار السياسي لدولة إيران، وأصبح هذا المرتكز جزء أصيلا في الدستور الإيراني، وتسعى إيران منذ بزوغ ثورتها "الإسلامية"، الوحيدة عبر التاريخ ، إلى طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، والرغبة في الهيمنة الإقليمية، ولعب دور محوري بارز في الإقليم والعالم، واعتمدت إيران في تحقيق الهيمنة على شقين رئيسيين، وهي القوة الصلبة "العسكرية"، والتي تعمل على تطويرها رغم كل الصعوبات التي تقف أمامها في ذلك، ولعل ما عرف مؤخراً بتوقيع اتفاقها النووي مع الدول 5+1 ،تتويجاً لجهودها لبناء قوة عسكرية، والشق الثاني كان القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها الساعي للهيمنة في العامل العربي، وذلك عن طريق الأقليات "الشيعية" في الخليج والعالم العربي والإسلامي، ويعتبر العامل الإيديولوجي من أبرز أدوات القوة الناعمة في السياسة الإيرانية، وتم المزج بين الأدوات الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، وتشكلت بنية أيديولوجية لإيران الجديدة بعد الثورة، من حيث معاداتها للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتصديرها دعايتها التي قامت على معاداة إسرائيل كونها ذراع أمريكا في المنطقة، ودعمها للجامعات المسلحة في فلسطين والعراق واليمن والبحرين، ومساهمتها في إنشاء حزب الله اللبناني، ودعمها لنظام الأسد في سوريا، وكل ذلك تم من منطلق عقائدي مذهبي وديني.[2]

[1]-ادارة البحوث والدراسات، **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني: القوى الاقتصادية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص.2.

[2]-فراس الياس، مستقبل **مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط** ،2017، ص.112.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

أولا: اختلاف نظرة الدولتين تجاه الدور الأمريكي في المنطقة:

قطعت جمهورية إيران الإسلامية، منذ نجاح الثورة الإسلامية كل علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرها الخميني في عدد من المرات الشيطان الأكبر، وبالتالي كان يصب جميع غضبه على الدول التي تقيم علاقات مع ذلك "الشيطان". واستمر ذلك الغضب الإيراني طوال حياة الخميني مما جعل إيران في عزلة تامة عن الخارج. لكن وبعد وفاة الخميني ظهرت بعض الشخصيات الإيرانية التي رأت أن تلك العزلة لن تجلب لإيران سوى مزيدا من المشاكل الداخلية والخارجية لذلك قررت إيران الخروج من تلك العزلة ولن يكون ذلك إلا من خلال تحسين علاقاتها بذلك الشيطان الأكبر.

والواقع هنا أنه لا يمكن فصل هذا التقارب الإيراني مع السعودية عن محاولة تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فهي تعلم أن تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج العربي وخصوصا مع السعودية ذات الثقل الأكبر والبلد الأهم في المنطقة من المنظور الأمريكي وهي البوابة إلى مد الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك اختارت إيران التعامل مع هذا الوكيل المحلي للولايات المتحدة، خاصة أن التعامل مع هذا الوكيل لا يثير حساسية التيار المحافظ المتشدد في إيران فيما لو اقترب خاتمي وتياره الإصلاحي من الولايات المتحدة مباشرة في حين أن هذا الحماس الشديد من المسئولين في بعض دول الخليج والسعودية خاصة لتوثيق العلاقات مع إيران ما كان ليتم لولا وجود ضوء أخضر صدر لهم من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ولقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على الإرهاب كنقطه التقاء جديدة بين البلدين تمخض عنها بعض البيانات المشتركة التي تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على الدفاع عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين. ويتضح من ذلك أن علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية كانت عامل سيلبي جدا أثر على علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت من العوامل القوية التي لعب الدور في تقويه العلاقات الإيرانية السعودية وبالتالي ذلك يفسر لنا أن المصلحة الإيرانية القومية فوق أي اعتبار.[2]

ثانيا: اختلاف نظرة الدولتين تجاه الدور الروسي في المنطقة:

---

[1]-صالح عبد العزيز النجدي، **التقارب السعودي الإيراني دوافعه وأبعاده**، مجلة السنة، ع.87 (تموز 1999)، ص.2.

[2]-نفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

وعلى صعيد آخر فإن الرصيد الكبير الذي فقدته الولايات المتحدة في إيران بعد الثورة ربحته جزئيا قوى دولية أخرى منها التحاد السوفيتي ثم روسيا لحقا والتي أرادت أن تخطب جزء من الكعكة الخليجية من يد الولايات المتحدة فمنذ اندلاع الثورة الإسلامية أعربت موسكو عن تعاطفها الشديد معها في حين ساد إيران نوعا من التحفظ في تلك العلاقات نظرا للضغوط الغربية عليها. ورغم هذا التحفظ ورغم التوتر الذي ساد لفترة بين البلدين فقد أعطت إيران الاعتبار للعلاقات مع روسيا حيث أنها لا تستطيع أن تضحي بحليفها الاستراتيجي في المنطقة خصوصا في ظل حالة العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة ولقد أفرزت زيارات خاتمي لموسكو عددا من الاتفاقيات منها تنظيم حق استخدام النفط في بحر قزوين ومن المتوقع استمرار العلاقات الإيرانية الروسية في أفضل الحلات طالما بقيت على خصومة مع الولايات المتحدة. وقد عكست هذه الاتفاقية لمحاولة الاتحاد السوفيتي بكل الطرق لمس القلب الإيراني ليكون له موطئ قدم في منطقة الخليج وقد نجح في ذلك نوعا ما وبالتالي فإن دخول التحاد السوفيتي لاعبا جديدا في منطقة الخليج وهو اللاهث للوصول إلى المياه الدافئة سينقل مركز الحرب الباردة إلى منطقة الخليج مما يزيد في توتر الأمن الخليجي الذي ل ينقصه التوتر أصال وبالتالي يزيد في عدم استقراره مما يشكل خطرا كبيرا على المصالح الخليجية في المنطقة ومن ثم مصالح المملكة العربية السعودية التي وقفت إلى جانب الوليات المتحدة لأبعد الحدود في وجه الزحف السوفيتي إلى المنطقة فأثر ذلك على العالقات الإيرانية السعودية ورغم انهيار التحاد السوفيتي إل أن عالقات إيران بروسيا التحاد السوفيتي سابقا مازالت باقية فالأخيرة تدعم إيران في كل مناسبة لتبقى لها كلمة في المنطقة الدافئة. .[1]

[1]-باكينام الشرقاوي، **السياسة الخارجية الإيرانية**، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول إلى الموقع2020/10/15,

ثالثا: اختلاف نظرة البلدين تجاه الدور الأوروبي في المنطقة:

أما بالنسبة للوجود الأوروبي في الخليج العربي فهو لم يؤثر بالسلب كثيرا على العالقات الإيرانية السعودية فدول أوروبا سعت جاهدة إلى الارتباط بعالقات طيبة مع قطبي الخليج الكبيرين وبالتالي

فإن عالقات إيران مع التحاد الأوروبي لم تشكل تهديدا لمصالح السعودية والعكس صحيح .رغم أن إيران استغلت علاقاتها التعاونية مع التحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي وتقليص دوره بإدخال قوى فاعلة جديدة له في المنطقة تقابل الوليات المتحدة القوة الفاعلة للمملكة العربية السعودية ويمكن القول أن عالقات إيران مع التحاد الأوروبي عرفت نوع من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي؛ مما أدى إلى نقلة هامة في جملة من الاستثمارات بين الجانبين وفي المقابل كانت عالقات التحاد الأوروبي بدول مجلس التعاون الخليجي أيضا طيبة فالاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة قديم و حديث بشكل مستمر ومتواصل بحكم استمرار بل وتزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة رغم تغير آليات السياسيات الأوروبية تجاه المنطقة ففي السابق كان الاهتمام الأوروبي منصبا على تحقيق النفوذ الاستعماري الأوروبي في المنطقة والهيمنة واستخدام القوة وما يتبعه من سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية أما الاهتمام الأوروبي الحديث في المنطقة وتحديدا مع دول مجلس التعاون ومنها السعودية تتركز على هدب الوصول إلى إقامة علاقات قائمة على الجوانب السلمية التعاونية في كل المجالات التي تحقق المصالح والأهداف الأوروبية ومن ثم فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأخرى تضع لها أهدافا خليجية ترمي إلى تحقيقها من وراء إقامة تلك العلاقات .

وبالتالي فإن من مصلحة التحاد الأوروبي أن تتحسن العالقات بين إيران ودول الخليج خاصة السعودية لانعكاس هذا التحسن على استقرار مصالحها النفطية في المنطقة ويتضح ذلك من خلال العديد من المحاولات الأوروبية لتوسط بين إيران ودول الخليج ومحاولة امتصاص التوتر في تلك المنطقة. وتعقيبا لما سبق اتضح لنا أن العديد من المحددات لعبت دورا مؤثرا ومحددا للعالقات الإيرانية السعودية في زمن الرئيس الإيراني محمد خاتمي وقد توزعت هذه المحددات على الدوائر المحيطة بتلك العالقات فقد كانت هناك محددات متعلقة بالداخل المحلي لكل من إيران والسعودية لعبت دورا مباشرا في التأثير على العالقات بين البلدين وبتوسيع الدائرة انضمت المحددات الدولية وبالتالي ارتهنت العالقات بين البلدين بتلك المحددات مما جعلها متذبذبة تارة إلى التحسن وتارة إلى التوتر رغم أن التحسن طغى بعض الشيء على حالت التوتر في عهد خاتمي الذي عكب على ذلك طوال فترة حكمه إلى أن محددات التوتر كانت تجيش بين الحين والآخر في حنايا تلك العالقات ومن هذا المطاف لبد أن نشيد بالدور الذي لعبه الرئيس الإيراني محمد خاتمي في فتح أبواب إيران إلى الجوار العربي تحديدا إلى السعودية التي تعاطت مع هذا الانفتاح لتوطيد العالقات وبالتالي ساعد ذلك في امتصاص بعض التوتر.

رابعا: أزمة الملف النووي الإيراني

شهادة الفطرة 1997 -2005 تطورا هائلا في الملف النووي الإيراني وذلك في الحين الذي أنكر فيه الرئيس محمد خاتمي بشكل قاطع وجود نية لدى إيران لصنع سلاح نووي وقد أيده في ذلك وزير الخارجية كمال خرازي في تصريح له في 5 أكتوبر عام 1997 حيث قال" إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي لأننا لا نؤمن بهذا السلاح، إننا نؤمن ونسعى لدعم فكره اقامه شرق أوسط خال من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لكننا متهمون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا. إننا بحاجه إلى تنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عده عقود سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا، وسنتحول إلى مصادر أخرى من الطاقة، وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة، ووضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأمريكي. فالولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز. وهذا لم يمنعها من بناء عدد كبير من محطات النووية للطاقة. لا ضرر من الطاقة النووية إذا كانت الأهداف سلميه[1].

حيث أنه وخلال النصب الأول من عام 1998 تعاقدت إيران مع الشركات الروسية بتقديم التكنولوجيا والتدريبات ومتخصصين اللازمين لإنتاج صواريخ إيرانية حتى أصبحت روسيا منذ النصب الأول من عام 1999 أكبر بائع أصلي وأكبر مورد للمواد اللازمة والمتعلقة بالبرامج النووية.[2]

ومن ثم فقد بدأت الشكوك الدولية شبه المؤكدة في حيازة إيران أسلحة نووية تطفو على سطح التصريحات منذ بداية الألفية الجديدة ، وحدثت العديد من التطورات بشان الملف النووي الإيراني ففي منتصف 2002 انفجعت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على اثر المؤتمر الصحفي لمنعقد في واشنطن خلاله علي رضا جعفر زاده الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية صور عن منشئات نووية إيرانية سريه في ناتانز و آراك بعيده عن رقابه الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث بين أن منشأة ناتانز منشأه لتخصيب اليورانيوم ومن شات اراك مصنع للماء الثقيل وافد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية وأظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية و أن جزء من هذه المنشئات مبنية تحت الأرض وهي محاطة بسياج امن كبيروهي مصممه لمقاومه الضربات الجوية كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في ساجاد مقاطعه يزد.[3]

لقد انقسم المجتمع الدولي بين معارض ومؤيد للملف النووي الإيراني وقد كان على رأس المعارضين الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت مرارا وتكرارا بعرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن واتخاذ الإجراءات العسكرية الصارمة ضد إيران, كما أنها فرضت حصرا دوليا على إيران ومنعت الدول من التعامل معها

[1]-نوار محمد ربيع الخيري، **مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون**، مجلة دراسات دولية، ع.40 (2010)، ص.21.

[2]-صحيفة الصدى الإيرانية، مارس 2004.

[3]-رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 2010/1979**، رسالة ماجستير، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2011، ص .43.

وذلك للضغط عليها ودفعها لإيقاف العمل في برنامجها النووي وقد نجحت في تعطيل عده اتفاقيات نووية مع إيران منها الاتفاقية التي أبرمت مع الأرجنتين لتزويد إيران بمفاعل أبحاث لإنتاج البلوتونيوم ومفاعل قدرة اضافيه لتقنيه فصل وتحويل اليورانيوم ومع روسيا لتصنيع الماء الثقيل.[1]

أما جانب المؤيدين للملف النووي الإيراني تمثل في كل من روسيا والصين اللتين عملتا جاهدتين وبصفقات سريه طارت وعلنية طرت أخرى لإمداد إيران بأسلحة النووي والمعدات والمختصين لتطوير الملف النووي الإيراني رغم منع وكاله الطاقة الدولية للتعامل النووي مع إيران ونتيجة نهاد التضارب في أراء المجتمع الدولي ما بين معارضين ومؤيدين للملف النووي الإيراني كانت إيران هي المستفيد الوحيد حيث استغلت ذلك التضارب واستمرت في تطوير ملفها النووي.

أما بالنسبة لموقف دول الخليج من الملف النووي الإيراني فهيا ترى انه يشكل على واستقرار منطقه الخليج من زاويتين: الاولى تكنيس الخلل القائم في موازين القوى في منطقه الخليج وهو ما يصب في صالح ايران على حساب بقيه دول الخليج وهو يعطي إيران التفوق الإقليمي مما يبث روح الشك الريبة بان هذا التفوق سيسمح لإيران ابتلاع المنطقة وتشكيل على امن دوله اما الزاوية الثانية تكون في التخوف من امكانيه نشوب صراع بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووي تنعكس اثرها على المنطقة خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة اتجاه الملف النووي الإيراني حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول" لا نستبعد الخيار العسكري لتسويه الملف النووي الايراني "ومن ثم فان الرد الايراني قد يأخذ إشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي الى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة ومن ناحية أخرى قد تقوم إيران الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية الذي قد يؤدي الى حرب إقليميه.[2]

[1]-عبد الله سعد العتيبي، **الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة 2011/1997**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الوسط، 2012، ص.47.

[2]-مجلة مفكرة السالم، **أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي**، 2020/10/15

الفصل الثالث:

تأثير التنافس السعودي الإيراني على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط

تعتبر ظاهرة التنافس الإقليمي والدولي حالة طبيعية بين الدول في سياق النظام الدولي، والتي تنشأ في معظمها نتيجة سعي حكومات الدول لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادة ما تكون متقاربة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى نزاع عنيف.

غدت العلاقات السعودية – الإيرانية محل اهتمام إقليمي ودولي متزايد نظراً لتنامي الأهمية الاستراتيجية للدولتين خلال العقود الماضية، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط مسرحاً دائماً لتفاعلات هاتين الدولتين، وهذا ما انعكس على دول المنطقة وعلاقاتها البينية التي شهدت منذ مطلع العقد الأخير تحولات استراتيجية مست كيانات عديدة نتيجة لصراع الأدوار الإقليمية بينهم، ودولياً بفعل الأهمية الاستراتيجية الدولية للمنطقة.

الصراع بين السعودية وإيران كدولتين تؤثران في الساحة العربية ليس وليد اليوم، فلطالما شهدت العلاقات بينهما توترًا كبيرًا، ومع جملة التغيرات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، والصراعات الدائرة في سوريا واليمن والعراق وحتى لبنان، زادت حدة التنافس بين الطرفين وأخذت كل واحدة تستعرض قوتها على الأخرى.

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهميةاستراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي، ولما تتمتع به من غنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز والممرات البحرية، وتأكيدا لهذا يمكن القول بأن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، إضافة للتدخل الروسي المباشر على خط الصراع الحالي القائم في سوريا، وإن كان في باطنه هدفا استراتيجيا لكل القوى العالمية والإقليمية لأنه يصب في النهاية في خانة التنافس الدولي والعالمي على منطقة حيوية واستراتيجية في العالم ورعاية مصالح الحيوية للقوى الكبرى في الحصول على إمدادات النفط والغاز، وفي حماية أنابيب النقل في العالم العربي وصولا إلى موانئ التصدير[1].

وفي مقابل ما توليه هذه القوى الدولية للمنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر أين توجه الخطاب السياسي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وفق منظور رئيس الولايات المتحدة الأسبق "جورج بوش الابن"، ومصطلح الشرق الأوسط الكبير وفق منظور رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" هذا الاهتمام كان في مجاله الاقتصادي، ولكن التدخل نحو المنطقة جاء تحت شعار "**مكافحة الإرهاب والدول المارقة في الشرق**

[1]– أسامة الغزالي،**حرب الشرق أوسطية**، مرجع سبق ذكره، ص46.

الأوسط" مما أدى لهذا التدخل بتعرض لاهتزازات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، ضرب معظم دولها منذ 2003، ثم الحراك العربي منذ 2011.

هذا التدخل الغربي سابقا والتنافس الإقليمي حاليا كله غايته أن تستفيد هذه الدول الكبرى في رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها انطلاقا من المنطقة، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية، وفي تأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط والغاز على امتداد العالم، كذلك فإن المتابعة الدائمة من قبل الدول الكبرى لمجريات الأحداث والتعامل معها بشكل مباشر هو ذو دلالة أكيدة على الأهمية الكبرى التي تعول عليها دوائر صنع القرار في الدول الكبرى تجاه دول المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية، المهمة بموقعها الاستراتيجي، كونها تعتبر امتدادا للشرقين الأدنى والأقصى وهي أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، وتتمتع بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان، وعرفتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنها المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران[1]، ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة السودان وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى.

وعليه تعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمال أفريقيا بالنسبة لبعض الدوائر الغربية الحالية الأمريكية، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في 2011 ، أصبحت تركز على تسميتها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كونها من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات دائمة و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة الأثنية والمذهبية والطائفية .

وعليه، فإن منطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الغربية تعتبر منطقة تضم مزيجا من القوميات، والأديان والشعوب، واللغات، فالقاعدة هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل في رقعة شطرنج صغيرة وجد معقدة في نفس الوقت، كما أن هناك دراسات تاريخية تبرز أن مفهوم الشرق الأوسط خلال القرن الماضي تعبر عن صيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة القومية العربية، ولذلك ارتبط هذا المفهوم بمحاولة تحقيق مصلحة قيام حلم دولة إسرائيل بالنسبة للصهاينة، لأن الشرق الأوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق للكيان الإسرائيلي الانتماء إلى المنطقة، و بهذه التسمية ولا يمكن أن ينتمي تحت تسمية " العالم العربي"، فالكيان الإسرائيلي الصهيوني يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية ولكنها لا يمكن أن تكون

[1]-أسامة الغزالي، مرجع سابق، ص 48.

دولة عربية، واستدلالا لهذا القول يمكن القول بأن الشرق الأوسط كتطبيق وممارسة برز مع ظهور "الصهيونية" كحركة سياسية عالمية منظمة[1].

ومنذ سنة 1948 بدأت الصهيونية العالمية كحركة فكرية تعمم مصطلح الشرق الأوسط، بدلا عن العالم العربي كون الأخير يمثل الوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة نظرا لأنه ملتقى القارات الثلاث ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي، ولهذا دخلت هذه الحركة العالمية تحت غطاء دول وحكومات ومنظمات ومؤسسات في مشروع التقسيم والتجزئة للدول العربية والأقاليم من خلال تأسيس العديد من الكيانات المالية خاصة "مجلس رجال الأعمال اليهود" في تل أبيب سنة 1968 ، وصولا لتأسيس معهدا دوليا في جنيف من طرف المليونير اليهودي روتشيلد أطلق عليه إسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين "إسرائيل" والبلدان العربية ، وتأسست في الكيان الإسرائيلي الصهيوني عام 1968 جمعية للسلام في الشرق الأوسط، مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة "إسرائيل" الاقتصادية على البلدان العربية[2].

وعليه يؤكد الباحثون العرب أن مصطلح " **الشرق الأوسط**" سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، وغايته تمزيق دول العالم العربي بضمها دولا غير عربية كإسرائيل وتركيا إيران، وتقوم المقاربة الغربية لأطروحة الشرق الأوسط على افتراض أن العالم العربي ما هو إلا عناصر عرقية مركبة ، تتألف من مزيج من الطوائف والشعوب والقوميات، وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور الأمريكي والأوروبي والصهيوني تقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني، ومن هذا المنطلق نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط هي فكرة غربية بالأساس، وضعها الغرب وتابع رعايتها من أجل تمكينها في الدراسات المناهضة للأطروحات الغربية الأصولية كالدراسات المتخصصة في الشؤون العربية والإسلامية، وبالتالي يمكن القول أن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية عالمية و تكمن هذه الأهمية في نقطتين أساسيتين:

---

[1]-كتب تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية **وللاطلاع أكثر أنظر**: إنعام رعد، **الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، نقلا عن مذكرات هرتسل، ص456.

[2]-محمد حسنين هيكل، **الانفجار**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990، الملاحق: نص رسالة بن غوريون إلى الرئيس الأمريكي دوايتي إيزنهاور في 1958/7/24).

- **أهمية اقتصادية:** تنبع الأهمية الاقتصادية للمنطقة من خلال وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط ب66% من احتياط النفط العالمي، في نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وهذا ما أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية مثلت معادلة قوية في سياسات وأجندات الحكومات والدول.
- **أهمية استراتيجية:** للشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبيرة جدا بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل وجسر بين دول وقارات العالم والحضارات والديانات السماوية الكبرى وكما يصفها المنظر الجيوبوليتيكي " ماكيندر" بوصفها "قلب العالم".

المبحث الأول: بروز الدولة الفاشلة وإفرازاتها الأمنية

تعرف الأمم المتحدة "الدولة الفاشلة" بأنها "كيان سياسي لا يمتلك القدرة على توفير حاجة مواطنيه من الأمن الأساسي[1].وتعاني هذه الدولة من الفشل على ثلاثة محاور على الأقل، هي: وجود حكومات ضعيفة تفتقر إلى الشرعية وغير قادرة على احتكار أدوات القوة، والانقسام السياسي والمجتمعي، والتردي الاقتصادي. ويمكن إضافة محور رابع، هو تشوش ماهية العلاقة بين الدولة والأمة، خاصة عندما تتطلع مجموعات إثنية أو ثقافية داخل هذه الدولة إلى الاستقلال عنها، أو تحويل تبعيتها إلى إحدى دول الجوار[2].

خطر تحول معظم دول الشرق الأوسط إلى دول فاشلة يتخطى المهددات التي تمثلها كل من: إيران والجماعات الإرهابية والاحتقان الطائفي، إذ إن هذه الدول قد أخفقت في تبني إصلاحات مدنية واقتصادية، ولم تتمكن من معالجة تفشي الفساد، وضعف كفاءة السياسات الوطنية ومشاكل الحكومة، بحيث أصبحت تلك الإخفاقات جزءًا من مشهد إقليمي تتفاقم مشاكله نتيجة التدهور الاقتصادي وتنامي البطالة وانخفاض أسعار النفط وانتشار فيروس كورونا[3] . وبالإضافة إلى الحروب المتتالية والاضطرابات السياسية وتنامي أعداد اللاجئين والنازحين؛ تعاني معظم دول المنطقة من تنامي مظاهر الاستبداد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل، وشيوع الانقسامات الدينية والعرقية، وتفشي النزاعات الإقليمية، وسباق التسلح، وتدفق اللاجئين، وارتفاع معدلات الفساد، وغياب سياسات تحديث الاقتصاد

[1] Resolution 60/1 adopted by the General Assembly: World Summit OutcomeGeneral,The Dangers of Failing Middle East States :: Middle East Quarterly (meforum.org)Assembly, New York, Oct. 24, 2005.

[2] Benjamin Miller, "When and How Regions Become Peaceful: Potential Theoretical Pathways to Peace ",*The International Studies Review* ,June 2005

[3]Cordesman Anthony, the greater middle east from the Arab spring to the axis of failed states, 24 august 2020 www.strategy-watch.com

وتبني سياسات الانفتاح، والفشل في التعامل مع الضغط السكاني وخاصة الشباب، وتقلص فرص العمل، بحيث تبدو أغلب دول المنطقة غير قادرة على مساعدة نفسها نتيجة اعتمادها المفرط على المساعدات الخارجية التي ٍ تسهم في إطالة أمد الأزمات بدل حلها[1]

تعد الأزمة السورية من أعقد الأزمات السياسية والأمنية في البلدان العربية نظرا لدرجة تعقدها، كما أصبحت سوريا بذلك نقطة محورية، ومركز حسابات جيوبوليتيكية للقوى الكبرى و الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، مما أصبح العديد من الدول تقدم خدماتها في بداية الأزمة عام 2011، من أجل وقف الفوضى التي أثارتها الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي من طرف نظام بشار الأسد، أين جاء رد فعل القوى الإقليمية والدولية سريعا وكانت تركيا من أول الفواعل الدولية التي قدمت عروضا سياسية التي جاءت نتيجة الاضطرابات الشعبية في سوريا من خلال تقديم المساعدة لنظام الأسد بشأن إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة[2].

تعاني سوريا من نظام حكم فاسد، ومن اقتصاد ممزق يحتاج إلى عملية إصلاحية واسعة النطاق، ويصعب تحقيق ذلك في ظل التدخل العسكري الروسي والارتباط بإيران و"حزب الله"، الأمر الذي يعمق الأزمة ويهدد الاستقرار، ويزيد فرص التصادم العسكري مع" إسرائيل.

وفي ظل فشل العملية التفاوضية برعاية الأمم المتحدة منذ عام 2014؛ تعمل إيران وروسيا وتركيا منذ عام 2017 ضمن مسار دبلوماسي منفصل عن الأمم المتحدة دون أن تنجح بدورها في الحد من العنف أو وقف الخسائر، حيث يبلغ عدد القتلى مئات الآلف، ويتسبب الصراع في نزوح نحو 6 ملايين سوري داخليًا، ولجوء 7,5 مليون خارجيًا، وحاجة 1,11 مليون للمساعدة الإنسانية.

لا يزال الصراع في سوريا يشكل أحد أكبر الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم في هذا القرن بخسائر فادحة في الأرواح وفي معاش الشعب السوري، حيث قدر عدد القتلى المرتبطين مباشرة بالنزاع منذ أفريل 2016 بأكثر من 400000 بحسب أرقام الأمم المتحدة،[3] مع وقوع عدد أكبر من الجرحى والمصابين، يترافق ذلك مع أثر اجتماعي واقتصادي كارثي هائل ومتفاقم يتمثل في افتقار العديد لخدمات الرعاية الصحية والتعليم والسكان والغذاء، ودفع الكثير الى البطالة والفقر.

[1] opcit

[2] -وجد استطلاع جامعة ماريلاند السنوي لعام 2011 أن الرأي العام العربي ينظر إلى تركيا على انها تلعب دورا بناءا للغاية" في الانتفاضات العربية – 14 مارس 2012 متحصل على الاستطلاع من الموقع الإليكتروني التالي:

http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/reports/2011/1121_arab_public_opinion_telhami/1121_arab_public_opinion.pdf.

[3] Eugenie bastie ,journal le figaro ,12 /02/2016

أما اليمن فتعد أزمتها من أهم الازمات الدولية التي واجهت النظام الاقليمي العربي في بداية العقد الثاني من القرن الجاري، وما تزال تشكل أزمة دولية واقليمية تهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة، ومن خلالهما في العالم، على ضوء ما أحدثته من استقطاب إقليمي ودولي[1].

انطلقت ثورة الشباب اليمني في الحادي عشر من شهر فيفري لعام 2011. فلقد كرَس هذا اليوم خطًّا فاصلًا بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن؛ تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للسلطة تحت قيادة الرئيس علي عبد الله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة. حيث كان الصراع سياسياً وليس طائفياً، بين شرعيتين، الأولى منتخبة والتي تمثل السلطة الحاكمة في هذا التوقيت، والأخرى الشرعية الشعبية الثورية، والتي سرعان ما تبلورت لشرعية سياسية. تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بثقل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين وأطلقت على هذه الساحة بـ "ساحة التغيير"، في الوقت الذي احتشد التيار المؤيد للسلطة في "ميدان السبعين" والقريب من دار الرئاسة اليمنية.

لقد انبثقت أحداث جديدة بعد المبادرة الخليجية التي وُقعَت في 23 نوفمبر 2011، لتؤسس للمرحلة الانتقالية وتنسيق الحوار الوطني، حيث لم تكن سوى مهدئا للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية. هذا وقد انتقلت السلطة رسمياً في الخامس والعشرين من فبراير 2012 للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم على عبد الله صالح رسمياً. وبعد أن خرجت البلاد من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأُطر النظرية التي من المفترض أن تؤسّس للبناء السياسي والدستوري في البلاد، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة.

اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، في الأول من أغسطس لعام 2013، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة. توالت المعارك العنيفة حتى سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام 2014، بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين. وفي عشرين سبتمبر 2014، سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفزيون الرسمي. مما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية.[2] ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود.

[1]-محمود الجبارات، **الجذور التاريخية للازمة اليمنية**، ط.1، (عمان: الأن للنشر والتوزيع ،2018)، ص.9.
[2]-عمرو صبحي، تداعيات **الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011**، المركز الديمقراطي العربي ،2018.

ولكن ظل الصراع قائم، وتظاهر عشرات الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء، في26 سبتمبر2014، فيما سموه جمعة النصر، وتوج ذلك بسقوط العاصمة صنعاء.[1]

بعد فترة وجيزة تم إبرام اتفاق سلام، يعرف باسم اتفاق السلام والشراكة بين حكومة هادي والحوثيين، لكن لم يحترمه أي من الطرفين. تمت صياغة الاتفاق بقصد تحديد حكومة تقاسم السلطة، حيث أدى الخلاف حول مسودة الدستور إلى توطيد سيطرة الحوثيين، على العاصمة اليمنية في كانون الثاني سنة2015 وفي العام نفسه قامت العربية السعودية بالتدخل في اليمن بعملية سميت بعاصفة الحزم و هو تدخل أطلقته المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2015، حيث قادت تحالفاً من تسع دول من غرب آسيا وشمال إفريقيا، استجابة لدعوات من الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي الموالي للسعودية للدعم العسكري، بعد أن أطاح به الحوثيون بسبب مظالم اقتصادية وسياسية وفر إلى السعودية، تلقت الحرب انتقادات واسعة وكان لها تأثير كبير، على الوضع الإنساني في اليمن، الذي وصل إلى مستوى الكارثة الإنسانية، ووصفها الكثير بأنها إبادة جماعية لقد كانت مسألة ما إذا كان التدخل متوافقاً مع المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة محل خلاف أكاديمي.[2]

ونتيجةً لتصدّع التحالف، ظهرت كيانات سياسية وعسكرية منافِسة للحكومة الشرعية بدعم مباشر وغير مباشر من بعض دول التحالف العربي. فقد ظهر المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين في تموز/يوليو عام 2016 وانبثق عنه ما عُرف بـ"حكومة الإنقاذ الوطني" التي تمارس سلطاتها في صنعاء وبقية المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وفي الجنوب، ظهر عام 2017 ما عُرف باسم المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات والذي بدوره يمارس سلطاته في عدن وبعض المحافظات الجنوبية بمعزلٍ عن حكومة الشرعية[3]

تمكنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من تحويل اليمن إلى دولة هشة، وفي نفس العام اندلعت حرب أهلية. عادة ما تدمر الحروب الأهلية الدول الهشة التي تفتقر إلى مؤسسات الدولة وسيادة القانون، وهو ما نشهده في اليمن الآن. هناك حكومة هادي المعترف بها دوليًا، وحكومة الأمر الواقع لأنصار الله، والحكومة الانتقالية (حكومة الظل للإمارات العربية المتحدة)، وحكومة الإخوان المسلمين، أي أربع حكومات زائفة، أما دولة المؤسسات وسيادة القانون غائبة.[4]

كما برز دور إيران في تنامي نفوذها حيث تسعى إيران منذ اندلاع الثورة اليمنية في 11 فبراير 2011، إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في صنعاء من أجل توسيع نفوذها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبح

---

[1]-عمرو صبحي، مرجع سابق
[2]-رند عتوم، **ما هي عملية عاصفة الحزم** ، ،موقع العربي ،2020
[3]-عمار الأشوال، **الى أين تتجه الحرب في اليمن**، موقع صدى تحاليل عن الشرق الاوسط ،2020
[4]-حسن زيد بن عقيل، **اليمن: أقلمة الأزمة الداخلية**، موقع حيروث

لها نفوذ واضح في بغداد ودمشق، وفي هذا الإطار قامت طهران بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، حيث دعمتهم بالسلاح، فقلد اعترضت السلطات اليمنية عددًا من السفن المحملة بالأسلحة على سواحل البحر الأحمر، كان من بينها ما تم ضبطه من سفن تحمل أسلحة في يناير 2013، بينها صواريخ ومتفجرات عسكرية، وقذائف صاروخية، ومعدّات تستخدم لصناعة المتفجرات محليًا في البحر العربي، والكشف عن أن مصدر تلك الأسلحة كانت إيران، وكانت تلك الأسلحة متوجهة إلى جماعة الحوثيين ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد؛ بل حرصت طهران على تقديم الدعم الإعلامي للحوثيين من خلال إطلاق بعض القنوات الفضائية المؤيدة لهم مثل قنوات، الميسرة والساحات وعدن لايف، كما أصدرت عدد من الصحف الأسبوعية الداعمة للحوثيين مثل، المسار والديمقراطي والصمود ويعتبر الوجود الإيراني في اليمن بمثابة تطويق للعدو التقليدي، السعودية، من خلال محاصرتها من كل النواحي، فهناك العراق، والآن تعمل طهران على السيطرة على جنوب الجزيرة العربية، لما لها من أهمية استراتيجية كبرى[1]. أصبح اليمن ساحة المواجهة الجيوسياسية المباشرة بين السعودية وإيران. لقد تدخل السعوديون عسكريًا منذ مارس 2015، وقدمت إيران دعمًا سياسيًا وعسكريًا جزئيًا لأنصار الله.[2] فأصبحت اليمن ساحة للحرب وأصبح الشعب اليمني والدولة في حد ذاتها أكبر المتضررين، في مطلع العام 2018 أصدرت مجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي عن الجمهورية اليمنية، بحكم أن اليمن يقع تحت طائلة الفصل السابع، أي تحت الوصاية الدولية منذ عام 2014. وجاء في التقرير وصف للشرعية بأنها متآكلة، بمعنى أنها لم تعد قادرة على تأدية وظائفها الأساسية، وهو تعريف للدولة الفاشلة التي فقدت سيطرتها المادية على أراضيها وتتآكل سلطتها الشرعية وغير قادرة على توفير الخدمات العامة.[3]

يواجه اليمنيون محنةً صنّفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. لكن إذا تحولت الحرب إلى صراع بالوكالة بصورة كاملة، فإن معاناة اليمنيين ستزداد أكثر، لأن ذلك سيتطلّب من المجتمعات المحلية والقبلية تحديد موقفها مع هذا الطرف أو ذاك، ما يقود إلى تقسيم المقسّم. ويؤدّي غياب المسؤولية المباشرة للأطراف الإقليمية أمام المجتمع الدولي إلى ازدهار لعبة المال والسلاح نتيجة تضاعف الاستقطابات، فضلاً عن ارتفاع نسبة المعاناة الإنسانية، لا سيّما أن منظمات المجتمع المدني والإنساني المتواجدة في اليمن ستفقد الضامن الأمني لها في حال تخلّى التحالف رسمياً عن مسؤولياته، وهو ما سيعرّض العاملين في المجال الإنساني للخطر ويزيد من معاناة المواطنين.

[1]-ابراهيم منشاوي، سيناريوهات **مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.
[2]-حسن زيد بن عقيل، مرجع سابق.
[3]-هاني سالم مسهور، **اليمن.. ما بعد الدولة الفاشلة**، يومية الوطن ،2018

أما الأزمة العراقية فيمكن القول إنها أزمة مركبة متعددة الأبعاد، تجسد تطابقا غير مسبوق بين المشروعين الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، وإن تدمير واحتلال العراق ليس الهدف في حد ذاته، بل هي بداية لإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط.

لقد بدأت الأزمة العراقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أدت هده الأحداث إلى تقسيم العالم وفقا لمعايير أمريكية واضحة وغير متفق عليها دوليا واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هده الأحداث فرصة ذهبية لربط العراق بهده الأحداث وتصنيفها ضمن محور الشر كدولة راعية للإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب العراق.[1]

و قد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية متحملة تبعات و تداعيات تدخلها لتقوم بتبريره، و سعيا منها لتأييد زعمتها فإنها تستثمر إمكانيتها في المغالاة في تضخيم حجم العدو الخصم المستهدف و إعداد الساحة الدولية و الرأي العام المحلي لتقبل ما ستقوم به الو المتحدة الأمريكية من إجراءات في مواجهته، و تطورت الأزمة العراقية بفعل جهود اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة التي أسفرت عن تدمير جزء مهم من أسلحة الدمار الشامل و قد تواكب في تلك المرحلة حصار اقتصادي شديد و أنظمة رقابة صارمة و عمليات طيران مستمرة شنتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق أراضي العراق ، إن المنطق الاستبدادي القائم على القوة العسكرية هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالحملات العسكرية ضد العراق مع تقديم التبريرات الخاصة بمحاربة الإرهاب عسكريا و التخلص من الأنظمة المارقة و لم يعود هناك قيمة تسوغ اتخاذ إجراء سياسي أو دبلوماسي ما دامت الإدارة الأمريكية قررت سلفا المضي في الحسم بالقوة العسكرية.[2]وكما توالت بعد دلك العديد من الأطراف محاولة بسط النفوذ ومن بينها إيران التي تدخلت بثقلها في العراق واستخدمت أهم، وأخطر، أدواتها وهي التأثير في الطائفة الشيعية العراقية وميلشياتها المسلحة. وقد كان دلك بشكل كبير بعد الغزو الأمريكي للعراق في موضوعين أساسيين، الأول يتمثل في استغلال الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة الأمريكية لعملية نقل السلطة إلى العراقيين خلال الفترة الانتقالية، والثاني يتمثل في العملية الانتخابية العراقية. ولا نكاد نرى دليلاً على مدى التوغل الذي قامت به إيران في العراق أوضح من اضطرار الولايات المتحدة للتباحث معها حول مستقبل العراق، وذلك في ظل الصدام القوي بين واشنطن وطهران بسبب برنامج طهران النووي آنذاك فيما يظهر على أنه اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بعدم قدرتها على تحييد إيران في الشأن العراقي.[3]

[1]-أسعد فلاح إبراهيم اللصاصة، **الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية 2001-2007**، ط.1(عمان: دار جليس الزمان ،2010)، ص.16.
[2]-مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية**، ط. 1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2014)، ص.208.
[3]-صلاح عبد اللطيف، **التدخل الإيراني في العراق التاريخ والواقع والمستقبل**، موقع اضاءات ن 2015.

لعبت إيران دوراً كبيراً في المعادلة الأمنية في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين، بل وقبل سقوطه أيضاً عن طريق دعم واستضافة مليشيات معارضة من أجل الضغط على العراق ويوجد في العراق العديد من المليشيات الشيعية و التي تحصل على أكثر تجهيزاتها وعتادها من إيران، ومن أبرز هذه المليشيات فيلق بدر و الذي تكون في الثمانينات و يحارب ضمن قوات الحشد الشعبي في مواجهة داعش و يمثل جزء رئيسي فيها، وجيش المهدي و هو الأداة العسكرية التابعة لزعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر، وقد أنشئ بعد الغزو الأمريكي للعراق، وينتشر عدد أخر من المليشيات الشيعية في العراق وهي وثيقة الصلة أيضاً بإيران مثل عصائب أهلال حق وحزب الله العراقي، وتشارك هذه الفصائل في العملية ضد داعش، وقد تضاربت أعداد المقاتلين في التقارير المختلفة. ويبقى الشيء المؤكد أ هذه الفصائل قد سببت حرجاً كبيرا لإيران كونها قامت بارتكاب جرائم بحق السكان السُنة في الأماكن التي تم تحريرها كون طهران الداعم الأول لهذه المليشيات وكون قائد فيلق القدس أحد كتائب الحرس الثوري الإيراني القائد قاسم سليماني موجوداً على جبهات القتال هناك،[1]

استمرت خيوط التدخل الإيراني في التكشف خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في العراق المنعقدة في 12 مايو 2018، خاصة بعد محاولة نظام الملالي دعم ترشح قيادات من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات التي فاز فيها تحالف "سائرون" الذي يتزعمه جلال دين الشيعي "مقتدى الصدر" في المركز الأول ،بعدد 54 مقعدًا، إن ترشيح زعماء من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات ،هو جزء من سياسة إيران الكبرى للسيطرة من الداخل على العواصم العربية خاصة بغداد ،[2] وفي ذلك الشأن تعمل إيران مع حلفائها في العراق على تشكيل ائتلاف يقطع الطريق أمام القوى الأخرى و تنصيب قائد ميلشيات الحشد الشعبي "هادي العامري" ،قائد منظمة بدر ،أحد أذرع إيران العسكرية في العراق، وسعى النظام في طهران مرارًا من أجل توليه منصبًا ، أمنيًا في الحكومة العراقية منذ عام 2014؛حيث تستثمر طهران كل الفرص الجديدة لدعم "العامري" من أجل تكريس هيمنتها على رأس السلطة في العراق ، ان ايران تتدخل في العراق لأنها تعتبرها حديقتها الخلفية في محاولة لملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية.[3]

كانت السعودية أيضا تخطط منذ البداية لتحقيق أهدافها في العراق، ولاسيما منافسة النفوذ ا لإيراني.

سعت الرياض إلى التعامل مع بغداد بشكل لا يقطع حبال الوصل، و يستوعب المحاولات الإيرانية لتخريب الجهود السعودية، وكان الاقتصاد سبيلها الأول لذلك، حيث قدمت منذ عودة العلاقات حزمة مبادرات

[1]-صلاح عبد اللطيف، مرجع سابق.
[2]-مصطفى صلاح، **التدخل الايراني في العراق: اليات السيطرة وحدود الدور**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018.
[3]-مصطفى صلاح، مرجع سابق.

مثل المنح المالية و توسيع حصة العراق من مقاعد الحج وفتح خطوط طيران مباشرة، و كذلك فتح معبر عرعر الحدودي و استثمار ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية، ولاحق عرضت الرياض ربط الشبكات الكهربائية بين البلدين مقابل أسعار أفضل من تلك التي تطلبها إيران و تبرعت ببناء ملعب رياضي كبير، إلى غير ذلك من أدوات القوة الناعمة الثقافية و الاقتصادية و الرياضية. لكن المشكلة كانت دائما في الشكوك المحيطة بالجهود السعودية، إذ واجهت هذه المحاولات شكوكا "من بينها قناعة صناع القرار في بغداد بأن الانفتاح السعودي المفاجئ هو ضمن لعبة أو مشروع إقليمي أمريكي في المنطقة عامة والعراق خاصة، يهدف لتضييق مساحة النفوذ الإيراني. وهذا يعني بحسب بعضهم أن الأمر لا يتعلق بخطوة أو مبادرة سعودية ذاتية. وأشاروا إلى عقبة أخرى تتمثل في وجود ضغوط من قبل الكتل والأحزاب السياسية المتشددة داخل "التحالف الحاكم" في العراق، معروفة بولائها لإيران، لتحديد سقف لتلك العلاقة الجديدة مع السعودية.[1]

خلال تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يسبق لهذا المجتمع أن شهد أزمة سياسية داخلية تتمثل في تعرضه لعدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في مرحلة ما بعد الغزو الأميركي في عام 2003. والمرحلة الراهنة في بناء العراق المعاصر قد صاحبتها الكثير من ألازمات التي عكست أشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع ،من خلال التقييم الدولي للحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 ،ومن مراقبة الوضع الداخلي ((الخدمات الحكومية والأمن)) ، فأن هذه الحكومات أخفقت بدرجة كبيرة في قيادة العملية السياسية الى انجاز الأهداف التنموية المنشودة لمواطنيها على الرغم من الإنفاق الهائل الذي توفر لها ، والتي تعكس جدوى النظام السياسي الحالي ، الذي يسير نحو المجهول ، ولان النظام السياسي هو الإناء الذي يحوي مكونيه الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.[2]

لم يسهم العنف والعنف المضاد سوى في تعزيز هذه الحلقة المفرغة. والواقع أن العنف الذي اندلع بعد الحرب وتصاعد في الفترة 2006-2007، وأدخل البلاد في أتون حرب أهلية، جعل الدولة مفتّتة بصورة أكبر. فقد أدّى العنف إلى تحصين الحدود الطائفية، وفرض إرادة المسلحين على مجتمعاتهم، وتعميق المشاعر المتبادلة من حيث الظهور بمظهر الضحية، وتعزيز الفصل بين الطائفتين في المناطق التي كانت مختلطة في السابق. كما أدى إلى تسريع عملية" التطييف" بوتيرة أعلى. تواصل الحكومة اليوم الاعتماد على مقاربة خلافية بدلاً من السعي إلى بناء الجسور بين المجتمعات. وتركّز قوات الأمن العراقية عملياتها في مجال

[1]-لقاء مكي، **السعودية في مواجهة إيران بالعراق، لمن الغلبة ؟**،مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
[2]-حسين أحمد دخيل السرحان، أثر **عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد 2003**، مجلة أهل البيت، ع. 18 (أيلول 2015)، ص.41.

"مكافحة الإرهاب" في المناطق السُنّية، حيث تؤكّد العديد من التقارير أن تلك القوات تلجأ إلى اتّخاذ تدابير قمعية وتعسّفية مثل الاعتقالات العشوائية.[1]

نميل إلى وصف العراق بالدولة الفاشلة، لأن تعريف مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية لتلك الدولة في ورشة عن أزمات الدولة أقامتها في مارس 2006، ينطبق تماما على العراق. إذ يعرفها على أنها الدولة التي تفشل في تنفيذ وظيفتها الأمنية وفي تحقيق وظيفتها التنموية، فهي لا تستطيع إعادة إنتاج ظروف بقائها.

وفي التقرير الأخير لصندوق السلام في عام 2018 لم يزل العراق يصنف ضمن دائرة الدول (HIGH ALERT) التي في حالة خطرة من الفشل. المشكلة بالعراق ذات علّة مركبة، بلغة أهل المنطق، فهي ليست أمنيّة فحسب، فالإرهاب والجماعات المتطرفة باتت تنتشر في جميع بلدان العالم، ولم تعد هناك دولة في مأمن من تحركاتها وأهدافها. والمشكلة أيضا لا تنحصر في الاقتصاد؛ لأن كثير من الدول تواجه تحديات اقتصادية قد تكون أخطر بكثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي. إذ إن الاعتماد على الموارد النفطية يشكل عامل ديمومة لإدامة عجلة الاقتصاد، كونه يشكل ضمان لتوفير الأموال لإدارة مرافق الحياة العامة.[2]

المبحث الثاني: انتشار الحروب الأهلية والحرب بالوكالة

اشتدت محاولات بث الفتن الطائفية بعد الحراك العربي 2011، حيث حاولت القوى الغربية تقسيم سوريا إلى ثلاث دول طائفية دينية من خلال تدخل أطراف إقليمية كالسعودية وإيران بشكل أكبر، إلا أن الصراع بين طهران والرياض كان واضحا في الملف السوري برعاية غربية تنافسية بين أمريكا وروسيا[3]، وهذا بسبب الصراع المذهبي والديني العميق إلى ثلاث طوائف دينية كبرى هي:

- الطائفية العلوية الشيعية التي حكمت البلاد لعقود، وينتمي إليها بشار الأسد ووالده حافظ الأسد، وهم الأقلية.
- الأكراد الذين يختلفون مع السلطة الحاكمة ويدينون بين الدين الإسلامي السني والمسيحية.

[1]-حارث حسن، **العراق: ارث من الإقصاء**، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط ،2014

[2]-اياد العنبر، الدولة **الفاشلة باقية وتمدد في العراق**، موقع الحرة، 2019

[3]-أكّدت المصادر السعودية أن مسؤولين في السفارة السعودية بطهران قد اتصلوا مبكرًا بنظرائهم الإيرانيين للمطالبة بتعزيزات أمنية في محيط السفارة، ولكن الإيرانيين لم يستجيبوا لهذه المطالب. وبالنظر إلى اللغة التي استخدمها مسؤولون إيرانيون، حاليون وسابقون، في التعليق على قرار إعدام النمر، وما هو معروف من تحكم السلطات الإيرانية في التجمعات الاحتجاجية، جزم السعوديون بأن الاعتداء على سفارتهم في طهران كان عملًا منظَّمًا وموجَّهًا من دوائر الحكم الإيراني. وهذا، على الأقل ما تم التوكيد عليه، في مؤتمر وزارة الخارجية السعودية الصحفي، باعتباره السبب المباشر في قرار قطع العلاقات.**للمزيد أنظر:** تقدير موقف، **الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، منشور المقال يوم الأحد, 31 جانفي 2016، ص 4.

- الأغلبية السنية التي تغطي غالبية المحافظات السورية بما فيها العاصمة دمشق.

وبناء على هذا التقسيم الطائفي يبدو أن الوضع الذي آلت إليه سوريا يعود للطائفية. فنجد تزايد المسألة الطائفية في سوريا رغم أن حكم الرئيس "بشار الأسد" بأفكاره وسلطته السياسية كانت ذات بعد قومي علماني في خطابه وفي تصوره للحياة السياسية، إلا أن الحرب الدموية التي أغرقت سوريا اليوم حولت الأخيرة إلى حلبة للصراع الطائفي بين العلويين السوريين وشيعة سوريا لبنان وإيران في جهة النظام، وبالمقابل صار السنة السوريون والمهاجرون في جهة المعارضة متمثلة بالجيش السوري الحر المعارض والكثير من الفصائل الحربية والسياسية المنشقة، الذي نشأ كردة فعل على السياسات التي انتهجها النظام السوري بمواجهة الشعب التي تمثل الغالبية المعارضة السنية لحكم بشار الأسد القائمة بين النظام والمعارضة خاصة مع تأسيس ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام داعش بالإضافة إلى فصائل المعارضة المسلحة وكذلك التنظيمات الإسلامية المتشددة والتي دخلت على خط المواجهة مع تصاعد حدة المواجهات المفتوحة، مثل: جبهة النصرة وحركة أحرار الشام، وقد أدت كل هذه التدخلات إلى تصاعد وتيرة تأزم الأوضاع العسكرية في الأراضي السورية عموما، بل وتجاوزت الحدود السورية إلى بلاد مجاورة وفي خطوط التماس معها كالعراق ولبنان وتركيا وإقليم كردستان المنفصل في سنة 2017 عن الدول سابقة الذكر[1].

وعليه يمكن استخلاص أن الطائفية كانت ومازالت أحد الأسلحة الأكثر نجاعة من أجل إطالة عمر الأنظمة السياسية العربية خاصة في العراق بعد التدخل الأمريكي أين أكد الباحث سعيد سامرائي بأن الطائفية هي الوقود الحقيقي للتدخل الأمريكي والغربي في منطقة الشرق الأوسط[2]، فالنموذج السوري كان مثال بارز بالنسبة للعديد من الباحثين والدارسين في تحليلها للأزمة السورية خاصة في ظل انخراط حزب الله في الأزمة السياسية والأمنية السورية تحت مبدأ "حماية المقامات الشيعية" وقد شكلت هذه التدخلات مجتمعة لبعض المنظمات المتشددة في الدخول إلى خطوط المواجهة في الساحة السورية التي أصبحت ساحة حرب مفتوحة بين ثنائي السنة والشيعة كما توافدت الميليشيات المسلحة التي أدت لتورط بعض دول المنطقة كإيران التي تدفع بالرجال والعتاد والمال لمساعدة الجيش العربي السوري المنطوي تحت لواء النظام السوري للحيلولة دون سقوطه من أجل حماية المصالح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وقد ثبت ذلك باليقين

[1]–الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]-سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق الواقع والحلول**، ط1 ،النشر مؤسسة الفجر ، لندن،2009. ص 177.

بتدخل عناصر مسلحة من الحرس الثوري الإيراني بالقتال في سوريا بجانب قوات النظام السوري، وليس من شك في أن الصراع الراهن في الأراضي السورية أصبح صراعا إقليميا عابرا للحدود مع عبور المنظمات الإرهابية إلى تلك المنطقة تبعا لمجريات الأحداث والتطورات الحاصلة فيه.

وفيما يتعلق بحجم ضحايا الصراعات الطائفية في العراق لبنان سوريا واليمن في الوقت الراهن لم يتوصل الباحثين إلى إحصاءات رسمية موثقة، تفيد بذلك نظرا لصعوبة وتعقيد الوضع الميداني في العالم العربي، كون المنطقة العربية تشهد حقد تاريخي أنتجت سخونة طائفية، كون الطائفية مستحكمة في القواعد والممارسات الخاصة بالعملية السياسية، إذ يهيمن الشيعة على جهاز الدولة في العراق وسوريا في السنوات الأخيرة، في حين أصبحت المؤسّسات إقطاعيات للأحزاب المتصارعة التي تتنافس على السلطة والموارد والمنزلة[1]، مما حول هذا الأمر إلى العنف الطائفي والتي ستستمر إلى أجيال عديدة كما قدرها العديد من الباحثين والملاحظين وحتى صناع القرار وما أنتجه الحراك العربي قد يتطلب نحو عشرات السنوات كي تنعم المنطقة بهدوء نسبي فمثلا يقدر العديد من الباحثين بأن عودة سوريا

[1]-حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، مرجع سبق ذكره.

واليمن وليبيا تحتاج لأكثر من ثلاثين سنة مقبلة من أجل بلوغ خيار الاستقرار الأمني في عديد الدول العربية كون التراكم التاريخي عقد الوضع الأمني في المنطقة ابتداء من الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق[1]، ثم ما سمته شعوب المنطقة العربية بما يسمى بالربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن لمرحلة ما بعد 2010، ثم حاليا الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا والجماعات الإرهابية في دول جنوب المغرب العربي وعليه فإن كل تلك المدلولات تشير إلى صراعات طائفية هي التي تشغل العرب والمسلمين بعضهم ببعض.

وفي ظل هذا الاقتتال الطائفي في المنطقة لم تكن موجات العنف والحروب الطائفية في العديد من الدول العربية على أسس دينية بين السنة والشيعة مثلا وعرقية كمطالب قيام دولة إقليم كردستان وتأسيس دولة جنوب السودان واستغلال هذه المطالب من طرف قوى دولية وإقليمية من أجل تفتيت وتقسيم العالم العربي والعمل الغربي على تطبيق اتفاقية "سايكس بيكو" التي يكون قد مر عليها قرن 1918م وأن المشروع الجديد لا يختلف كثيرا عن سايكس بيكو في جوهره بالرغم من الاختلاف في المحتوى والأهداف والذي يهدف إلى تفتيت الدول العربية إلى دويلات على أساس طائفي ومذهبي والسعي من أجل حماية إسرائيل داخل الجسد العربي، ومن أشهر مخططات التقسيم وثيقة "برنارد لويس" التي أقرها الكونجرس الأمريكي عام 1983 من طرف هذا المنظر من خلال الاهتمام بشكل كبير بمسألة الأقليات في العالم العربي من خلال أطروحات "برنارد لويس" الداعية إلى العدالة الحدودية الدولية كون الحدود التي رسمت للمنطقة العربية إثر الحرب العالمية الأولى ظلمت الكثير من الأقليات العرقية والطائفية، فمنذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي كان هناك اهتمام غربي بمشاريع التفتيت والتقسيم من أجل حماية إسرائيل كما ذكرنا من جهة وحماية المصالح الجيواستراتيجية الغربية من جهة أخرى.[2]

وبناء على هذا استخدم الغرب أدواته كافة لتوظيف الإسلام لخدمة أهدافه الاستراتيجية كتوظيفه للتيار السلفي الوهابي في السعودية ومحاولة تدعيمه من أجل نشره في كل أرجاء العالم العربي، وعليه يمكن

[1]-هاني نيسرة، **حول خارطة الاقليات في العالم العربي**، مؤلف جماعي في مجموعة باحثين: الطائفية صحوة الفتنة النائمة، ط**1**، مركز المسبار للدراسات والابحاث ،2010، ص251.

[2]-برنارد لويس مستشرق بريطانى ومؤرخ مختص فى الدراسات الشرقية الأفريقية، وصاحب أخطر مخطط طرح فى القرن العشرين لتفتيت الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دويلة اثنية ومذهبية، وهو منظر سياسة التدخل الأمريكية فى المنطقة العربية أثناء إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، ويقوم على إشعال النعرات الاثنية والعرقية والدينية فى العالم العربي والإسلامي، من خلال استثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية.

القول بأن العلاقة بين الإسلام والغرب مرت بمراحل تاريخية مختلفة، فهو تارة عدو وتارة أخرى حليف وعند اللزوم خصم، فالغرب بارع دائما في اختيار الأصدقاء وصنع الأعداء وفقا لمصالحه الكبرى، وتحفل الذاكرة الإسلامية بمشاهد متعددة للصعود والهبوط في منحنى العلاقة الطويلة بين الغرب والإسلام، والشواهد التاريخية تثبت ذلك كنجاح الغرب في دفع بالإسلام لكي يكون أداة في مواجهة الخطر الشيوعي السوفيتي إبان الحرب السوفيتية الأفغانية باسم "الجهاد" على أرض أفغانستان، وعندما تحقق الهدف وانسحبت القوات السوفيتية من أفغانستان كان الميلاد الطبيعي لتنظيم "القاعدة" بكل تداعيات ظهوره أين خلق حالة من اللااستقرار في منطقة الشرق الأوسط نظرا للتشبع العقدي الذي تحصلوا عليه في أفغانستان، أين أصبحت الجماعات فيروس ينخر الجسد العربي –الفكر القومي- في ظل التناقض العربي الكبير بقبوله أو رفضه.

وبعد نجاح الغرب في إنهاء المد الشيوعي نجح في وقف المد القومي العربي كان صمام أمان للعالم العربي الذب على رغم التلازم التاريخي المعروف بين الإسلام والعروبة، أين جعلوا منه فكرا دخيلا فيه تعصب وتغليب للشعوبية وقد وقف الغرب مرة ثانية يحتمي بالإسلام الحنيف ليضرب الحركات القومية وفي مقدمها القومية العربية[1]، بالرغم من اجتهاد مفكرون كثيرون لعقد مصالحة توفيقية بين الدين والقومية على اعتبار أن الإسلام والعروبة متلازمان، إضافة إلى نجاح الغرب في تسويقها العالمي بأن حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية من خلال "حماس" و "حزب الله" والعديد من الفصائل السياسية بأنها حركات إرهابية، أين نجح الغرب في الربط بين الإسلام كدين والإرهاب كجريمة.

كما نجح في تحقيق التفكك الداخلي بين المكونات السياسية والعرقية والدينية كحالات الصراع بين فتح وحماس في فلسطين، ومطالب بانفصال الأكراد عن أوطانهم وحلم إنشاء دولة "كردستان" إضافة للصراع الطائفي العميق بين السنة والشيعة في العراق خاصة بعد سقوط نظام "صدام حسين" يوم 09 أفريل2003، انفجر العنف الطائفي بين السنة والشيعة بشكل غير مسبوق من القتل باسم الهوية المذهبية[2]، من هنا استطاع الغرب من توظيف البعد الديني قصد التغلغل والتموقع أكثر في منطقة الشرق الأوسط والتمركز في العراق كون البيئة كانت جد مواتية للولايات المتحدة بالبقاء لمدة أطول نظرا للتطورات العنيفة الحاصلة من إقتتال بين أبناء الشعب الواحد باسم الدين والمذهب والمقدس أين سقطت المنطقة بين يدي الغرب وفقا لنظرية المؤامرة التي كللت بالنجاح، كون أن هناك خزين كبير من الأحقاد بين مكونات

[1]-عيسى درويش، **ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات**، مجلة الفكر السياسي، العدد 3، 2001، ص 33.
[2]-روبرت فسك، **صدام حسين من الميلاد للاستشهاد**، بيروت، إبداع للنشر والتوزيع، مركز ترجمة الدار، 2007، ص29.

الشعب العراقي وكما يرون الفصائل الشيعية بأن نظام "صدام حسين" زاد من نسبة الحقد والكراهية بعدما مرس عليهم كل أنواع الإقصاء والظلم الاجتماعي وعدم تمكينهم من ممارسات شعائرهم الدينية، ولما سقط نظام صدام حسين انفجر البركان الصامت الاجتماعي والطائفي والتي أدخلت العراق داخل دوامة العنف وفتحت حنفية الدم بين أبناء الشعب الواحد في ظل تسيير أمريكي للوضع الأمني في العراق، أين دخلت فواعل إقليمية في الأزمة السياسية كالسعودية مع الطرف السني وإيران مع الطرف الشيعي.

وحول الصراع الطائفي بين سنة العراق وشيعته، فلم يكن للسنة أي دور في الصراع الطائفي ضد الشيعة، بقدر ما كان لجهات خارجية أجنبية مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، الذي أخذ يستهدف الشيعة على اعتبار أنهم غير مسلمين وخارجين عن دين الإسلام، وأن الإسلام الصحيح هو الإسلام الوهابي السلفي، وبناء على ذلك أخذوا يهاجمون مراقد الأئمة الشيعة في الجنوب، وقتلوا الكثير من السياسيين ورجال الدين والمدنيين الشيعة، فأصبح الزرقاوي وكأنه البديل الأسوأ للتعامل مع الشيعة من النظام السابق، الذي كان يعمل على إلغاء أي تذكير بالهوية الشيعية حتى لو اقتصرت على الحيز الثقافي والطقوس المذهبية، وبالمقابل قام بعض الشيعة المتطرفين وخاصة من جانب التيار الصدري، من خلال اختراقهم لقوات الشرطة العراقية الجديدة، على القيام بعمليات قتل وتعذيب لأفراد من السنة، كما يرفض السنة والشيعة اليوم الاعتراف ببعضهم البعض كمسلمين، والمسؤول الأبرز في تعقد الوضع الأمني هي السلطة السياسية الحاكمة بعد مسقط الرئيس المخلوع صدام حسين وهذا بعد الرد العنيف والثأر لسنة العراق على ممارسات الرئيس السابق وحزب البعث خاصة في الفترة الممتدة بين 2003- 2009 أين كان الصراع جد محتدم خاصة في فترة حكم نوري المالكي للعراق.

وعليه أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، الذي أدى إلى انهيار الدولة الديكتاتورية حسب الخطاب السياسي الأمريكي، الكثير من التغييرات على صعيد التشكيلة العراقية وبنيتها السياسية المتمثلة بطبيعة نظام الحكم، أين لم يستطع تشكيل بناء الدولة الوطنية فضلا عن فعالية ومكانة المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية في الحياة السياسية[1].

ولقد زرع وجود الاحتلال في العراق بذور الطائفية، فمنذ سقوط النظام العراقي عام 2003، وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل السفير الأمريكي "بول بريمر" ظهرت المحاصصة الطائفية بين الأعراق والطوائف العراقية، التي كانت ترى أنها مهمشة في ظل النظام السابق، وهذا ما انعكس بعد ذلك على الحكومات العراقية التي جاءت بعد ذلك، مما أضعف الوحدة الوطنية في العراق فقد كان تخصيص ثلاثة

[1]-جيف سمون، **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة وتشكيل الشرق الأوسط** ، بيروت، دار الساني ، 2004 ، ص70.

عشرة مقعدا للشيعة في مجلس الحكم الانتقالي في البداية، مقابل اثني عشر مقعدا لبقية فئات الشعب العراقي، قد أثار السنة في العراق، الذين رأوا أن تشكيل المجلس قد قسم الشعب العراقي طائفيا، وأعطى الشيعة صفة الأغلبية دون استفتاء دقيق، وأن السنة بفئاتهم المختلفة عرباً وأكرادا وتركمانا، يشكلون أكثر من خمسين بالمائة وفقا لبعض الإحصاءات، وإن هذا سيولد الشعور بالظلم والتهميش والتنافس بين فئات الشعب العراقي وسيدفع قادة الفعاليات الطائفية والعرقية في البلاد إلى استعراض قوتها سوآءا بقوة السلاح أم من خلال كثافتها العددية، كما كان قانون اجتثاث البعث قد أثار السنة أيضا، لأنهم رؤوه موجها لاستبعادهم كون الكثير منهم من إداري ومسؤولي الدولة الذين كانوا في حزب البعث، وهذا مما زاد من الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة، وأدى لحدوث تحالفات سنية وأخرى شيعية، وقد ظهرت هذه التحالفات في انتخابات الخامس عشر من ديسمبر 2005 ، وأدت إلى تقسيم الشعب العراقي إلى كتل سنية وشيعية وكردية ، فمثل السنة جبهة التوافق ومثل الشيعة كتلة الائتلاف العراقي[1].

ومثل الأكراد التحالف الكردي، وتم تشكيل أول حكومة وهي حكومة "إياد علاوي" على أسس المحاصة الطائفية والعرقية وبرعاية غربية بريطانية- أمريكية، فظهرت ثقافة عرقية طائفية للكتل الشعبية المؤيدة لأي من هذه الكتل منتجة للعنف والاقتتال، فظهر خطاب للشيعة وآخر للسنة، والأكراد، وغاب الخطاب العراقي الوطني، فأصبحت هذه الكتل تعمل على تعريف ذاتها بعيدا عن فكرة المواطنة وقبول الآخر، وكان من المؤثرات السياسية الدراماتيكية هو مشهد إعدام الرئيس العراقي في يوم عيد الأضحى عام 2006، حيث جرى تسويق هذا الحدث كما لو أنه كان انتصارا سياسيا للشيعة والأكراد ، في مقابل الطرف السني، دون أي اعتبار لمشاعرهم[2].

إضافة إلى ما تقدم، كان العنف الدموي وآلة الموت تحصد العشرات من القتلى يوميا مند بداية الاقتتال الطائفي بين مكونات الدينية للشعب العراقي في ظل صمت غربي وإقليمي وتنديد عربي بالتجاوزات اللاإنسانية في حق المستضعفين من شعوب المنطقة وفقا لأجندات وحسابات جيواستراتيجية، وكان لتأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية كوسيلة لتفتيت المنطقة وإخضاعها لسيطرتها عبر سعيها إلى إقامة ما يسمى بـ" الهلال السني" في مواجهة "الهلال الشيعي" يجري تصويره كعدو مشترك للعرب ولإسرائيل على السواء، بينما يتم التطبيع مع الكيان الصهيوني على مستوى الأنظمة والحكومات.

---

[1]-مي مجيب عبد المنعم، **بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة: دراسة حالة لشيعة العراق 2003-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006، ص146.

[2]-خير الدين الحسيب، **مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 151-159.

تعد الأزمة اليمنية من أعقد الأزمات الأمنية والسياسية والإقليمية في المنطقة بعد الأزمة السورية، وما زاد من تعقدها هو تداخل الحسابات الإقليمية داخل الأزمة السياسية اليمنية، وتحويل الصراع السياسي القائم في البداية بين اليمنيين إلى فواعل دولية وإقليمية في الأزمة اليمنية خاصة بعد دخول القوات المشتركة العربية في مواجهتها مع جماعات الحوثيين، ما أدى لولوج الطرف الإيراني في الأزمة السياسية، ومساندتها لجماعة الحوثي باليمن بالرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين إيران واليمن شهدت حالات تجاذب سياسي وأمني خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لغاية اندلاع مواجهات في جانفي 2004 بين جماعة الحوثي ذات التوجه العقائدي الشيعي المتواجدة في محافظة "**صعدة**" شمال اليمن بالحدود مع المملكة العربية السعودية التي كانت تراها المملكة منطقة خطر على أمنها القومي والفكري، ووقوف إيران سياسيا مع الجماعات الحوثية في اليمن كان لخلفيات تاريخية ومرجعيات عقائدية، ويعود السبب السياسي في وقوف نظام اليمني السابق في عهد الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح " مع " صدام حسين"

الممثل في حزب البعث العربي الاشتراكي ضد إيران في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1980 هذا من جانبه السياسي، أما من جانبه العقدي فقد كان لغاية تصدير الثورة الإسلامية لليمن والتمدد نحو عمق الخليج العربي مثلما فعلت في لبنان والعراق وسوريا.

وعليه نلاحظ أن الأزمة اليمنية التي أخذت جوانب متعددة في صراعها السياسي بين المحتجين في كل أرجاء اليمن المطالبين بإسقاط نظام علي عبد الله صالح خاصة في بدايتها 11 فيفري 2011 أين كانت نسبة المواجهة عنيفة بين الطرفين، مما أدت لإعلان عن "المبادرة الخليجية" بقيادة المملكة العربية السعودية، أين رأت طهران أن الرهان السياسي الإيراني في اليمن أين بدأت في عملية الاستقطاب والتجنيد للمشروع الإيراني في اليمن وذلك بتجنيد واستقطاب شباب وناشطين والسفر خارج اليمن، تحت شعار إقامة مؤتمرات دولية ورشات عمل وندوات علمية وسياسية، يستدعى لها عدد من الناشطين الشباب والأكاديميين ومشايخ القبائل اليمنيين وغيرهم للحضور إلى بيروت أو طهران أو دمشق، وكان في كل مرة يتم اختيار مجموعة منهم وتأهيلهم لما بعدها من دورات إعلامية أو أمنية أو عسكرية أو سياسية.

ونستنتج أن النشاط الكبير للحوثيين بعد سنة 2011 يعود لدخول الفاعل الإيراني من خلال الانفتاح والدعم الكبير الذي تلقته هذه الجماعات، ومما ساعد في خدمة مشروع الحوثيين أنهم استفادوا من حالة الصراع الإقليمي المحتدم بين محوري إيران والمملكة العربية السعودية، فكان رفضهم للمبادرة الخليجية التي ترعاها المملكة العربية السعودية، حيث عملت إيران على إعادة تأهيل الحوثيين في إطار علاقة سياسية براغماتية ترتكز على تحقيق مصالح الطرفين، بغض النظر عن الخلاقات المذهبية التي تتسم علاقاتهم

التاريخية، ومع توقيع المبادرة الخليجية بين الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" و أطراف خليجية بشأن انتقال السلطة السياسية سلميا في اليمن، التي أدت بصعود الرئيس "عبد ربه هادي منصور «بدأت تظهر ملامح السياسة الإيرانية في اليمن، من خلال الخطاب السياسي الذي تبنته العديد من الفواعل الاجتماعية والأحزاب السياسية أهمها "حزب الأمة" و"الحزب الديمقراطي اليمني" إضافة إلى التسويق الإعلامي للأزمة اليمنية من منظور المعارضة السياسية ظاهريا، وبغطاء تمرير مشاريع إيرانية كإستراتيجيات خفية من خلال قناة الميادين وقناة العالم الإيرانية، إضافة للدعم اللوجيستي العسكري من خلال تزويد الجماعات الحوثية بالأسلحة، بالرغم من أن العلاقة بين إيران وجماعة الحوثي علاقة سياسية براغماتية ترتكز على تحقيق مصالح استراتيجية للطرفين خاصة من الجانب

وبغض النظر عن الخلاقات المذهبية التي تسم علاقاتهم التاريخية بين المذهبيين اليزيدي الحوثي و الإثني عشر الإيراني، هذا ما أدى لدخول إيران في هذا الصدد في مواجهة مباشرة مع أطراف خليجية وتركية خاصة بعد توقيف السفينة الإيرانية "جيهان1" في مياه خليج عدن يوم 6 فيفري 2013 وهي قادمة من إيران محملة بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة، وتصريح رئيس لجنة الهيكلة بوزارة الداخلية اليمنية الدكتور "رياض القرشي" بأن تلك الأسلحة كانت متوجهة إلى الحوثيين، كدليل كافي على مدى التورط الإيراني خلال الأزمة السياسية في اليمن.

فبين الفاعلين التركي والإيراني نلاحظ أن تركيز طهران كان بشكل كبير وعميق في اليمن لعدة أسباب جيواستراتيجية وحيوية وعقائدية واقتصادية، من خلال موقع اليمن الاستراتيجي كإطلالته على أهم ممرات الطاقة في العالم من خلال مضيق باب المندب الذي يعبره قرابة3.2 ملايين برميل نفط يوميا، والتناسق الطائفيين الإيرانيين وسكان شمال اليمن هما ركائز الاستراتيجية الإيرانية تجاه اليمن التي تسعى تحقيقها لعدة غايات أهمها:

- رغبة إيران في أن تكون قوة إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط من خلال السيطرة على مفاتيحها من سوريا شمالا ومن اليمن جنوبا.
- يتصف موقع اليمن بالنسبة للباحثين والملاحظين الدوليين بأنه استراتيجي بالغ الأهمية، أي أن أهميته لا تقتصر على اليمن فحسب، بل أهميته قائمة على المستويين الإقليمي والدولي، ويبدأ ذلك من جزيرة "سقطرى" في المحيط الهندي والمشرفة على مساحة واسعة على جنوب الخليج العربي، والمدخل الشرقي للقارة الإفريقية باعتباره موقع يتحكم في التجارة الدولية

بين آسيا وأفريقيا وبين آسيا وشرق أفريقيا والقارة الأوروبية، وحتى الأمريكيتين، كل هذه الخطوط الاستراتيجية تمر على اليمن جغرافيا مما جعل إيران تطمح بالمتوقع في المنطقة من بوابة اليمن.

- السيطرة على الممرات المائية والمضايق البحرية والتحكم بها خاصة من مضيقي باب المندب ومضيق هرمز.
- الصراع على الطاقة وممراتها ينطلق من منطقة الخليج العربي، ولهذا تتنافس إيران مع السعودية في رسم الخطوط الاستراتيجية لممرات الطاقة.
- مرحلة التحولات السياسية في العالم العربي بعد 2010 رسمت حلما إيرانيا جديدا قائما على تأسيس حكومات وأنظمة ذات بعد شيعي يتناسق مع طهران وهذا ما سعى إليه الرئيس الإيراني الأسبق "أحمدي نجاد" بالتمدد الإيراني وفقا للمقاربة الاقتصادية[1].
- السعي من أجل مشروع التشيع في اليمن.

المبحث الثالث: صعود الجماعات المسلحة غير الدولتية وعبر الوطنية

تحوي منطقة الشرق الأوسط اليوم تهديدات و تحديات أمنية جمة لا تقل خطورة عن بعضها البعض، والتي من بينها انتشار الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير الدولتية وتوسعها وتطورها بشكل لافت في التقنيات اللوجيستي وحتى في الطموحات، مما أصبحت أبرز التنظيمات الإرهابية تدعو لتأسيس دولة بكل شروطها وأركانها في الشرق الأوسط وهذا أخطر تهديد عانت منه المنطقة مما سمي بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "تنظيم داعش"، خاصة في تزايد خطورة الوضع في ليبيا، سوريا و اليمن، خاصة أن هذه الأخيرة فتحت مجال الحرب والمواجهة بين العديد من القوى والدول الخليجية والشرق الأوسطية كالسعودية وإيران، وهذا كله تهديد بالاستقرار والسلم والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

في الوقت الذي كان فيه تنظيم "القاعدة" يتصدر المشهد العالمي كأخطر تنظيم جهادي ظهر منذ ثمانينيات القرن الماضي، والذي ترك بصمة واضحة على الساحة الدولية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بدأت الأنظار العالمية منذ عام 2003 تتجه نحو تنظيم جديد تطور إلى ما يسمى الآن بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، والذي خرج من حاضنة تنظيم "القاعدة" ليتخذ شيئا

[1]- صادق الجسيني، **احتمالات نجاح أو فشل الجهود الدبلوماسية وأثرها على دول الجوار**، مداخلة منشورة في فعاليات الملتقى الدولي الأول العلاقات العربية-الإيرانية من إشراف مركز الدراسات الاستراتيجية في 02 ديسمبر 2010 بجامعة دمشق

فشيئا منحى مستقلا عن التوجهات الاستراتيجية العامة لتنظيم "القاعدة"، حتى وصل به الأمر لأن يفرض نفسه منذ عام 2013 كأقوى التنظيمات الجهادية الجديدة التي بدأت بمنافسة تنظيم "القاعدة" على تبوء المشهد العالمي والشرق أوسطي، بعد توسع سريع ومفاجئ أفضى إلى إقامة "دولة خلافة" في عام 2014 على إقليم جغرافي ضم أجزاء واسعة من الإقليمين العراقي والسوري . ومع تأسيس تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى فصائل المعارضة المسلحة وكذلك التنظيمات الإسلامية المتشددة والتي دخلت على خط المواجهة مع تصاعد حدة المواجهات المفتوحة، مثل: جبهة النصرة وحركة أحرار الشام، وقد أدت كل هذه التدخلات إلى تصاعد وتيرة تأزم الأوضاع العسكرية في الأراضي السورية عموما، بل وتجاوزت الحدود السورية إلى بلاد مجاورة وفي خطوط التماس معها كالعراق ولبنان وتركيا وإقليم كردستان[1].

وبعد تفاقم الأزمة السورية برز الحشد الشيعي المدعم من طرف النظام السوري والنظام الإيراني كذراع عسكري إيراني في سوريا لمواجهة الجماعات الجهادية كتنظيم داعش، وصولا بجماعات الحوثي في اليمن المدعمة من طرف الجيش الإيراني، ومن هذا المنطلق رصدت العديد من دول الشرق الأوسط والخليج العربي تمددا شيعيا على حدودها وبدأت تتعامل معه بشكل جدي، وعلى رأسها تركيا ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية التي شكلت بذلك تحالف عربي لمواجهة الخطر الحوثي في اليمن.

وعموما يمكن أن نلخص أهم تأثيرات التنافس الإيراني السعودي على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط فيما يلي:

1- توسع النشاط الإرهابي الإرهاب وأدواته ووسائله وأبرزه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والميليشيات التابعة لها، إضافة لظهور تنظيم العسكري للحشد الشعبي في العراق وسوريا[2].
2- تزايد مؤشرات الفتنة الطائفية بين عدد من الدول التي توجد بها إثنيات عرقية وطائفية مما أدت للحرب الأهلية الطائفية بين المكونات الدينية والاجتماعية، مثل العراق بين الميليشيات الشيعية والمكون الاجتماعي السني منذ الدخول الأمريكي في العراق 2003 لغاية يومنا هذا واليمن بين الحوثيين وميليشيات جماعات علي عبد الله صالح ضد الجيش اليمني وجماعات و ميليشيات

[1]-**الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2]IHS press release, **"Islamic State and Assad 'Ignoring'** Each Other on the Battlefield, Says IHS Jane's Terrorism and Insurgency Centre," December 12, 2014, p12.

الحشد الشعبي الموالية للنظام وإيران، وتنظيم داعش في سوريا، الخلافات والصراعات السياسية، أين أخذت بعد احتقان كبير بين جماعات الإخوان المسلمين في مصر ضد النظام السياسي المصري الحالي بقيادة السيسي.

3- انتشار القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في الدول العربية، في ظل الخلافات العربية العربية مما أدى للحضور الأمريكي في الخليج العربي والتواجد الإيراني في العراق، والروسي العسكري في سوريا والقاعدة العسكرية التركية في قطر.

خاتمة

ما يمكن أن نستخلصه ونستنتجه عبر هذا العمل، هو حجم التنافس في منطقة الشرق الأوسط من القوى الإقليمية فضلا عن الدولية، مما يؤكد لنا أن مشاريع القوى والفواعل الإقليمية والدولية في المنطقة جاءت نتيجة التحولات والتطورات السياسية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة كمرحلة أولى، وبعد مرحلة أحداث 11 سبتمبر الذي نتج عنه التدخل الأمريكي المباشر في منطقة الشرق الأوسط والتجاذبات التي تبعتها من مشاريع إقليمية حتى بطريقة غير مباشرة من خلال دعم الصراع الطائفي أو العرقي، والسعي للتنافس الإقليمي من أجل كسب أكبر قدر ممكن من الأهداف الجيوسياسية في المنطقة، حتى إن تطلب بها الأمر أن تدفع إلى الصراع المسلح واللجوء إلى العنف بين قوى المعارضة المحلية ضد النظم السياسية التي كانت مدعومة من قبل قوى دولية منافسة للقوة الأخرى أو بما يسمى حرب إقليمية بالوكالة في نطاق داخل الدولة الوطنية، وهذا ما تجسد فعلا في المنطقة نتيجة التنافس الإيراني –السعودي.

إن عملنا الموسوم ب «**تأثير التنافس الإيراني السعودي على النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط 2011-2019**" الذي انطلقنا فيه من إشكالية أساسية مفادها **كيفية تأثير التنافس الإيراني السعودي على النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011 الى 2019** ، يخلصُ إلى أن السياسة الإيرانية والسعودية في منطقة الشرق الأوسط منذ 2011 أصبحت بارزة وأكثر تنافسية من أجل التوغل والامتداد دون الأخذ بالاعتبارات السياسية الداخلية للأنظمة السياسية ، وشعوبها في ظل مرحلة الفوضى التي تعاني منها بعض الدول العربية، كسوريا واليمن والعراق من خلال رغبة كل من الفاعلَين السعودي والإيراني في الترويج لنموذجهما الذي يصب في النهاية لتمكين المصلحة الوطنية والاستراتيجية، والعمل على تعزيز دورهما الإقليميين الساعي إلى الارتكاز في المنطقة، وفقا لأسباب أيديولوجية ودينية وأهداف اقتصادية وسياسية.

تقوم الاستراتيجية الإيرانية على المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر في الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات للحفاظ على هذه المصالح، بما يعزز قوتها و تأثيرها الإقليمي الذى يمكنها من السيطرة و التأثير في المعابر المائية في الخليج، من أجل فرض أيديولوجيتها القائمة على المبادئ الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية و الأثنية في الجوار. وتقوم السياسة الخارجية السعودية قائمة على رد الفعل، وإن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين، فحسب بل أنها فرصة لزوال الإمكانات الطيبة في علاقات المنطقة فضلاً عن استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة وعليه، فإن حل القضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاوني.

وكما كان واضحا أن التنافس كان كبيرا بين طهران والرياض في منطقة الشرق الأوسط أين أثر هذا على النظام الأمني الإقليمي في المنطقة وهذا من خلال تدخل هذه القوى بملفات وقضايا الحكومات والشعوب العربية وتجلى ذلك بالتدخل الواضح في الأزمة السورية، العراق، واليمن، كما انعكس ذلك سلبا على الاستقرار في المنطقة، ونتج عنه:

- توسع النشاط الإرهابي وأدواته ووسائله وأبرزه تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والميليشيات التابعة لها، إضافة لظهور تنظيم العسكري للحشد الشعبي في العراق وسوريا.
- تزايد مؤشرات الفتنة الطائفية بين عدد من الدول التي توجد بها إثنيات عرقية وطائفية مما أدت للحرب الأهلية الطائفية بين المكونات الدينية والاجتماعية في بعض الدول العربية، كما في العراق بين الميليشيات الشيعية والمكون الاجتماعي السني. واليمن بين الحوثيين وميليشيات جماعات علي عبد الله صالح ضد الجيش اليمني وجماعات وميليشيات الحشد الشعبي الموالية للنظام وإيران.
- انتشار القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في المنطقة، في ظل الصراع العربي العربي بين الدول والحكومات مما أدى للحضور الأمريكي في الخليج العربي والتواجد الإيراني في العراق، والروسي العسكري في سوريا.

ومنه نستخلص أن واقع النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011 الى 2019 اتسم بالنزاع والتوتر وعدم الاستقرار، وهذا بسبب التأثيرات الإقليمية للقوى المتنافسة من أجل فرض نفوذها في المنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. إبراهيم اللصاصة، أسعد فلاح. الدبلوماسية **العربية تجاه الأزمة العراقية 2001-2007**. عمان: دار جليس الزمان، 2010.
2. أبو العينين، حسين أحمد. **جغرافيا العالم الإقليمية: أسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي**. بيروت: دار النهضة العربية،1967.
3. أبو حنيفة، الوليد، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار والأدوار السياسية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
4. إدريس، محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية ،القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية،2001.**
5. إسماعيل، محمد صادق محمد. **دور المملكة العربية في العالم الإسلامي**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.
6. بروكلمان، كارل. ت: فارس، نبيه والبعلبكي، منير. **تاريخ الشعوب الإسلامية**. بيروت: دار العلم للملايين، 1977.
7. برونز ن، رينر. ت: صفار، محمد. **الأزهر والشيعة التقريب الإسلامي في القرن العشرين**. القاهرة: تنوير للنشر والتوزيع،2017.
8. بن حثلين، نايف. ت: معربي، أحمد. صراع **الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مند 1962**، بيروت: دار الساقي،2013.
9. الجبارات، محمود. الجذور **التاريخية للازمة اليمنية**. عمان: الآن للنشر والتوزيع ،2018.
10. الجحيشي، فراس محمد أحمد. التوازنات **الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
11. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
12. الحراري، خالد، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**. القاهرة: مطابع الأهرام، 2015.

13. الحسيب، خير الدين. **مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
14. الحمداني، ضاري سرحان. **سياسة إيران تجاه دول الجوار**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.
15. حوات، محمد علي. قراءة **في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي،2005.
16. الخزرجي، تامر كامل محمد. **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009.
17. درويش، محمود أحمد. **مناهج البحث في العلوم الإنسانية**. القاهرة: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع ،2018.
18. دندن، عبد القادر وآخرون، **الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019
19. رسول، محفوظ أمن **الطاقة في العلاقات الروسية –الأوربية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.
20. رعد، إنعام. **الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997.
21. الزياني، أمل إبراهيم. علاقة **المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي دراسة في العلاقات الإيرانية السعودية وتطور موضوع الأمن في الخليج**. القاهرة: دار التأليف،1989.
22. **السامرائي**، سعيد. الطائفية **في العراق الواقع والحلول**. لندن: مؤسسة الفجر للنشر، 2009.
23. سلاطنية، بلقاسم وآخرون. **المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية**. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.
24. سلامة، غسان. السياسة **الخارجية السعودية مند عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الإنماء العربي،1980.
25. سمون، جيف. عراق **المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة وتشكيل الشرق الأوسط**. بيروت: دار الساني، 2004.
26. الشيخ، مصطفى.زلزال **(باقر النمر) وصراع طهران والرياض الشيعة أوهام العقيدة وأحلام السلطة**. القاهرة: كنوز للنشر،2016.
27. الطائي، بن ثامر براهيم. الفرس **يموتون على أعتاب البحرين (كيف نجح الملك حمد في تحطيم مخططات إيران)**. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع،2016.

28. الطائي، تاج الدين جعفر. استراتيجية **إيران اتجاه دول الخليج العربي.** دمشق: دار مؤسسة رسلان،2013.
29. الطباع، اياد خالد. الوجيز **في أصول البحث والتأليف**. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
30. الطحاوي، عبد الحكيم عامر، العلاقات **السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي.** الرياض: مكتبة العبيكان،2004.
31. الطويل، محمد ابن عبد الرحمان وآخرون. **الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية**. الرياض: معهد الإدارة العامة،1995.
32. عبد الحميد، عصام السيد. **العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997**.القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2006.
33. عبد الحي، وليد. **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020. الجزائر**: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف،2010.
34. عطوان، عباس فاضل. **العلاقات السعودية التركية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2015
35. العلمي، عبد الله. الأطماع **الإيرانية في الخليج**. دبي: مدارك للنشر،2017.
36. العيساوي، مالك محسن، الحروب **بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2014.
37. الغنجة، هشام داوود. **العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق 2003-2013**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2016.
38. فسك، روبرت. **صدام حسين من الميلاد للاستشهاد.** بيروت: إبداع للنشر والتوزيع، مركز ترجمة الدار، 2007.
39. القصاب، عبد الوهاب. **النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
40. الكواز، محمد سالم. العلاقات **السعودية الإيرانية 1979-2011: دراسة تاريخية سياسية**.عمان: غيداء للنشر والتوزيع،2013.
41. كي نوش، بنفشه. **العلاقات السعودية الإيرانية مند بداية القرن العشرين حتى اليوم، بيروت**: دار الساقي ،2017.
42. لعروسي، محمد عصام. النزاعات **المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا.القاهرة**: مجموعة النيل العربية ،2020.

43. محمد الجازي، ممدوح بريك. **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011. عمان**: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

44. محمد الحسين، سهرة قاسم. الصعود **الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013.

45. محمد الدخيل، عبد العزيز. التنمية **الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**. بيروت: دار الساقي،2012.

46. محمد المرزوقي، محمد بن عبد الله بن. السلطة **التنظيمية في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة العبيكان،2004.

47. مسعد، نفين. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2001.

48. مصباح، عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،

49. نجم، أحمد مشعان. مكانة **تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية. عمان**: دار أمجد للنشر والتوزيع،2017.

50. هيكل، محمد حسنين. **الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

51. يحياوي، عبد القادر. العرب **وأسطورة الشرعية الدولية بين1919-1991**.الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع،2003.

2) المجلات العلمية:

55-دخيل السرحان حسين أحمد، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد 2003، **مجلة أهل البيت**، ع. 18 (أيلول 2015).

56-أبو عامر شيماء محمد عبد الله، "التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران، **مدارات إيرانية**، ع. 1 (سبتمبر2018).

57-الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن، مستوياته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. **مجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 1 (31، يوليو،2008).

58-محمد عبد الرحمان يونس عبيدان، العلاقات الإيرانية السعودية 1941-1975، مركز الدراسات الاقليمية، ع.7(كانون الثاني 2007).

59-هالة محمود طه دودين، العلاقات الايرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية 2001-2005، **مدرات إيرانية**، م2، ع.5 (سبتمبر 2019)

60-صالح عبد العزيز النجدي، التقارب السعودي الإيراني دوافعه وأبعاده، **مجلة السنة**، ع.87(تموز 1999).

61-نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، **دراسات دولية**، ع.40 (2010).

62-عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات، **مجلة الفكر السياسي**، ع. 3، (2001).

4) الأطروحات ورسائل الماجستير:

63-قشي، عاشور. نظرية مركب الأمن الإقليمي، -دراسة إقليمية مقارنة بين إقليمي بين جنوب شرق أسيا والساحل الإفريقي، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2016.

64-النيرب، يمن عبد الله. العلاقات الايرانية -السعودية انعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي (2005 -2013)، مذكره ماجستير، جامعه الأزهر، غزه.

65-أبو جزر، فداء يوسف. العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997-2005، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: برنامج دراسات الشرق الأوسط ،2014.

66-الهادي حسنين، رائد حسين عبد. البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيل 2010/1979، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: قسم دراسات الشرق الأوسط، 2011.

67-عبدا لهلل سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة 2011/1997، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط: قسم العلوم السياسية، 2012.

52-عبد المنعم، مجيب. بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة: دراسة حالة لشيعة العراق 2003-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006.

أوراق في ملتقيات علمية:

53-الجسيني صادق، **احتمالات نجاح أو فشل الجهود الدبلوماسية وأثرها على دول الجوار**، الملتقى الدولي الأول العلاقات العربية-الإيرانية، جامعة دمشق: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010.

5) المواقع الالكترونية:

68-شحادات، بسام. «تحليلات في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية"، في:

https://www.noonpost.com/content/2802

69-بليلة، وليد. "العلاقات السعودية الإيرانية: بين التحالف والصراع"، في:

https://www.ida2at.com/saudi-iranian-relations-between-the-alliance-and-conflict/

70-سنجق، رانيا. "أهمية موقع المملكة العربية السعودية"، في:

https://mawdoo3.com/أهمية_موقع_المملكة_العربية_السعودية

71-الهلال، مشرف قسم، "أهمية موقع المملكة العربية السعودية"، في:

https://xzxzuxz.yoo7.com/t43-topic

72-الياس، فراس. "انطلاقا من العراق...بانوراما عامة للإستراتيجية الإيرانية الشاملة"، في:

https://www.noonpost.com/content/28212

73-الشرقاوي، باكينام. "السياسة الخارجية الإيرانية"، في:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/السياسة-الخارجية-الإيرانية

74-الياس، فراس. "مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط"، في:

https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/391183

75-عتوم، رند. "ما هي عملية عاصفة الحزم" ، في:

https://e3arabi.com/؟العلوم-السياسية/ما-هي-عملية-عاصفة-الحزم

76-الزويري، محجوب. "العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة"، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20125983013255262.html

77-صلاح، محمد، مصطفى محمد. "السعودية وإيران صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، اليمن، سوريا نموذجا"، في:

https://democraticac.de/?p=45532

78-عوكل، هشام، "العلاقات السعودية الإيرانية عبر التاريخ بين الصد والرد"، في:

https://www.almadar.be/archives/83954

79-عز الدين، أسماء. "العلاقات السعودية الإيرانية تاريخ من التوتر"، في:

https://alwafd.news/أخبار-وتقارير/1006471-العلاقات-السعودية-الإيرانية-تاريخ-من-التوتر

80-محمد براهيم عمر، عبد المجيد أمال محمود محمد. "البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط"، في:

https://democraticac.de/?p=28369

81-"التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/Saudi-Iranian_Tension_Roots_and_Implications_of_the_Crisis.aspx

82-حميد، صالح، "كيف أحبطت السعودية مخططات إيران لتسييس الحج"، في:

https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/09/06/كيف-أحبطت-السعودية-مخططات-إيران-لتسييس-الحج؟

83-أبو قاسم، صالح. "مكانة السعودية في العالم"، في:

https://www.elaosboa.com/show.asp?id=312240&page=Investigation

84-"الحكم والسياسة في السعودية"، في:

https://fanack.com/ar/saudi-arabia/governance-and-politics-of-ksa/

85-"آلية انتقال الحكم في السعودية"، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/6/21/

86-رصوي، حيدر. "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/20117221352625248.html

87-التجاني، دلال. "إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، في:

https://rawabetcenter.com/archives/60757

88-حمداني، زهير. "هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران"، في:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/11/

89-ولد احمد سالم، سيدي أحمد. "الولي الفقيه...الدور والصلاحيات"، في:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/5/27AA

90-عبد اللطيف، صلاح. "التدخل الإيراني في العراق التاريخ والواقع والمستقبل"، في:

https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the/

91-بن عقيل، حسن زيد. "اليمن: أقلمة الأزمة الداخلية"، في:

https://www.raialyoum.com/index.php/اليمن-أقلمة-الأزمة-الداخلية

92-مكي، لقاء. "السعودية في مواجهة إيران بالعراق، لمن الغلبة؟"، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190326100913005.html

93-حسن، حارث. "العراق: ارث من الإقصاء"، في:

https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

94-العنبر، اياد. "الدولة الفاشلة باقية وتمدد في العراق "، في:

https://www.alhurra.com/different-angle/2019/03/14/الدولة-الفاشلة-باقية-وتمدد-في-العراق

95-ضبجي، عمرو. "تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي2011"، في:

https://democraticac.de/?p=51362

96-علي يس عبد الله، لبنى عبد الله محمد. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية" في:

https://democraticac.de/?p=17140

97-"الاعتداء على السفارات نهج إيراني ينتهك الأعراف"، في:

https://al-ain.com/article/iran-attack-on-diplomatic-premises

98-مسهور، هاني سالم. "اليمن. ما بعد الدولة الفاشلة"، في:

https://alwatannews.net/author/3079/1/هاني-سالم-مسهور

99-الأشوال، عمار. "الى أين تتجه اليمن"، في:

https://carnegieendowment.org/sada/81566

100-صلاح، مصطفى. "التدخل الإيراني في العراق: آليات السيطرة وحدود الدور"، في:

http://www.acrseg.org/40853

101-منشاوي، ابراهيم. "سيناريوهات مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة"، في:

http://www.acrseg.org/36614

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

102-Barry buzan، people، state and fear، t**he national security problem in international relations** (London wheat sheaf books, 1982)، p.74.

103-Louis J.Cantori، Steven L. Spiegel، **the International Politics of Regions: A Comparative Approac**h (Englewood Cliffs، N.J.: Prentice-Hall, 1970).

104-Richard A. Falk، Saul H. Mendlovitz، **Regional Politics and World Order (**W.H. Freeman & Co Ltd, 1973).

105-Barry buzan، ole whoever، **regions and power the structure of international security** (Cambridge: university press, 2003)، p.44.

106-Reginald J.Harisson، **Europe in questions theory of regional international Integration**، (London، George Allen et Unwin Ltd Ruskin House,1975)، p.27,37.

107-Kenneth N Waltz، **"explaining war"In: international relations theory**: Realism ، **pluralism ،globalism، ed** ،by Paul R. viotti et Mark V. Kauppi (new York :Mac Millan Publishing Company,1993) p,40.

108-Resolution**The Dangers of Failing Middle East States** :: Middle East Quarterly (meforum.org)Assembly، New York، Oct. 24, 2005.

109-Benjamin5.

110-Cordesman Anthony، **the greater Middle East from the Arab spring to the axis of failed states**, 24 august 2020.

111-IHS press release، **"Islamic State and Assad 'Ignoring'** Each Other on the Battlefield، Says IHS Jane's Terrorism and Insurgency Centre،" December 12, 2014, p12.

112-Eugenie bastie، journal le figaro ,12 /02/2016

113-http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/reports/2011/1121_arab_public_opinion_telhami/1121_arab_public_opinion.pdf.

الـفـهـرس

الفهرس

شكر وعرفان.....

إهداء..... .

خطة البحث .....

مقدمة.....8

1. **دوافع اختيار الموضوع: 8**
2. **أهداف الدراسة: 9**
3. **أدبيات الدراسة: 9**
4. **إشكالية الدراسة: 10**
5. **الأسئلة الفرعية: 10**
6. **الفرضيات: 11**
7. **حدود الدراسة: 11**

الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري للدراسة 15

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأنظمة الأمنية الإقليمية.....16

المطلب الأول: مفهوم القوى الإقليمية.....16

المطلب الثاني: مفهوم الأنظمة الأمنية الإقليمية.....21

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي والنظام الأمني الإقليمي الشرق الأوسطي.....26

المطلب الأول: مفهوم نظرية مركب الأمن الإقليمي.....26

أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي في تحليل العلاقات الدولية 26

ثانيا: نطريه مركب الأمن الإقليمي 27

ثالثا: المتغيرات النظرية لنظرية مركب الأمن الإقليمي 29

رابعا: مستويات التحليل 31

خامسا: الشكل المتلاحم لمستويات التحليل المتعددة 32

سادسا: نماذج مركب الأمن الإقليمي 33

سابعا: مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمي 35

المطلب الثاني: مفهوم النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط.....36

أولا: مفهوم الشرق الأوسط 36

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لإقليم الشرق الأوسط 37

ثالثا: النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط 38

الفصل الثاني: أصول ومحددات التنافس السعودي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط 40

المبحث الأول: خلفية تاريخية للعلاقات السعودية الإيرانية.....42

المطلب الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية الإيرانية.....42

أولا: العلاقات السعودية الإيرانية من 1926-1950.....43

ثانيا: العلاقات السعودية الإيرانية من 1950-1979.....45

المطلب الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.....47

المبحث الثاني: محددات التنافس الإقليمي السعودي الإيراني.....61

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....61

أولا: المحددات الداخلية السعودية. 61

1-المكانة الاستراتيجية للسعودية 61

2-المكانة الدينية للسعودية 62

3-دور النفط والغاز السعودي 64

4-النظام السياسي السعودي 64

ثانيا: المحددات الداخلية الإيرانية.....68

1-المكانة الاستراتيجية لإيران.....68

2-النظام السياسي الإيراني 69

3-النفط والغاز الإيراني 72

4-الإيديولوجية الدينية والمذهبية..... 73

المطلب الثاني: المحددات الخارجية 74

أولا: اختلاف نظرة الدولتين تجاه الدور الأمريكي في المنطقة 74

ثانيا: اختلاف نظرة الدولتين تجاه الدور الروسي في المنطقة 74

ثالثا: اختلاف نظرة البلدين تجاه الدور الأوروبي في المنطقة 76

رابعا: أزمات الملف النووي الايراني 77

الفصل الثالث: تأثير التنافس السعودي الإيراني على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط..... 79

المبحث الأول: بروز الدولة الفاشلة وإفرازاتها الأمنية (التركيز على العراق وسوريا واليمن) 83

المبحث الثاني: انتشار الحروب الأهلية والحرب بالوكالة (التركيز على سوريا واليمن) 91

المبحث الثالث: صعود الجماعات المسلحة غير الدولتية وعبر الوطنية التي تنشط في الإقليم..... .....
100

خاتمة: 103

قائمة المراجع: 106

الفهرس: 115

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة تأثير التنافس السعودي الايراني على النظام الامني الاقليمي للشرق الاوسط (2011 -2019) حيث انطلقت الدراسة من تساؤل مهم كيف يؤثر التنافس السعودي الايراني على النظام الامني الاقليمي للشرق الاوسط؟ كما تحاول الإجابة عن فرضيات الدراسة المنبثقة من الإشكالية والمتضمنة انه كلما تعارضت المصالح الاستراتيجية الإقليمية لإيران و السعودية , كلما زادت حده التنافس بينهما بالإضافة الى افتراض انه اعطت التغييرات الإقليمية التي شهدتها منطقه الشرق الاوسط منذ سنه 2011 فرصه لزياده نفوذ السياسة الإيرانية والسعودية في المنطقة. والافتراض الثالث الذي هو كلما زاد التوتر بين السعودية وإيران كلما ادى الى لا استقرار في المنطقة.

قد جاءت الدراسة ثلاثة فصول رئيسيه حيث تناول الفشل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وقمنا من خلاله بالتعريف المصطلحات والكلمات المفتاحية وتطرق الفصل الثاني الى اصول ومحددات التنافس السعودي الايراني في اقليم الشرق الاوسط اين ركزنا فيه على طبيعة العلاقات بين البلدين المحددات داخليه والخارجية لكل منهما في حين تطرق الفصل الثالث الى تأثير التنافس السعودي الايراني على الامن الاقليمي لشرق الاوسط حيث أبرزنا فيه مخلفات التنافس بين البلدين على اقليم الشرق الأوسط.

وتكتسب الدراسة اهميه كونها ركزت هل الجانب الامني وعلى مختلف الفواعل الإقليمية والدولية التي لعبت دورا في التنافس السعودي الايراني وتناولت الدراسة مختلف الاحداث الجديدة والمهمة المتعلقة بالموضوع.

وذلك من خلال مقاربه منهجيه تتشكل من المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج التحليلي وكذلك النظريات مثل النظرية الواقعية، نظريه مركب الامن الاقليمي، نظرية الدور.

وقد خلصت الدراسة نتيجة كان فيها واضحا أن التنافس كان كبيرا بين طهران والرياض في منطقة الشرق الأوسط أين أثر هذا على النظام الأمني الإقليمي في المنطقة وهذا من خلال تدخل هذه القوى بملفات وقضايا الحكومات والشعوب العربية وتجلى ذلك بالتدخل الواضح في الأزمة السورية، العراق، واليمن، كما انعكس ذلك سلبا على الاستقرار في المنطقة.

ومنه نستخلص أن واقع النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011 الى 2019 اتسم بالنزاع والتوتر وعدم الاستقرار، وهذا بسبب التأثيرات الإقليمية للقوى المتنافسة من أجل فرض نفوذها في المنطقة.

Study Summary

The study examined the impact of Saudi-Iranian competition on the Regional Security System of the Middle East (2011-2019) where the study was launched from an important question how does Saudi-Iranian competition affect the regional security system of the Middle East. It also tries to answer the assumptions of the study emanating from the problem, which includes that the more the regional strategic interests of Iran and Saudi Arabia conflicted, the greater the intensity of the rivalry between them. In addition to the assumption that the most regional changes that have taken place in the Middle East region since 2011 have given an opportunity to increase the influence of Iranian and Saudi politics in the region. The third assumption is that the more tensions between Saudi Arabia and Iran increase, the more instability in the region.

The study came with three main chapters. The first chapter addressed the conceptual and theoretical framework of the study and we introduced the terms and keywords. In the second chapter, we discussed the origins and determinants of Saudi-Iranian competition in the Middle East region, where we focused on the nature of relations between the two countries internal and external determinants of each. The third chapter touched on the impact of the Saudi-Iranian competition on the regional security of the Middle East, where we highlighted the remnants of the rivalry between the two countries on the Middle East region.

The study is important because focused on the security aspect and on the various regional and international issues that played a role in the Saudi-Iranian competition and dealt with various new and important events related to the subject.

This is through a systematic approach consisting of historical approach, comparative approach, analytical approach as well as theories such as realistic theory, regional security complex theory, and role theory.

The study concluded that it was clear that the competition between Tehran and Riyadh in the Middle East was great. The conflict affected the regional security system in the region and this through the intervention of these forces with the files and issues of Arab governments and peoples. This was manifested by the apparent intervention in the Syrian crisis, Iraq, and Yemen, as well as negatively reflected on the stability in the region.

From there, we conclude that the reality of the regional security system in the Middle East from 2011 to 2019 was characterized by conflict, tension, and instability, due to the regional influences of the forces competing to exert influence in the region.